الوجيز في نماذج تعليل القرارات القضائية المستساغة في مادة الشغل

المجموعة من 1 الى 2

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس

الوجيز في نماذج تعليل القرارات القضائية المستساغة في مادة الشغل

المجموعة الاولى

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس

.....

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/2706

2016/92

2016-01-14

المقرر أنه في غير الحالات الواردة في المادتين 16 و17 من مدونة الشغل فإن عقد الشغل يعتبر عقدا غير محدد لمدة، والمحكمة لما تبين لها أن عقد الشغل المبرم بين الطاعنة والمطلوبة في النقض لا يوافق أية حالة من الحالات الواردة في المادتين أعلاه واعتبرته عقدا غير محدد المدة تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2222

2022/2

2022-01-04

إن المحكمة وخلافا لما جاء بالوسيلة قررت إصدار أمر بالتخلي عن القضية بعد تخلف الأطراف عن الحضور لجلسة البحث، واكتفت بما ثبت لديها من خلال وثائق الملف والبحث المجرى ابتدائيا خاصة شهادة الشاهدين ومحضر المعاينة وشهادة التصريح بالأجور التي تفيد قيام علاقة الشغل واستمرارها بين الطاعنة والمطلوب في النقض،

وأن الطاعنة هي من أنهت هاته العلاقة بإرادتها المنفردة بمنعها للأجير من الالتحاق بعمله، ليكون بذلك القرار المطعون فيه بالنتيجة التي انتهى إليها معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1955

2022/13

2022-01-04

البيّن أن الطالبة أدلت بمحضر تبليغ قرار الفصل إلى المطلوبة مرفق بجلسة الاستماع منجز من طرف المفوض القضائي، مما يفيد أنها بلغت الأجيرة نسخة من محضر الاستماع ونسخة من مقرر الفصل، كما أدلت بمحضر تبليغ إخبار منجز من طرف المفوض القضائي يفيد إخبار مفتش الشغل بواقعتي الاستماع إلى الأجيرة وفصلها من العمل، وأن نفس المحضر يشير إلى أنه مرفق بقرار الفصل وبمحضر الاستماع. والمحكمة لما اعتبرت مسطرة الفصل من الشغل معيبة لعدم تبليغ محضر الاستماع إلى الأجيرة وأن الإشارة إلى أنه مرفق غير كاف للقول بتبليغها الوثيقة المذكورة وكذا الاكتفاء بإخبار مفتش الشغل بقرار الفصل دون تبليغه المقرر المذكور، تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم، وعللته تعليلا ناقصا يوازي انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1038

2021/22

2021-01-12

المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وفي إطار السلطة المخولة لها بموجب المادة 42 من مدونة الشغل بمراقبة القرارات التي يتخذها المشغل في إطار سلطته التأديبية، اعتبرت الأخطاء المنسوبة للطالبة والثابتة بشهادة الشهود أخطاء جسيمة مبررة للفصل. وأن المحكمة بعدم جوابها على الدفع المتعلق بخضوع الطالبة لعقوبتين تأديبيتين على نفس الأفعال وهي التوقيف المؤقت والفصل عن العمل، تكون قد ردته طالما أنه ثبت أن المطلوبة أقدمت على توقيف الطالبة احترازيا إلى حين اتخاذ القرار بشأن ما ارتكبته من أفعال مع الاحتفاظ لها بالأجر وأن هذا التوقيف الاحترازي لا يعد عقوبة تأديبية على اعتبار أن إيقاف عقد العمل كعقوبة تأديبية يترتب عنه حرمان الأجير من الأجر خلال مدة التوقيف والقرار فيما انتهى إليه كان معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/2175

2021/8

2021-01-05

إن المحكمة لما اعتبرت أن مسطرة الفصل التأديبي المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل غير محترمة في النازلة لعدم تسليم الأجير نسخة من محضر الاستماع الذي رفض التوقيع عليه، والحال أن المشغلة احترمت باقي الإجراءات المنصوص عليها طبقا للمقتضيات القانونية المذكورة وأن المشرع رتب في تلك الإجراءات ترتيبا سليما، وتكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1334

2021/651

2021-06-01

لما كانت النازلة تخضع لمقتضيات مدونة الشغل فقد أوجبت هذه المقتضيات على المشغل وقبل اتخاذ قرار الفصل في حق الأجير لاقترافه أخطاء يعتبرها جسيمة، احترام جملة إجراءات حددتها المادة 62، 64، 457، 459 من مدونة الشغل. والثابت من أوراق الملف كما هي معروضة أمام محكمة الاستئناف مصدرة القرار المطعون فيه، أن الطالبة لم تحترم ما أوجبته هذه المواد قبل إقدامها على فصل الأجير. ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه من اعتبار الفصل الذي تعرض له المطلوب في النقض (الأجير) يكتسي طابع التعسف، جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/497

2022/41

2022-01-18

البيّن أن الطالبين أكدوا خلال كافة مراحل الدعوى أن علاقة الشغل كانت تربط المطلوب بمورثهم بصفة شخصية وأنه لا وجود من الناحية القانونية للشركة ودفعوا بعدم قبول الدعوى شكلا لتوجيهها ضد غير ذي صفة، والمحكمة لما ردت الدفع المذكور بكون الدعوى وجهت ضد موروثهم قيد حياته بصفته الممثل القانوني للشركة دون أن تتأكد من وجود الشركة المذكورة، تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/735

2022/47

2022-01-18

المقرر قانونا بموجب المادة 370 من مدونة الشغل أنه: "يجب على كل مشغل، أن يسلم أجراءه عند أداء أجورهم، وثيقة إثبات تسمى (ورقة أداء) يضمنها وجوبا البيانات التي تحددها السلطة الحكومية المكلفة بالشغل"، وأن المشغل ملزم أيضا بموجب المادة 371 من مدونة الشغل بمسك دفتر الأداء، والطالب لم يثبت ما ادعاه بخصوص مبلغ أجرة المطلوب، والحال أنه ملزم بإثبات مقدار الأجر الذي يسلمه إياه، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت هذا المنحى واستبعدت الأجر المتمسك به من قبل الطالب، والذي يفتقر إلى الحجة، لم تخرق الفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود المحتج به، يكون قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/831

2022/48

2022-01-18

إن المحكمة لما اعتبرت عن صواب أن عقد التسيير الحر الذي أقر المطلوب بالشروع في تنفيذه الفعلي، بمثابة عقد جديد أنهى العلاقة الشغلية التي كانت تربطه بالمطلوبة في النقض، سواء من حيث طبيعتها أو مدتها، وذلك بانتفاء عناصر قيام هذه العلاقة من توجيه ورقابة وائتمار وأداء الأجر، فإنها جعلت لما قضت به أساسا وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/865

2022/49

2022-01-18

إن المحكمة المطعون في قرارها باعتمادها على شهادة الشهود للقول بقيام العلاقة الشغلية بين الطرفين واستمراريتها طيلة المدة المدعى بها من طرف المطلوب، دون مناقشتها للوثائق المدلى بها ودون الرد على دفوعات الطالبة بشأن ذلك، رغم ما قد يكون لذلك من تأثير على قضائها، يكون قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه، وبالتالي عرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/2/106

2021/544

2021-11-16

إن المحكمة لما اكتفت في ردها على ما أثاره الطاعن بكون الخبرة المضادة جاءت وفق الشروط الشكلية المطلوبة، وأن ما أثير بشأنها يبقى عديم الأساس ويتعين رده، دون أن تجيب عما أثاره بخصوص التناقض في المساحة واختصاصه ببعض المدعى فيه، فإنها جعلت قرارها ناقص التعليل، وهو بمثابة انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/350

2022/63

2022-01-18

البيّن من وثائق الملف أن الطالبة تمسكت بطلب إجراء بحث لإثبات المغادرة التلقائية للعمل في مواجهة المطلوب بواسطة شهادة الشهود بعدما دفعت بتقديم استقالته،

والمحكمة المطعون في قرارها لما لم تستجب لملتمسها بعلة أنها لم تدل بلائحة الشهود، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/802

2022/64

2022-01-18

البيّن من وثائق الملف، أن المحكمة أمرت بإجراء بحث بين الطرفين حول أسباب إنهاء عقد الشغل، يستدعى له الطرفين ونائباهما، والشهود وأنها لما صرفت النظر عن إجراء البحث، واستغنت عن استدعاء الطالبة التي لم تتوصل بالاستدعاء للحضور في الجلسة، واكتفت بتوصل نائبها، وناقشت القضية دون تمكينها من الحضور، وإثبات المغادرة التلقائية للعمل، تكون قد أخلت بحقوق الطالبة في إبداء أوجه دفاعها، وإثبات ما تدعيه، وهو ما يجعل القرار موضوع الطعن معللا تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، ومشوبا بخرق المقتضى القانوني المحتج به.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/977

2022/65

2022-01-18

إن المحكمة لما رتبت على عدم احترام الطالبة لمسطرة الفصل، المنصوص عليها في المادة 62 وما يليها من مدونة الشغل، المتمسك بها من المطلوبة في النقض، اعتبار الفصل الذي تعرضت له تعسفيا يكون قرارها فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1094

2022/66

2022-01-18

إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي ورفضت الاستجابة لطلب إجراء بحث بعلة أن المحكمة لا تلجأ إلى هذا الإجراء إلا عندما لا تنكشف لها نقطة قانونية معينة، تكون قد ركزت قضاءها أساسا وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1275

2022/68

2022-01-18

لئن أوجب المشرع توفير فرصة الدفاع للأجير عن نفسه ضد ما نسب إليه من أخطاء جسيمة من خلال المادة 62 من مدونة الشغل، فإنه كان حريصا على أن يكون محضر الاستماع داخل المقاولة، ولم يسمح بحضورها إلا للشخص الذي يؤازر الأجير، شريطة أن يكون مندوبا للأجراء، أو ممثلا نقابيا، أو من ضمن أجراء المقاولة، مستبعدا تدخل أي أجنبي عن علاقة الشغل في هذه المسطرة. والمحكمة لما عللت قرارها بكون الفصل 15 من الظهير المنظم لمهنة المفوضين القضائيين خول لهم القيام بجميع المعاينات المجردة، وأن المطلوبة في النقض على هذا الأساس تقدمت بطلب معاينة مجريات جلسة الاستماع، وإنجاز محضر بذلك، يكون قرارها معللا تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/623

2022/70

2022-01-18

طبقا لأحكام المادة 395 من مدونة الشغل، تتقادم بمرور سنتين كل الحقوق الناتجة عن عقود الشغل الفردية، والمحكمة لما ثبت لها أن الطالبة تقدمت بطلب التعويض عن الأقدمية عن مدة العمل البالغة 18 سنة، فقضت لها فقط عن السنتين الأخيرتين لتقادم المدة السابقة بعدما دفعت المشغلة بذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا ولم يخرق أي مقتضى من المقتضيات القانونية المحتج بها.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 801/5/1/2019

2021/530

2021-05-04

إن محكمة الموضوع لا تناقش الخطأ الجسيم إلا بعد التأكد من سلامة مسطرة الفصل التأديبي ولما قضت المحكمة لفائدة الطالبة بالتعويضات المرتبطة بالفصل التعسفي يكون قرارها معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا. لقد قضت المحكمة بعدم قبول الطلبين الإضافيين من طرف الطالبة والمتعلقين بالتعويض عن الضرر المعنوي لأن الأمر يتعلق بطلب جديد قدم لأول مرة خلال المرحلة الاستئنافية.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1692

2021/531

2021-05-04

إن مقتضيات المادة 62 من مدونة الشغل بخصوص مسطرة الفصل فإنها لا تشترط تضمين الأخطاء الجسيمة الموجهة للأجير بالاستدعاء الذي هو إجراء مسطري محدد زمنيا هدفه إيصال واقعة إلى علم المبلغ إليه ليهيئ نفسه قصد مناقشة ما سينسب إليه خلال جلسة الاستماع التي يمكن أثناءها منحه مهلة لإعداد الدفاع، إضافة إلى عدم ثبوت الضرر الذي لحق الأجير نتيجة ذلك، والمحكمة لما اعتبرت أن مسطرة الفصل غير سليمة لعدم تضمين الاستدعاء الموجه للأجير الأخطاء الجسيمة، تكون قد خرقت المقتضى القانوني المحتج به، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه ويعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2016/1/5/1566

2017/937

2017-10-17

لقد أدلت الطاعنة بجميع الوثائق الموجودة في الملف من بينها وثيقة مقرر الفصل من الشغل مؤشر عليها من طرف مفتشية الشغل وهو ما يثبت تبليغ مقرر الفصل من الشغل إلى مفتشية الشغل، والمحكمة لما بنت قضائها على أساس عدم احترام مقتضيات المادة 64 من مدونة الشغل تكون قد عللت قرارها تعليلا غير سليم وموجب للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/5/3191

2018/438

2018-05-22

إن العقد الناشئ بين المشغلة والمطلوب في النقض هو عقد مؤقت يبتدئ من تاريخ الإبحار وينتهي بالنزول من السفينة إلى اليابسة أو إتمام مدة الرحلة البحرية وفق مقتضيات الفصول 168 و195 من ظهير 1919/03/31 المتعلق بالقانون البحري، والمحكمة عندما اعتبرت أن العقد المبرم بين الطرفين غير محدد المدة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/4/4/2351

2021/220

2021-03-04

البيّن أن الطرف الطالب تمسك بأن معطيات النازلة تؤكد أن نسبة العجز الذي يعانيه المعني بالأمر هي دون ما حددته الخبرة، ولا تتيح له الاستفادة من مبلغ التعويض التكميلي المذكور، إذ سبق ان خضع لفحص مضاد لم يقبل بنتائجه، فتم عرض ملفه على لجنة التحكيم التي خلصت إلى تحديد نسبة العجز الذي يعانيها في 45%، وهي نسبة لا تخول له الاستفادة من التعويض التكميلي والمحكمة لما نحت خلاف ذلك ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1348

2021/50

2021-01-19

إن المادة 42 من مدونة الشغل، أسندت مهمة مراقبة مدى مشروعية السلطة التأديبية للمشغل إلى المحكمة وليس إلى مفتش الشغل، وأن المحكمة المطعون في قرارها، لما أولت المادة 64 على أساس أنها تلزم المشغل بإرسال نسخة من مقرر الفصل إلى مفتش الشغل مرفقا بنسخة من محضر الاستماع، ورتبت على ذلك نتيجة اعتبار مسطرة الفصل معيبة، تكون قد خرقت المقتضيات المستدل بها وجاء قرارها منعدم التعليل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3834

2022/382

2022-04-27

المقرر أنه يقع على المشغل عبء إثبات وجود مبرر للفصل، كما يقع عليه عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير لشغله عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل. ولما كان تقدير فحوى شهادة الشهود مخول للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع. فإن تعليل القرار بشأنها يبقى خاضعا لرقابة محكمة النقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1635

2022/77

2022-02-02

الثابت من وثائق الملف أنها لا تشير لا من قريب ولا من بعيد إلى تاريخ اكتشاف الخطأ الجسيم المنسوب للمطلوب ضده، والطالبة في اتخاذها قرار الفصل في حق المطلوب ضده كان عليها في سلوكها لمسطرة الفصل أن تتبع الإجراءات التي سطرها المشرع في مدونة الشغل في المواد من 62 إلى 65 منها ومن ضمن تلك الإجراءات التنصيص على تاريخ اكتشاف الخطأ للتحقق من مدى احترام أجل الثمانية أيام المقررة في المادة 62 من نفس القانون. ولما لم تفعل الطالبة ذلك يكون قرارها، الرامي إلى فصل المطلوب ضده عن عمله مشوبا بالتعسف وهو ما نحاه القرار المطعون فيه عن صواب فجاء معللا تعليلا سليما وغير خارق لأية قاعدة قانونية.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4404

2022/384

2022-04-27

إن المحكمة حينما صادقت على الخبرة الحسابية المأمور بها استئنافيا الذي انتهى في تقريره الى تحديد مبلغ الفرق بين الأجر الحقيقي الذي كان يتقاضاه الطالب والأجر الخاضع للتخفيض عن المدة المطلوبة بعد خصم مبلغ الضريبة، وردت طلب التعويض لكونه جاء غير محدد تكون قد بتت في حدود النقطة القانونية التي أثارها النقض الجزئي لقرار محكمة النقض، والتزمت التطبيق السليم للقانون، وعللت قرارها تعليلا كافيا وركزت قضاءها على أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3353

2022/78

2022-02-02

إن المحكمة المطعون في قرارها لما أمرت بإجراء بحث قامت باستدعاء الأطراف ودفاعهم، وحضر جلسة البحث المطلوب في النقض ودفاعه ودفاع الطالبة وتخلف ممثلها القانوني رغم التوصل ولم يدل بأي مبرر لتبرير غيابه بواسطة دفاعه، واعتبرت أن تقديم هذا الأخير لطلب تأخير القضية لجلسة بحث أخرى لا مبرر له، يكون قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3360

2022/80

2022-02-02

المقرر أنه وإن كان تقدير فحوى الشهادة المؤداة أمام المحكمة وفقا للأوضاع التي رسمها القانون مخولا لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض على سلطتها التقديرية تلك، فإن لهذه الأخيرة سلطة الرقابة على تعليلها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3837

2022/83

2022-02-02

البيّن من الاستدعاء الموجه للمطلوب في النقض والمبلغ إليه عن طريق المفوض القضائي أن الطالبة أشعرته بضرورة الحضور لجلسة الاستماع المزمع عقدها بمقر إدارة الشركة مصحوبا بما يراه مناسبا لمؤازرته، والكل تفعيلا وإعمالا لمقتضيات المواد 62 وما يليها من مدونة الشغل، والمحكمة لما اعتبرت الطالبة قد خرقت مقتضى من مقتضيات مسطرة الخطأ الجسيم حينما لم تمهل المطلوب في النقض بإحضار

مندوب الأجراء، لأنه لم يقبل ممثل الأجراء الموجود بالشركة رغم أنه لم يطلب أجلا لإحضار من يختاره وأجاب عن المنسوب إليه عند استفساره من طرف إدارة الطالبة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/282

2022/85

2022-02-02

الثابت من وثائق الملف أن المطلوب كان يشتغل لدى المطلوبة الثانية والتي قامت جمعيتها للأعمال الاجتماعية بإبرام عقد تأمين مع شركة التأمين، يستفيد منه عمالها بتعويض محدد في مبلغ مالي في حالة الوفاة أو العجز الكلي عن العمل، وأن المشغلة أحالت المطلوب الأول على اللجنة الطبية، والتي أكدت على أنه أصبح غير قادر عن العمل بصفة دائمة، وعلى إثره أصدرت المشغلة قرار توقيفه عن العمل لهذا السبب، وبالتالي فإن تشبث الطالبة بسقوط الحق في الضمان لإخلاله بمقتضيات المادة 20 المتعلقة بمدونة التأمينات يبقى غير ذي أساس، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/3480

2022/281

2022-03-23

الثابت من البحث الذي أنجزته محكمة الاستئناف أن الطالب تم نقله من عمل لآخر داخل نفس مصالح للشركة دون أن تمس هذه الأخيرة بحقوقه وامتيازاته وراعت في

ذلك حالته الصحية بعدما أدلى بملف طبي وهو ما أكده الشاهدان اللذان صرحا على أن العمل المسند للطالب يتمثل في استقبال الزبناء والاشتغال على الحاسوب إلا انه قوبل بالرفض من قبله، والقرار لما نحى هذا المنحى المذكور يكون قد ارتكز على أساس قانوني وجاء معللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2326

2022/37

2022-04-20

إن إثبات الخطأ الجسيم يقع على عاتق المشغلة، وانه يجوز إثباته بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود تلك الشهادة التي تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع ولا رقابة عليهم من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3051

2022/377

2022-04-20

إن إثبات علاقة الشغل واستمراريتها يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، تلك الشهادة تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/5/2198

2022/70

2022-01-26

ليس هناك ما يمنع الجمع بين صفة الأجير والمساهم في نفس الشركة، والمحكمة لما ثبت لها قيام العلاقة الشغلية ثابتة بين الطالبة والمطلوب في النقض، ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس قانوني وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/548

2022/71

2022-01-26

إن المحكمة لما استبعدت الحجج المدلى بها لإثبات الخطأ الجسيم بالرغم من وجاهتها ودون أن تتحقق بشكل كاف من ثبوت الخطأ الجسيم، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني غير سليم، فجاء قرارها على النحو المذكور ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2806

2022/73

2022-01-26

ما دام أن المغادرة التلقائية للأجير لعمله يقع على عاتق المشغل، فإنه كان على المحكمة أن تبحث وتتحقق من تلك الدفوع، خاصة أنها لم تجب عنها لا إيجابا ولا سلبا لما قد يكون لها من تأثير على مسار الدعوى، فجاء قرارها على النحو المذكور ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/5/1141

2022/268

2022-03-23

البيّن من وثائق الملف أن الهالك مورث المطلوبين في النقض تعرض لحادثة شغل وهو في خدمة مشغلته الطالبة الثانية، تم نقله على إثرها إلى المصحة وبقي فيها تحت المراقبة الطبية حتى وافته المنية، وبذلك تكون العلاقة السببية بين الحادثة التي تعرض لها الهالك والوفاة ثابتة، والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي للمطلوبين في النقض بالإيرادات العمرية السنوية الناتجة عن وفاة مورثهم نتيجة حادثة شغل، تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون ولم تخرق المقتضيات القانونية المحتج بها من طرف الطالبتين وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4134

2022/271

2022-03-23

إن المحكمة حين لم ترد على الدفع المتعلق بالتعويض المحكوم به عن عقوبة التوقيف تكون قد ردته ضمنيا باعتبار أن محكمة الدرجة الأولى قد اعتبرت أن عقوبة التوقيف غير قانونية وقضت لها بهذا التعويض، مما يكون معه قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/6/20912

2022/3

2022-01-05

الثابت من وثائق الملف أن الطاعن تمسك بملتمسه الرامي إلى اعتماد الأجر الوارد في الشهادة المدلى ابتدائيا ضمن مستندات الملف إلا أن المحكمة المطعون في قرارها رغم وجود تلك الوثيقة ضمن مستندات الملف ورغم أنها تتعلق بالطاعن وتتضمن رقم بطاقته الوطنية ورقم تأجيره وتنصرف إلى تاريخ الحادثة، أيدت الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من اعتماد الحد الأدنى للأجر في احتساب التعويض المحكوم به للطاعن من غير أن تناقش ملتمس الطاعن باعتمادها رغم تأكيد ذلك الملتمس أمامها بصفة نظامية وما له - أي الملتمس - من تأثير على قضائها في حالة تحققه، فجاء قرارها تبعا لذلك مشوبا بنقصان التعليل الموازي لانعدامه مما يتعين معه نقضه وإبطاله.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4467

2022/379

2022-04-20

إن القرار المطعون فيه، لما استثنى محضر معاينة المفوض القضائي لمنع الأجير من الالتحاق بعمله ولم يناقشه وتبنى شهادة الشهود لإثبات المغادرة التلقائية، فإنه لم يجعل لقضائه أساسا وجاء معللا تعليلا ناقصا فوجب نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3346

2022/57

2022-01-26

الثابت من وثائق الملف أن الطالبة قامت بتبليغ الخطأ الجسيم للمطلوبة وتم الاستماع إليها داخل الأجل حسب رسالة الاستدعاء ومحضر الاستماع، والمحكمة لما اعتبرت أن الطالبة قامت بتبليغ المطلوبة في النقض للخطأ الجسيم خارج أجل الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل، تكون قد خرقت المقتضيات المحتج بها وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه ويتعين نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2416

2022/357

2022-04-20

الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة لا تنكر أن المطلوب في النقص قد تعرض لحادثة شغل وأنه أدلى بشهادة طبية مدة العجز بها 15 يوما، إلا أنها ولئن دفعت بكونها أخضعته لفحصين مضادين أجريا عليه من طرف طبيبة الشركة وطبيبة أخرى محايدة

وأسفر محضر هاتين الأخيرتين على أنه يمكنه الرجوع للعمل، فإنه أدلى هو أيضا بشهادة طبية أخرى تثبت انه لا زال لم يمتثل للشفاء من جراء الحادثة وقد عزز موقفه هذا بالحكم الابتدائي الذي حدد تاريخ الشفاء مما يبقى معه توصله بالإنذار بالالتحاق بالعمل غير ذي جدوى، طالما أن غيابه كان مبررا بالشهادة الطبية التي حددت تاريخ شفائه، وهذا ما ذهب إليه القرار المطعون فيه، عن صواب فجاء معللا تعليلا سليما وغير خارق للمقتضى المحتج به.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3457

2022/187

2022-02-23

الثابت من مستندات الملف أن الأجير غادر عمله تلقائيا، وطالبته المشغلة بالرجوع إلى العمل عن طريق رسالتين مضمونتين، وعن طريق مفوض قضائي، وكلها أرجعت بإفادة أنه لم يتمكن من العثور على الطالب لكون الشقة مغلقة، وأنه ثبت كذلك أن الطالب غير عنوانه إلى العنوان الوارد بالمقال دون أن يخبر المطلوبة في النقض إلا عن طريق البريد الالكتروني والذي تنفيه الشركة طبقا للمادة 22 من مدونه الشغل التي تنص على أنه ينبغي على الأجير عند تغيير محل إقامته أن يطلع المشغل على عنوانه الجديد إما يدا بيد أو بواسطة رسالة مضمونه مع الإشعار بالتوصل والذي يبقى عليه إثبات تبليغه موكول إليه، والمحكمة لما اعتبرته مغادرا لعمله تلقائيا لهذا السبب تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وجاء مرتكزا على أساس قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1259

2022/61

2022-01-26

البيّن من وثائق الملف أن الطاعن قد وجه رسالة الصلح إلى شركة التأمين المطلوبة الأولى في النقض غير أنه لم يتلقى منها أية عروض للتعبير عن فض النزاع مما يكون معه الطالب قد سلك مسطرة الصلح المنصوص عليها في المادة 132 من القانون 18.12، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك معتبرة عدم نهج الطاعن طريق الصلح، يكون قرارها غير مرتكز على أساس ومنعدم التعليل مما يتعين معه نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1708

2022/63

2022-01-26

إن المادة 78 من القانون 18.12 تنص على أن: "كل تأخير غير مبرر في أداء التعويض اليومي والتعويض المقرر في المادة 63 أعلاه يخول الدائن ابتداء من اليوم الثامن الموالي لحلول أجلها الحق في المطالبة بغرامة إجبارية يومية تساوي ثلاثة في المائة من مجموع المبالغ غير المؤداة". ومؤدى، ذلك أن المادة المذكورة لم تشترط أن يكون الحكم الذي صدر باستحقاق الأجير التعويضات المترتبة عن حادثة شغل أو مرض مهني نهائي بل إنه شملها بالنفاذ المعجل. وما دام حلول أجل التعويض اليومي هو اليوم الموالي للحادثة، فإن الطاعن يكون محقا فيه بغض النظر عن صدور الحكم أو قبل صدوره، مما يبقى معه الحكم المطعون فيه حينما قضى بعدم قبول الطلب قد خالف مقتضيات المادة 78 المشار إليها والمحتج بها من طرف الطاعن وجاء منعدم التعليل وخارقا للمقتضيات المستدل بها ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1709

2022/64

2022-01-26

الثابت أن القرار المطعون فيه لم يتناول موضوع النزاع، وإنما بت في شكل الاستئناف المقدم من قبل الطاعنة وقضى بعدم قبوله لما ثبت له بأنه جاء مخالفا لمقتضيات المادة 79 من القانون 18.12، وكان على صواب فيما ذهب إليه وغير خارق للمقتضى المستدل به ومعللا تعليلا صحيحا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3770

2022/370

2022-04-20

الثابت أن المطلوبة في النقض قد تمسكت بصفة قانونية بالدفع المتعلق بتقادم تكملة الأجر طبقا لمقتضيات المادة 395 من مدونة الشغل في مقالها الرامي إلى التعرض على القرار الاستئنافي، وأنه بالرجوع لمقتضيات هذه المادة والتي نصت على أن جميع الحقوق الناتجة عن عقد الشغل والنزاعات التي لها علاقة بهذه العقود أيا كانت هذه الحقوق سواء الناتجة عن تنفيذ العقد أو إنهائه تتقادم بمرور سنتين، وبالتالي فإن الطالبة تبقى محقة في طلب تكملة الأجر عن السنتين الأخيرتين عن إنهاء علاقة الشغل وهذا ما انتهى إليه القرار وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما وغير خارق للمقتضى القانوني أعلاه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/906

2022/67

2022-01-26

الثابت من وثائق الملف وخاصة عقد الشغل الرابط بين الطرفين هو عقد محدد المدة وأن المطلوبة قامت بإنهاء عقد الشغل قبل حلول أجله، وأن مقتضيات المادة 33 من مدونة الشغل تنص على أنه ينتهي عقد الشغل بانتهاء المدة المحددة للعقد. يستوجب على الطرف الذي قام بإنهائه قبل حلول أجله تعويض الطرف الآخر والذي يعادل مبلغ الأجور المستحقة عن الفترة المتراوحة ما بين إنهاء العقد والأجل المحدد له، والمحكمة لما قامت فعلا باحتساب التعويض المستحق للطالب بناء على الأجرة المحددة له بمقتضى عقد الشغل الرابط بين الطرفين، مما تكون قد طبقت مقتضيات المادة أعلاه وجاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2724

2022/69

2022-01-26

الثابت من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض تنشط في تعليب وتصبير السمك والتي لا تتوفر طيلة السنة وتخضع لفترات الراحة البيولوجية وكذا أحوال الطقس، مما يؤكد أن عمل الأجيرة يعتبر عملا موسميا، وأن ما يؤكد ذلك هو أوراق الأداء المدلى بها من طرفها وكذا شهادة التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي تفيد أن عمل الأجيرة لم يكن بصفة مستمرة وكانت تتخلله فترات الراحة لعدة أيام لا تؤدي لها عليها أجرا، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3534

2022/250

2022-03-16

إن مقتضيات المادة 350 من مدونة الشغل تنص على أنه تمنح للأجير علاوة الأقدمية على أساس نسب تحددها هذه المادة وأن هذه المقاييس لا تطبق إلا في غياب عقد الشغل أو النظام الداخلي أو الاتفاقية الجماعية وأن عقد العمل الرابط بين الطالب والمطلوبة لا يتضمن بنودا أكثر فائدة له وهو الواجب التطبيق طبقا للمادة 113 من مدونة الشغل، وما دام أن الطالب من عمال البنوك وكان يستفيد من منحة الأقدمية على أساس مقتضيات المادة 78 من الاتفاقية الجماعية لمستخدمي الأبناك فإن طلبه الرامي إلى مراجعة منحة الأقدمية يبقى منعدم الأساس، كما أن طلبه المتعلق بالتعويض عن عدم التصريح بالصندوق المهني المغربي للتقاعد يعوزه الإثبات، وهذا ما سارت عليه المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وبالتالي تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4059

2022/251

2022-03-16

إن مقتضات الفصل 369 من ق م م تنص على أن محكمة الإحالة تبقى مقيدة بالنقطة القانونية التي على إثرها تم نقض القرار، وأنه بالرجوع لقرار النقض الذي اعتبر أن المطلوب في النقض أثبت اشتغاله لدى الطالبة بصفة مستمرة، وأن دفع الطالبة بكون المطلوب يعمل لديها بصفة متقطعة خلال السنة ولها شهود على ذلك يبقى دفعا مردودا أمام شهادة شاهدي الإثبات والتي تقدم على شهود النفي وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/235

2022/405

2022-03-22

إن المحكمة لما اعتبرت أن عقد الشغل المحتج به يحمل توقيع الطرفين المصادق على صحته من طرف الجهات المختصة، تكون قد أجابت عن الدفوع المتمسك بها من قبل الطالب والمتعلقة ببطلان عقد الشغل لخرقه مقتضيات المادة 15 من مدونة الشغل والفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وغير خارق لأي مقتضى.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1183

2022/406

2022-03-22

البيّن أن الطاعنة أدلت بما يفيد ممارستها لنشاط مقاولات التشغيل المؤقت، كما أدلت بما يفيد إبرام عقد التشغيل المؤقت مع المطلوبة من أجل وضعها رهن إشارة مقاولة مستعملة، وهو ما يجعل عقد الشغل الرابط بين الطرفين عقدا مؤقتا للتشغيل يخضع لمقتضيات المواد 475 وما يليها من مدونة الشغل، وأن المحكمة المطعون في قرارها حين اعتبرت العلاقة الشغلية بين الطرفين غير محددة المدة استنادا إلى التصريح بأجور المطلوبة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طيلة المدة المطالب بها،

المضمنة بمقالها الافتتاحي، و دون الأخذ بعين الاعتبار عقد المهمة المبرم بين الطرفين بهدف وضع المطلوبة رهن إشارة شركة مستعملة، المحتج به، ما دام أن الأمر يتعلق بالتشغيل المؤقت، الذي له إطاره القانوني الخاص به، يكون قرارها غير مرتكز على أساس و منعدم التعليل، مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2867

2022/407

2022-03-22

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات العلاقة الشغلية واستمرارها طيلة المدة المدعى بها، والثابت من وثائق الملف أن الطالبة أثبتت العلاقة الشغلية والمدة بواسطة أوراق أداء صادرة عن المطلوبة، مما يفيد أنها استمرت في العمل لدى المطلوبة طيلة المدة المذكورة، وتبقى منازعة هذه الأخيرة في الاستمرارية في العمل وإثارة الطابع المؤقت للعمل غير منتج، طالما أنها لم تطعن في الوثيقة المذكورة طعنا جديا وبالوسائل المحددة قانونا، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن أوراق الأداء وإن حددت نفس تاريخ بداية العمل فإنها قاصرة في إثبات العمل طيلة السنة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وخرقت القانون، مما يعرض قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2879

2022/408

2022-03-22

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات العلاقة الشغلية واستمرارها طيلة المدة المدعى بها، والثابت من وثائق الملف أن الطالب أثبت العلاقة الشغلية والمدة بواسطة أوراق أداء صادرة عن المطلوبة، مما يفيد أنه استمر في العمل لدى المطلوبة طيلة المدة المذكورة، وتبقى منازعة هذه الأخيرة في الاستمرارية في العمل وإثارة الطابع المؤقت للعمل غير منتج، طالما أنها لم تطعن في الوثيقة المذكورة طعنا جديا وبالوسائل المحددة قانونا، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن أوراق الأداء وإن حددت نفس تاريخ بداية العمل فإنها قاصرة في إثبات العمل طيلة السنة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وخرقت القانون، مما يعرض قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2881

2022/409

2022-03-22

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات العلاقة الشغلية واستمرارها طيلة المدة المدعى بها، والثابت من وثائق الملف أن الطالبة أثبتت العلاقة الشغلية والمدة بواسطة أوراق أداء صادرة عن المطلوبة، مما يفيد أنها استمرت في العمل لدى المطلوبة طيلة المدة المذكورة، وتبقى منازعة هذه الأخيرة في الاستمرارية في العمل وإثارة الطابع المؤقت للعمل غير منتج، طالما أنها لم تطعن في الوثيقة المذكورة طعنا جديا وبالوسائل المحددة قانونا، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن أوراق الأداء وإن حددت نفس تاريخ بداية العمل فإنها قاصرة في إثبات العمل طيلة السنة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وخرقت القانون، مما يعرض قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2885

2022/410

2022-03-22

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات العلاقة الشغلية واستمرارها طيلة المدة المدعى بها، والثابت من وثائق الملف أن الطالبة أثبتت العلاقة الشغلية والمدة بواسطة أوراق أداء صادرة عن المطلوبة، مما يفيد أنها استمرت في العمل لدى المطلوبة طيلة المدة المذكورة، وتبقى منازعة هذه الأخيرة في الاستمرارية في العمل وإثارة الطابع المؤقت للعمل غير منتج، طالما أنها لم تطعن في الوثيقة المذكورة طعنا جديا وبالوسائل المحددة قانونا، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن أوراق الأداء وإن حددت نفس تاريخ بداية العمل فإنها قاصرة في إثبات العمل طيلة السنة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وخرقت القانون، مما يعرض قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1729

2022/403

2022-03-22

إن العبرة بالسبب المباشر لإنهاء علاقة الشغل والبيّن أن الطالبة تمسكت بمغادرة المطلوب لعمله بصفة تلقائية بعد ارتكابه خطأ جسيما، وهو الامر الذي لم تثبته ويبقى الفصل الذي تعرض له غير مبرر وانتهت معه المحكمة الى استحقاقه عنه التعويضات المخولة قانونا. ومن جهة أخرى فان المحكمة إنما عملت على تطبيق المادة 395 من مدونة الشغل وقضت بتخفيض التعويض عن الاقدمية المحكموم به بما يناسب مدة العمل الثابتة، فجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس ولم يخرق أي مقتضى من المقتضيات القانونية المحتج بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/727

2022/203

2022-02-22

طبقا للفصل السادس من المرسوم رقم 2.77.738 بتاريخ 1977/09/27 بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات، يعد موظفا الإطار المرتب في سلالم الأجور من 01 إلى 09، وطبقا للفصل السادس مكرر من القانون نفسه، فإن من يشغل مهمة كاتب الحالة المدنية، سواء في السلم 05 أو 06 يعد موظفا، يخضع لقانون الوظيفة العمومية، الذي ينص من خلال الفصل 45 منه، على أن الموظف الذي يتعرض لحادثة شغل، أثناء مزاولة مهامه، يتقاضى مجموع أجرته إلى أن يصير قادرا على استئناف عمله، أو يتم الاعتراف نهائيا بعدم قدرته على العمل، ويحال إلى التقاعد وفق الشروط المنصوص عليها في ظهير 1971/12/30، المتعلق بنظام المعاشات المدنية، الذي يخول من خلال الفصل 25 منه، للمصاب بحادثة شغل، الحق في راتب زمانة مؤقت أو دائم، شريطة أن تكون نسبة العجز البدني الدائم لا تقل عن نسبة 25 بالمائة، والمحكمة لما تجاهلت الوضعية الإدارية للمطلوبة باعتبارها موظفة لدى الطالبة، وطبقت مقتضيات القانون رقم 18.12 المتعلق بحوادث الشغل، في حين أن المطلوبة تخضع لقانون الوظيفة العمومية، تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم من القانون، وعللته تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/727

2022/203

2022-02-22

طبقا للفصل السادس من المرسوم رقم 2.77.738 بتاريخ 1977/09/27 بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات، يعد موظفا الإطار المرتب في سلالم الأجور من 01 إلى 09، وطبقا للفصل السادس مكرر من القانون نفسه، فإن من يشغل مهمة كاتب الحالة المدنية، سواء في السلم 05 أو 06 يعد موظفا، يخضع لقانون الوظيفة العمومية، الذي ينص من خلال الفصل 45 منه، على أن الموظف الذي يتعرض لحادثة شغل، أثناء مزاولة مهامه، يتقاضى مجموع أجرته إلى أن يصير قادرا على استئناف عمله، أو يتم الاعتراف نهائيا بعدم قدرته على العمل، ويحال إلى التقاعد وفق الشروط المنصوص عليها في ظهير 1971/12/30، المتعلق بنظام المعاشات المدنية، الذي يخول من خلال الفصل 25 منه، للمصاب بحادثة شغل، الحق في راتب زمانة مؤقت أو دائم، شريطة أن تكون نسبة العجز البدني الدائم لا تقل عن نسبة 25 بالمائة، والمحكمة لما تجاهلت الوضعية الإدارية للمطلوبة باعتبارها موظفة لدى الطالبة، وطبقت مقتضيات القانون رقم 18.12 المتعلق بحوادث الشغل، في حين أن المطلوبة تخضع لقانون الوظيفة العمومية، تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم من القانون، وعللته تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/824

2022/205

2022-02-22

طبقا للفصل 440 من قانون الالتزامات والعقود، فإن النسخ المأخوذة عن أصول الوثائق لا تكون لها قوة في الإثبات إلا إذا شهد الموظف المختص بمطابقتها للأصل، وأن الطاعنة أثارت من خلال مذكرة جوابها، عدم مطابقة وثيقة إشعار مفتش الشغل، لمقتضيات الفصل 440 من قانون الالتزامات والعقود، لكن المحكمة اعتمدت الصور الشمسية المدلى بها، وتجنبت الجواب عن الدفع المثار، فكان قرارها ناقص التعليل، وخارقا للمقتضى القانوني المحتج به، مما يعرض القرار للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/5/1/1469

2022/195

2022-03-22

إن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قبل دعوى المطلوبين شكلا واعتمدت في قضائها على الالتزام الموقع من الطالب والذي يتعهد فيه بإفراغ الأرض الفلاحية موضوع النازلة وكذا على باقي إجراءات البحث والتحقيق التي أنجزتها المحكمة الابتدائية والتي أقر فيها الطالب بعلاقته بالمدعين وصفتهم كطرف مكري تكون ضمنيا قد تأكدت من صفة المطلوبين وسلامة تقديمهم لدعوى الإفراغ عملا بمقتضيات الفصل 714 من ق ل ع لانتهاء مدة العقد وتنفيذا لالتزام الطالب بإفراغ المكترى عند تحقق عدم الرضى في قبول تجديد العقد لمدة ثانية فكان قرارها سليما ومعللا تعليلا كافيا.معاينة القرار

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2853

2022/180

2022-02-23

البيّن أن الطالب تمسك استئنافيا بإجراء بحث في النازلة لإثبات علاقة الشغل وقد أدلى بإشهاد صادر عن أحد شهوده لإثبات علاقة الشغل، وبما أن إثباتها يقع على عاتق الأجير بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، فإن المحكمة لما لم تلتفت إلى دفع الطالب والذي يكتسي طابعا جديا، ولم تجعل لقضائها أساسا، فجاء قرارها على هذا النحو ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3133

2022/184

2022-02-23

البيّن أن الطالب تمسك استئنافيا بانعدام علاقة الشغل مع الضحية وقت وقوع الحادثة، وبما أن الأجير هو المكلف بإثبات علاقة الشغل مع الطالب المذكور وبالحادثة التي تعرض لها، فإن المحكمة التي عللت قرارها بأن الطالب الثاني ينفي علاقة الشغل مع الأجير وأن هذا الأخير لم يقم الدليل عليها، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي على الطالبين معا بأداء التعويضات عن الحادثة، لم تجعل لقضائها أساسا، باعتبار التناقض البيّن بين تعليلها ومنطوقها، فجاء قرارها على النحو المذكور فاسد التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3063

2022/257

2022-03-16

إن إثبات علاقة الشغل واستمراريتها يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات عملا بالمادة 18 من مدونة الشغل، وأن تقدير وسائل الإثبات يبقى من اختصاص محكمة الموضوع ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/5/711

2022/264

2022-03-23

إن المحكمة لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من قيام ضمان الطالبة لحادثة شغل التي تعرض لها المطلوب في النقض بناء على التصريح المجرد لممثل الشركة المشغلة بكون هذه الأخيرة تؤمن عن حوادث الشغل لدى الطالبة دون أن تدلي المشغلة بأية عقدة التأمين تفيد وجود علاقة تعاقدية بينها وبين الطالبة خلال الفترة التي تعرض فيها المطلوب لحادثة شغل أمام دفع الطالبة بانعدام التأمين تكون قد خرقت المقتضى المحتج به وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه فوجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2655

2022/51

2022-01-19

الثابت أن الطالبتين تمسكتا استئنافيا بالدفع المضمن بالوسيلة، باعتبار أن المطلوب قد سبق له أن كان ضحية لمرض المهني، وقد أدليا بما يثبت ذلك، والمحكمة لما لم تجب على الدفع المذكور لا إيجابا ولا سلبا رغم ما قد يكون له من تأثير على مسار الدعوى، تكون قد بنت قضاءها بهذا الخصوص على أساس غير سليم، فجاء قرارها ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3792

2022/53

2022-01-19

الثابت أن الطاعنة أدلت بمحضر معاينة أمام محكمة الاستئناف لإثبات الخطأ الجسيم المرتكب من طرف المطلوب وشاهد إثبات، والمحكمة لما استبعدت المحضر المذكور لكونه أدلي به لأول مرة أمامها ويتطلب إنجاز خبرة تقنية في المرحلة الابتدائية لكي لا يحرم الأجير من حق درجات التقاضي، لم تجعل لقضائها أساسا، باعتبار أن الاستئناف ينشر الدعوى من جديد ولأطراف الدعوى الإدلاء بما يؤيد دفوعاتهم، خاصة أن المشرع قد كلف المشغل بإثبات الخطأ الجسيم وبجميع وسائل الإثبات، وأن الطالبة بصفتها تلك قد أدلت بمعاينة صادرة عن مفوض قضائي وفيها عاين مجموعة من العمليات التي قام بها الأجير بحاسوبه الذي يشتغل به وبواسطة رئيسه المباشر وقد حضر هذا الأخير بجلسة البحث استئنافيا واستمعت إليه المحكمة، دون أن تكون تصريحاته محل مناقشة من طرفها، فجاء قرارها على النحو المذكور ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4162

2022/54

2022-01-19

بمقتضى المادة 64 من مدونة الشغل: "توجه نسخة من مقرر الفصل أو رسالة الاستقالة إلى العون المكلف بتفتيش الشغل. يجب أن يتضمن مقرر فصل الأجير الأسباب المبررة لاتخاذه وتاريخ الاستماع إليه، مرفقا بالمحضر المشار إليه في المادة 62 أعلاه ...". والبيّن من مستندات الملف أن الطالبة لم تحترم ذلك المقتضى وبإقرارها، وأن التمسك بالدفع المتمثل في كون مفتش الشغل قد أحيط علما بمقرر الفصل لما حاول الصلح بين الطرفين، لا يغني المشغل عن احترام المسطرة المنصوص عليها في المادة المذكورة أعلاه، والمحكمة بنهجها ذلك تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون، فجاء قرارها على النحو المذكور مرتكزا على أساس قانوني سليم ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2713

2022/55

2022-01-26

إن المحكمة لما ثبت لها أن الأمر يتعلق فقط بقرار تأديبي بتغيير مهام الأجير مع احتفاظها له بجميع حقوقه ومكتسباته بنفس مقر العمل، واعتبرت أن إقدامه على مغادرة العمل وتقديم دعوى المطالبة بالتعويضات عن الفصل التعسفي رغم أن المشغلة لم يصدر عنها أي فعل بمنعه من الالتحاق بعمله بعد رجوعه إليه، يجعله هو من بادر إلى إنهاء عقد العمل بصفة منفردة ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4169

2022/36

2022-01-12

المقرر أن إثبات الخطأ الجسيم يقع على عاتق المشغلة بجميع وسائل الإثبات، والبيّن من مذكرة استئناف الطالبة أنها تمسكت أولا بإجراء بحث بواسطة الشهود لإثبات واقعة الخطأ الجسيم، وثانيا كون المطلوب قد توصل بالتعويضات عن العطلة السنوية وأدلت المشغلة لإثبات ذلك بوصل تصفية حساب، غير أن المحكمة لم تجب على تلك الدفوع الجدية لا إيجابا ولا سلبا رغم ما قد يكون لها من تأثير على مسار الدعوى، فجاء قرارها على النحو المذكور ناقص التعليل في منزلة انعدامه، مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1513

2022/39

2022-01-12

إن المحكمة وتقيدا بقرار محكمة النقض أمرت بإجراء خبرة طبية ثلاثية على الطالب انتهت إلى تحديد نسبة تفاقم الضرر في 25%، وأنها لما اعتبرت النسبة المذكورة في تحديد الإيراد العمري السنوي المستحق للطالب تكون قد طبقت مقتضيات الفصل 11 من قرار وزير الشغل والشؤون الاجتماعي رقم 101-68 المؤرخ في 1967/05/20 الذي جعل رأي اللجنة الطبية غير خاضع لأي طعن وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2708

2022/346

2022-04-13

البيّن من القرار الصادر عن محكمة النقض انه قضى بنقض القرار المطعون فيه، بعلة أن الشاهدين المستمع إليهما ابتدائيا قد اثبتا واقعة مغادرة الطالب لعمله، وبما أن الأمر يتعلق بالمنازعة في المغادرة التلقائية للعمل وادعاء الطالب منعه من الالتحاق بعمله، فان قرار محكمة النقض المشار إلى مراجعه أعلاه قد بت في تلك النقطة قانونية، واعتبر مغادرة الطالب لعمله بصفة تلقائية ثابتة بشهادة الشاهدين أعلاه، والمحكمة لما استندت في قرارها وعن صواب إلى قرار محكمة النقض ورتبت على ذلك الآثار القانونية، تكون قد تقيدت بالنقطة القانونية موضوع النزاع، فجاء قرارها على النحو المذكور معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3402

2022/46

2022-01-19

الثابت أن صدور قرار استئنافي ببراءة المطلوب في النقض من الأفعال المنسوبة إليه التي اعتبرها الطالب أخطاء جسيمة وفصل المطلوب من عمله من أجلها، وبالتالي لم يعد هناك مجال لتمسك الطالب بتصريحات المطلوب في النقض الواردة بمحضر الضابطة القضائية التي تم تبرئته من أجل ما ورد بها لإثبات هذه الأخطاء الجسيمة، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت هذا المنحى، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1765

2022/49

2022-01-19

الثابت من مستندات الملف أن المطلوبة بصفتها أجيرة لدى الطالبة قد أصيبت بمرض مزمن وأنها استفادت من رخصة مرضية كما هو ثابت من الشواهد الطبية. والمحكمة لما اعتبرت تصرف الطالبة والمتمثل في منع المطلوبة من استئناف عملها لعدم الإدلاء بشهادة الشفاء، رغم أن المطلوبة قد عبرت عن رغبتها في استئناف العمل وقدرتها على مباشرة عملها، وأن ذلك المنع هو بمثابة طرد تعسفي موجب للتعويض، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني سليم، فجاء قرارها على النحو المذكور مرتكزا على أساس قانوني سليم ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2653

2022/50

2022-01-19

البيّن من مستندات الملف وخاصة شهادة التأمين أنها تتعلق بتأمين الطالبة للمشغلة عن حوادث الشغل، وبالتالي تبقى الحادثة مشمولة بالضمان، وأن تلك الحجة تبقى كافية لإثباته، وأنه لا يمكن أن يواجه الأجير بالدفوع المتعلقة بالتأمين، والمحكمة لما نحت نفس المنحى تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني سليم، فجاء قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بها ومرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3949

2022/353

2022-04-13

إن مقتضيات المواد 14 و 15 و 16 من القانون 18.12 تعتبر مجرد إجراء إداري الغاية منه وصول الملف إلى المحكمة، كما أن المشرع لم يرتب أي جزاء على مخالفته وبالتالي لا تأثير له على تقديم الدعوى مباشرة أمام محكمة الموضوع من أجل المطالبة بالتعويضات المستحقة بعد عدم جواب شركة التأمين والمحكمة لما نحت هذا المنحى يكون قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4463

2022/355

2022-04-13

إن مسطرة المادتين 62 و63 من مدونة الشغل إنما شرعت من أجل عدم مباغتة الأجير بشأن العقوبة المزمع اتخاذها في حقه ولإتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه وهي مسطرة يبادر إليها المشغل عن طريق تحديد تاريخ جلسة الاستماع واستدعاء الأجير لها، باعتبار أن ذلك مرتبط بتبيّنه من الخطأ، ولما كان الثابت أن الطالبة لم تسلك هذه المسطرة فان القرار المطعون فيه، يبقى في محله ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3025

2022/175

2022-02-23

البيّن من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض قامت بفصل الطالب بعد ثبوت ارتكابه لخطأ جسيم متمثل في خيانة الأمانة، وبالتالي فإن الطرد الذي تعرض له الطالب يعد طردا مشروعا لا يستحق معه أي تعويض، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2585

2022/248

2022-03-16

الثابت من وثائق الملف أن الطالبة قامت بتوقيف المطلوب في النقض عن العمل لغاية البحث في موضوع كونه أنشأ شركة تعمل في نفس القطاع وهو المسير لها حسب ما أفادت به لدى مفتش الشغل، وقتها أفاد المطلوب بكونه تم طرده من طرف الطالبة وسحبت منه جميع أدوات العمل والسيارة المخصصة له، مما تكون معه الطالبة هي من أنهت عقد العمل بصفة منفردة وأن المغادرة التلقائية غير ثابتة في حقه، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3207

2022/338

2022-04-13

الثابت من وثائق الملف أن الطاعن قد تقدم بطلب تعويض عن عدم احترام اجل 8 أيام المنصوص عليها في المادة 72 من مدونة الشغل بشأن تسليمه شهادة الأجر وذلك من خلال مقاليه الافتتاحي وكذا الاستئنافي، إلا أن المحكمة لم تجب على ذلك لا إيجابا ولا سلبا مما جاء معه قرارها منعدم التعليل بهذا الخصوص.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2576

2022/19

2022-01-05

الثابت أن الطالبة سبق لها أن أدلت أمام المحكمة باستئناف فرعي مع مذكرة جوابية مرفقة بمجموعة من الإشهادات الصادرة عن العمال الذين يثبتون واقعة المغادرة

التلقائية، وبما أن إثبات المغادرة التلقائية للأجير لعمله يقع على عاتق المشغل وبكل وسائل الإثبات عملا بالمادة 63 من مدونة الشغل، فإن المحكمة لما لم تلتفت إلى تلك الحجج ولم تجب عنها لا إيجابا ولا سلبا لما قد يكون لها من تأثير على مسار الدعوى، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني غير سليم وعللت قرارها تعليلا ناقصا في منزلة انعدامه ما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2333

2022/242

2022-03-16

إن المشغلة نعت بكون الأجير قد ارتكب خطأ جسيما اعتمدته في قرار فصل والمتمثل في تخفيض مردودية الإنتاج، وكان على محكمة الاستئناف أن تجري بحثا بشأن الخطأ المذكور حتى تتمكن من الوقوف على مشروعية الطرد المتخذ في حق الطاعن خاصة وان هذا الأخير يدفع بكون المهمة الموكولة إليه أسندت له حديثا، مما يكون معه القرار قد اعتمد على وقائع غير موثوق منها وذلك بعد أن ثبت من سلوك المشغلة لمسطرة الفصل كما هو ثابت من خلال الوثائق المعززة لها، فيبقى ما قضى به القرار على غير أساس ومعللا تعليلا ناقصا مما ينبغي معه نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3387

2022/342

2022-04-13

إن المحكمة حين احتسبت التعويض عن الضرر والإخطار اعتمدت الأجر الصافي للطالب وأن ما أسمته الأجر الأساسي تعني به الأجر الصافي الذي كان يتقاضاه خلال 52 أسبوع السابقة للفصل طبقا للمادة 55 من مدونة الشغل وهذا ما انتهى إليه القرار وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2686

2022/21

2022-01-05

الثابت أن الطالب تمسك أمام المحكمة بانعدام علاقة الشغل وقت وقوع الحادثة بناء على حكم ابتدائي قضى برفض طلب المطلوب، وأنه عملا بمقتضيات الفصل 418 من ق.ل.ع الذي اعتبر الأحكام الصادرة عن المحاكم المغربية يمكنها حتى قبل صيرورتها واجبة التنفيذ أن تكون حجة على الوقائع التي تثبتها، والمحكمة لما رجحت التصريحات المضمنة بمحضر الضابطة القضائية لإثبات حادثة الشغل، واستبعدت الحكم المستدل به رغم تمسك الطالب به ودون أن تجيب عنه لا إيجابا ولا سلبا لما قد يكون له من تأثير على مسار الدعوى، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3391

2022/244

2022-03-16

لئن كانت الطاعنة في نازلة الحال تدعي أن المطلوبة في النقض غادرت العمل بصفة تلقائية إلا أن الثابت من وثائق الملف أنها اتخذت قرار فصل الأجيرة عن عملها من خلال رسالة الفصل المتخذة في حقها مما يعني أنها فصلتها بسبب الخطأ الجسيم الذي نسبته إليها والمتمثل في التزوير وخيانة الأمانة والمشار إليها في رسالة الفصل، الشيء الذي يفيد أن الطاعنة تتناقض في دفوعاتها وهذا التناقض يرجح واقعة الطرد على الدفع للمغادرة التلقائية، مما يبقى معه ما ذهب إليه القرار المطعون فيه جديرا بالاعتبار ومعللا تعليلا سليما وليس فيه أي خرق لحق من حقوق الدفاع.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4161

2022/25

2022-01-05

إن مسطرة الفصل التأديبي بسبب ارتكاب الأجير للخطأ الجسيم تنظمها مقتضيات المواد 62 و63 و64 من مدونة الشغل، والبيّن من وثائق الملف أن الطالبة لم تحترم هذه المسطرة وأصدرت قرار الفصل دون مراعاتها بعلة أن المطلوب في النقض قد غيّر عنوانه دون إشعارها بذلك، والحال أن المطلوب كان قد أدلى بعنوان آخر حسبما يستفاد من شهادة التصريح، وأن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الصادر عن المشغلة، وأن القرار الاستئنافي لما اعتبر مسطرة الفصل معيبة، يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3403

2022/245

2022-03-16

إن المحكمة لما اعتبرت أن الطاعنة قد دفعت بوقتية علاقة الشغل بينها وبين المطلوب ضده، والحال أن كل محررات الطاعنة المدلى بها ابتدائيا واستئنافيا لا تشير إلى هذا الدفع وإنما دفعت الطاعنة بأنها تتعاقد مع شركات مستعملة وترسل المطلوب للعمل لديها كحارس، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس وجاء قرارها منعدم التعليل ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3861

2022/246

2022-03-16

البيّن من وثائق الملف أن الطالب بعد اكتشاف المرض المهني الصمم بادر إلى سلوك مسطرة الصلح المنصوص عليها في المادة 132 من قانون 18. 12، ويتجلى ذلك في الرسالة المتوصل بها من طرف المطلوبة الثانية في النقض شركة التأمين، إلا أن الأخيرة لم تقدم له اية عروض بعد انصرام أجل 30 يوما ولم تقدم أي جواب كما تقضي به المادة المذكورة، مما جعله يلتجئ إلى المحكمة لتقديم دعواه الحالية. والقرار لما اعتبر عدم سلوك مسطرة الصلح يكون تعليله خاطئا ومنزلا منزلة انعدامه مما يتعين معه نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/404

2022/247

2022-03-16

الثابت أن المطلوب في النقض أبرم مع الطالبة أربعة عقود عمل بمقتضى عقد عمل خاص بالأجانب والتي بموجبها تم تحديد مدة العمل والأجرة المستحقة والعمل المكلف به داخل الشركة والتي جاءت وفق مقتضيات المواد 516 إلى 521 من مدونة الشغل، وأن هذه العقود جاءت لاحقة على العقد المبرم بين المطلوب وبين مشغلته الأولى، وتبقى هذه العقود سارية التطبيق وبالتالي فإن الاختصاص المحلي ينعقد للمحاكم المغربية والتي تخضع للقانون المغربي وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1998

2022/160

2022-02-23

لا وجود لأي مقتضى في مدونة الشغل يشير إلى الطرد المؤقت، والمحكمة لما اعتبرت قرار المشغلة بطرد الأجير مؤقتا يشكل فسخا لعقد الشغل بكيفية صريحة قرارها مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3364

2022/2

2022-01-05

البيّن من شهادة التأمين الصادرة عنها أن هذه الأخيرة تؤمن المطلوبة في النقض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية التي يتعرض لها إجراؤها ومن ضمنهم المصاب المطلوب الأول في النقض. وبما أن الحادثة التي تعرض لها المصاب مغطاة بتأمين

الطالبة وهو ما نحاه وعن صواب القرار المطعون فيه، فجاء معللا تعليلا كافيا وسليما وغير خارق للمقتضيات المحتج بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3424

2022/4

2022-01-05

بما أن المشغلة كانت تؤمن ضد أخطار الأمراض المهنية لدى شركات التأمين المدخلين في الدعوى بالتتابع، فإنه لا يمكن للطالبة أن تتحمل وحدها عواقب المرض الذي ظهر على المصاب علما أن الشهادة الطبية تعتبر تاريخ اكتشاف المرض وليس بدايته. والمحكمة لما ردت دفعها بعلة أنها كانت تؤمن المشغلة بتاريخ اكتشاف المرض باعتبارها تاريخ الحادثة وتحل محلها في الأداء دون أن تفصل في مسؤولية كل شركة تأمين وتحديد ما تتحمله كل واحدة منهم تبعا لما هو منصوص عليه في الفصل 3 مكرر ثلاث مرات من ظهير 1943/05/31 لم تجعل لما قضت به أساسا وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3582

2022/5

2022-01-05

بما أن المشغلة كانت تؤمن ضد أخطار الأمراض المهنية لدى شركات التأمين المدخلين في الدعوى بالتتابع، فإنه لا يمكن للطالبة أن تتحمل وحدها عواقب المرض الذي ظهر على المصاب علما أن الشهادة الطبية تعتبر تاريخ اكتشاف المرض وليس بدايته.

والمحكمة لما ردت دفعها بعلة أنها كانت تؤمن المشغلة بتاريخ اكتشاف المرض باعتبارها تاريخ الحادثة وتحل محلها في الأداء دون أن تفصل في مسؤولية كل شركة تأمين وتحديد ما تتحمله كل واحدة منهم تبعا لما هو منصوص عليه في الفصل 3 مكرر ثلاث مرات من ظهير 1943/05/31 لم تجعل لما قضت به أساسا وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4260

2022/6

2022-01-05

طبقا لمقتضيات الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، فإن محكمة الإحالة وإن كانت تملك سلطة تقدير الوقائع إلا أن ذلك مشروط بعدم مخالفة رأي محكمة النقض فيما قضت به، وأنه من الثابت من القرار الصادر عن محكمة النقض أنها قضت برد دفع الطاعنة المتمثل في قيام ضمان شركتي التأمين لمسؤلية المرض المهني الذي أصاب المطلوب في النقض باستبعادها لصور عقدي تأمينها لعدم إدلائها بأصلهما أمام تمسك شركتي التأمين المذكورتين بمقتضيات الفصل 440 من ق.ل.ع، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت الدفع المثار من طرف الطاعنة بهذا الخصوص بعد النقض والإحالة غير جدير بالمناقشة ولا موجب للتمسك به وأيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إخراج شركتي التأمين من الدعوى، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/5/3952

2022/10

2022-01-05

البيّن من قرار محكمة النقض أنه قضى بعدم قبول طلب الطعن بالنقض الذي تقدمت به شركة التأمين لكون القرار الاستئنافي صدر غيابيا في حق المشغلة، مما جعل هذه الأخيرة تتقدم بطلب التعرض على القرار تم تنازلت عنه. في حين تقدمت شركة التأمين بطلب التعرض على القرار إلى جانب المؤمن لها والقرار الاستئنافي صدر حضوريا في حقها، مما تكون قد خالفت مقتضيات الفصل 1 من ق.م.م إذ لم تكن معنية بما قضى به قرار محكمة النقض، والقرار موضوع النقض الحالي لما قضى برفض التعرض المقدم من طرف شركة التأمين جاء معللا تعليلا سليما وغير خارق للمقتضيات المستدل بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/5/1826

2022/163

2022-02-23

إن المحكمة لما اعتمدت في قضائها على شهادة تتضمن اجر الضحية عن أجرة شهر واحد ومستندة على سلطتها التقديرية في احتساب التعويضات المستحقة للمطلوبين في النقض تكون قد خالفت روح المادتين 105 و107 من القانون 12-18 اللتين تؤكدان على اعتماد الأجر خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ الحادثة باستثناء التعويضات العائلية، غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثنى عشر شهرا، كما في نازلة الحال، فإن الأجرة السنوية المتخذة أساسا لتحديد الإيراد تقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة، والقرار لما خالف هذا المنحى يكون غير مرتكز على أساس قانوني ومعللا تعليلا ناقصا المنزل منزله انعدامه وخارقا للمقتضيين المستدل بهما مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1722

2022/237

2022-03-16

إن المحكمة لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف القاضي برفض طلب التعويض عن منحة المكافأة والحكم من جديد على المشغلة بأدائها لفائدة المطلوب في النقض، تكون قد التزمت التطبيق السليم لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية وركزت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما ولم تكن في حاجة للجواب على دفوع سبق البت فيها بمقتضى قرار محكمة النقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3041

2022/13

2022-01-05

الثابت أن الطالب سبق والتمس إجراء بحث في النازلة قصد إثبات المغادرة التلقائية للمطلوب لعمله مع العلم أن المغادرة التلقائية واقعة مادية يمكن إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود وأن المحكمة المطعون في قرارها لم تستجب لطلبه، مما يكون قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3512

2022/15

2022-01-05

الثابت من وثائق الملف أن دفاع الطالبة حضر لآخر جلسة وتسلم نسخة من المذكرة الجوابية المدلى بها من دفاع المطلوب والتمس مهلة، في حين أنه ليس بالملف ما يفيد تبليغه الاستئناف المقابل ومنحه أجلا قصد الإدلاء بدفوعاته، والمحكمة المطعون في قرارها حين لم تبلغ الاستئناف المقابل للطالبة، تكون قد خرقت المقتضى القانوني المحتج به وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2538

2022/226

2022-03-09

إن إثبات علاقة الشغل واستمراريتها يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات، كما أن تقديرها يبقى من اختصاص محكمة الموضوع ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2539

2022/227

2022-03-09

إن إثبات علاقة الشغل يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود تطبيقا للمادة 18 من مدونة الشغل، تلك الشهادة التي تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من

حيث التعليل، وأن الأصل بالنسبة لعقد الشغل هو أن يكون غير محدد المدة والاستثناء أن يكون محدد المدة.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3211

2022/330

2022-04-13

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه مقيدة بالبت في حدود النقطة القانونية التي بتت فيها محكمة النقض والمتعلقة بعدم مناقشة المحكمة مصدرة القرار المنقوض للحكمين الابتدائيين المدلى بهما من طرف المطلوبين في النقض ردا على دفع الطالبة بشأن التقادم، إلا أن المحكمة المطعون في قرارها لم تناقش الدفع المثار ولم ترد عليه، ولم تعلل استبعادها له ودون تبيان الأساس القانوني المعتمد فيما قضت به، كما لم تناقش دفوع الطالبة، فجاء قرارها مشوبا بالعديد من التناقضات وغامضا ومبهما وفاسد التعليل ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2948

2022/228

2022-03-09

البيّن أن الطاعنة تمسكت بكون المرض المهني لا يعتبر مرضا مهنيا وأنها حملتها لوحدها الأداء، والمحكمة لمّا لم تلتفت الى دفوعها، ودون أن تبرز في قرارها من أين استخلصت أن المرض الذي أصيب به المطلوب الأول مرضا مهنيا ويدخل ضمن الأمراض المهنية المنصوص عليها في الجدول الخاص بتلك الأمراض، لما له من أثر

مباشر على أجل تحمل المسؤولية، ولما له أيضا من ارتباط وثيق بالضمان أثناء مدة التحمل، فجاء قرارها ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3055

2022/230

2022-03-09

إن إثبات المغادرة التلقائية للأجير يقع على عاتق المشغل عملا بالمادة 63 من مدونة الشغل وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، تلك الشهادة التي تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3058

2022/231

2022-03-09

إن إثبات علاقة الشغل يقع على كاهل الأجير وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، تلك الشهادة التي تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2450

2022/232

2022-03-09

خلافا لما أثاره الطالب من كونه لا تربطه أية علاقة بالمطلوبة فإنه استنادا لمحضر البحث فقد صرح شخصيا بأن المدعية اشتغلت لديه مقابل أجرة أسبوعية، وهو إقرار على نفسه بعلاقة الشغل واستمراريتها بين الطرفين إضافة إلى أن الشاهدة المستمع إليها صرحت بأن المطلوبة اشتغلت لدى الطالب، وان المحكمة لما أخذت بإقرار الطالب وبشهادة الشاهدة المثبتة على شهادة شاهدي الطالب النافية تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4167

2022/146

2022-02-16

المقرر قانونا أن المشغلة يقع عليها عبء إثبات الخطأ الجسيم المنسوب للأجير وبجميع وسائل الإثبات، وأن تقدير درجة الخطأ موكول للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4414

2022/151

2022-02-16

لا موجب للتمسك بكون الأجير قد غادر عمله تلقائيا ما دامت المشغلة أدلت بمقرر فصله. والمحكمة لما نحت هذا المنحى واعتبرت أن عدم احترام مسطرة الفصل يغنيها عن إجراء بحث في النازلة، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما وعللت قرارها تعليلا صحيحا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3836

2022/155

2022-02-23

لئن كان تقدير فحوى الشهادة المؤداة أمام المحكمة وفقا للأوضاع التي رسمها القانون مخول لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض على سلطتها التقديرية تلك، فإن لهذه الأخيرة سلطة الرقابة على تعليلها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4093

2022/318

2022-04-06

إن محكمة الإحالة تبقى مقيدة بالنقطة القانونية التي بتت فيها محكمة النقض طبقا للفصل 369 من ق. م.م، والمحكمة لما اعتمدت في احتساب التعويضات الأجرة المأخوذة من ورقة الأداء المدلى بها من طرف الطالب بعلة أن من أدلى بحجة فهو قائل بها تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/287

2022/198

2022-02-22

إن المطلوبة في النقض لم تبادر إلى مراسلة الأجير من أجل الرجوع للعمل إلا بعد أن تقدم بشكواه أمام مفتش الشغل، وتقديمه لدعواه للمطالبة بحقوقه المترتبة عن الفصل التعسفي، لتكون بذلك المدة الفاصلة بين تاريخ رفع الدعوى وتاريخ رسالة الفصل تصل إلى خمسة أشهر وهي مدة لا يمكن خلالها للأجير انتظار موقف المشغلة وبقائه دون عمل، وأن إصراره على موصلة دعواه يعتبر بمثابة رفض الدعوة الجديدة للتعاقد لتبقى بذلك رسالة الرجوع إلى العمل بدون جدوى، ويكون الفصل الذي تعرض له مشوبا بالتعسف خلافا لما ذهب إليه القرار المطعون فيه، الذي جاء معللا تعليلا فاسدا ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/646

2022/199

2022-02-22

إن المطلوب في النقض تقدم بدعواه في مواجهة مالك المقهى وهو الشخص الذي قام بالتصريح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الثابت من خلال أوراق التصريح المدلى بها بالملف، وهو الاسم الذي صدر به الحكم المستأنف، لتكون بذلك علاقة الشغل تربطه بمالك المقهى، وهي النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1396

2022/200

2022-02-22

البيّن أن المطلوب في النقض يشتغل لدى الطاعنة مسؤولا بمصلحة الخدمة بعد البيع باعتبارها شركة متخصصة في صنع وتسويق الأثاث المنزلية، وأن القانون الداخلي يحتم عليه القيام بتقطيع جميع الأثواب التي تكون بها بعض الأضرار وأنه تم ضبط بضائع متعلقة بالطاعنة بالشارع العام تحمل علامتها التجارية على متن عربة مجرورة، وأن المطلوب في النقض يعتبر مسؤولا عن تواجد هذه البضائع خارج الشركة التي تخضع لمسطرة الإتلاف قبل إخراجها منها، ليبقى بذلك مهملا ومقصرا في أداء واجبه المهني بعدم تقطيعه لتلك الأثواب حسبما يفرضه عليه القانون الداخلي، والمحكمة لما نفت عنه الخطأ المنسوب بناء على تداخل مجموعة من الأطراف في تقطيع وإتلاف النفايات تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1521

2022/319

2022-04-06

لمحكمة الموضوع سلطة تقدير شهادة الشهود ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2537

2022/322

2022-04-06

إن عبء إثبات المغادرة التلقائية للأجير لعمله يقع على عاتق المشغلة عملا بالمادة 63 من مدون الشغل وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، تلك الشهادة تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض في ذلك إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/907

2022/137

2022-02-16

المقرر قانونا وحسب مقتضيات المادة 15 من مدونة الشغل التي تنص على أنه: "في حالة إبرام عقد الشغل كتابة، وجب تحريره في نظيرين موقع عليهما من طرف الأجير والمشغل ومصادق على صحة إمضائهما من قبل الجهة المختصة، ويحتفظ الأجير بأحد النظيرين"، وأنه بالرجوع إلى عقد الشغل الكتابي المدلى به فإن توقيع المطلوبة في النقض لم تتم المصادقة عليه وأن إدلاءها خلال مرحلة الاستئناف بنسخة مصححة الإمضاء من طرفها بعد عرض النزاع على المحكمة لا أثر له لأن العبرة بتاريخ توقيع العقد وتسليمه للأجير وبالتالي شابه خرق شكلي وأصبح غير منتج لأثاره القانونية، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2681

2022/138

2022-02-16

الثابت من عقد الشغل الرابط بين الطرفين أن المشغلة يحق لها الاحتفاظ بحق نقل الطالب إلى سائر فروعها عبر التراب الوطني حسب ظروف وحاجيات العمل، وأنه استنادا إلى هذا البند المضمن بعقد الشغل تم نقل الأجير بأحد فروع المشغلة إلا أنه لم يلتحق بمقر عمله الجديد، وأن دفعه بكونه التحق بعمله وتم منعه منه من طرف رئيسه يبقى مردودا أمام توصله برسالة نقله لعمله الجديد ويبقى قرار تنقيله لأحد مراكز المشغلة جاء تفعيلا لأحد بنود العقد، وهذا ما انتهى إليه القرار وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما وكافيا ولم يخرق أي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3295

2022/142

2022-02-16

البيّن من وثائق الملف أن الطالب تقدم بمقال إصلاحي خلال مرحلة الاستئناف التمس من خلاله الحكم له بتعويض عن فارق الأجر، وأن المحكمة المطعون في قرارها لم تجب لا سلبا ولا إيجابا على هذا الطلب رغم أن الاستئناف ينشر الدعوى من جديد، مما يكون معه قرارها ناقص التعليل ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2577

2022/329

2022-04-13

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق المشغل عبء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل. وبما أن الاستئناف ينشر الدعوى من جديد، فالطالبة أثارت في مقالها استئنافها الفرعي كونها تتوفر على شهود إثبات لواقعة السبّ المشكلة للخطأ الجسيم، إلا أن المحكمة المطعون في قرارها لما لم تلتفت إلى ملتمسها معتبرة بان لا حاجة لإجراء بحث جديد رغم أن لها شهود آخرين جدد تكون قد أعرضت على التقدير الشامل لما عرض عليها من وسائل الإثبات وخرقت مقتضيات الفصل 55 من قانون المسطرة المدنية وعللت قرارها على غير أساس قانوني، وجاء ناقص التعليل الموازي لانعدامه ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3410

2022/127

2022-02-16

إن المحكمة لما استندت على أوراق الأداء الموجودة ضمن أوراق الملف المدلى بها من طرف المطلوب في النقض، أن طبيعة عمله لدى الطالبة مكلف بتنقيط العمال والتي أكدها الممثل القانوني للطالبة بجلسة البحث المنجز ابتدائيا، والذي أقر من خلال تصريحاته التي أفضى بها أنه تم تغيير نوع عمل المطلوب في النقض من مكلف بتنقيط الحضور إلى عامل في الحدادة عند التحاقه بالعمل دون أن تثبت الطالبة موافقته على ذلك، واعتبرت توقفه عن مواصلة عمله بسبب تغيير نوع العمل دون موافقته ودون أن يكون عقد الشغل أو اتفاقية الشغل الجماعية يسمحان بذلك، والذي يعد تغييرا جوهريا في عقد الشغل طردا مقنعا من طرف الطالبة وليس توقفا غير مبررا أو مغادرة تلقائية للعمل بدون مبرر، ورتبت الآثار القانونية على ذلك تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما ولم تكن في حاجة لإجراء بحث لتوفرها على كافة العناصر للبت في النازلة.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4276

2022/129

2022-02-16

بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 62 من مدونة الشغل، يحرر محضر في الموضوع من قبل إدارة المقاولة، يوقعه الطرفان، وتسلم نسخه منه إلى الأجير. والثابت أن الطالب أثار الدفع بكون مسطرة الفصل شابها خرق متمثل في عدم تبليغه لمحضر الاستماع المحرر من طرف المطلوبة في النقض، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما لم تجب على الدفع المثار لا سلبا ولا إيجابا رغم ما قد يكون له من تأثير على مسار قضائها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1782

2022/125

2022-02-16

إن المحكمة لما اعتبرت أن الطالبة لم تحترم الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل والمتمثلة في عدم تنصيصها سواء بالاستدعاء أو بجلسة الاستماع لتاريخ اكتشاف الأخطاء الجسيمة المنسوبة للأجير لتتأكد المحكمة من احترام الطالبة لأجل ثمانية أيام أم لا، وكذا عدم تحديده للأخطاء بالاستدعاء لجلسة الاستماع رغم أن الأجير لم يتمسك بهاذين الخرقين خلال كافة مراحل الدعوى سواء الابتدائية منها أو الاستئنافية والتي يتعين عليه إثارتها لأنها مقررة لمصلحته، وأنه بإثارتها للخرقين المذكورين تلقائيا تكون قد ركزت قضائها على غير أساس قانوني سليم وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه فوجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1723

2022/126

2022-02-16

إن المحكمة لما اعتبرت أن الطالبة اكتشفت الخطأ المنسوب للأجير في النقض يوم تاريخ تقديمها لشكاية في الموضوع لدى الضابطة القضائية، وأنها لم تقم باستدعائه في جلسة الاستماع إلا بعد انصرام أجل ثمانية أيام المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل رغم أن الطالبة لم تتقدم بأي شكاية في الموضوع وأن الشخص الذي تقدم بالشكاية حول موضوع السرقة هو الممثل القانوني للمشغلة، تكون قد بنت قرارها على وقائع غير صحيحة وعللته تعليلا فاسدا ينزل منزلة انعدام التعليل ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2936

2022/214

2022-03-02

الثابت من خلال وثائق وخاصة محضر البحث أن الشاهد المستمع إليه بالمرحلة الابتدائية صرح أن المطلوب كان يشتغل في جميع المسائل المتعلقة بالطالب من قبض الكراء من المكترين ومن تربية الأبقار التي في ملكيته وهي الشهادة المثبتة والمرجحة على شهادة النفي التي أدلى بها شاهد الطالب بالمرحلة الاستئنافية، والمحكمة لما قضت بثبوت علاقة الشغل بين الطرفين استنادا للشهادة المذكورة يكون قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/597

2022/217

2022-03-09

بمقتضى المادة 526 من مدونة الشغل، يجب أن يحال على التقاعد كل أجير بلغ سن الستين سنة، وأنه تؤخر الإحالة الى التقاعد الى تاريخ اكتمال مدة التأمين وذلك بشهادة صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إذا لم تتجاوز عدد النقط التي بلغتها مدة عمله الى تاريخ فصله عنه. والمحكمة لما اعتبرت الطالب قد بلغ سن التقاعد وان الملف لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة 526 أعلاه، دون أن تجيب على الدفع المثار من قبل الطالب تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وخرقت تطبيق مقتضيات المادة المستدل بها مما يتعين معه نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3043

2022/222

2022-03-09

الثابت من وثائق الملف أن المشغلة قامت بفصل الأجير بعد ارتكابه لخطأ جسيم وبالتالي تصبح باتخاذها لهذا القرار ملزمة باحترام مسطرة الفصل المنصوص عليها في مدونة الشغل وأن المشرع قد أولى أهمية كبرى لمسطرة الفصل المتخذة في حق الأجير، وأنه أمام اعتبار المحكمة أن المسطرة تم تطبيقها تطبيقا سليما فإنها تبقى ملزمة بمناقشة الخطأ الجسيم المنسوب للأجير والمضمن بقرار الفصل. والمحكمة حين اعتبرت أن الأخطاء الجسيمة المنسوبة إليه غير ثابتة في حقه، فضلا على أن الأجر المعتمد من طرف المحكمة هو الأجر الصافي الوارد بورقة الأداء الصادرة عن المشغلة والتي لم تكن محل طعن جدي من طرفها يكون قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/629

2022/190

2022-02-15

إن إثبات قيام علاقة الشغل واستمراريتها يقع على عاتق الأجير، والمحكمة لما أعملت شهادة شهود هذا الأخير للتحقق من قيام علاقة الشغل فإنها لم تكن في حاجة لإجراء بحث من جديد، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/738

2022/194

2022-02-15

إن المحكمة لما اعتبرت أن عقد الشغل الذي يربط الطالب بالمطلوبة انتهى بانتهاء الشغل الذي كان محلا له، لاسيما وأن بنود العقد لا تتضمن التزام هذه الأخيرة بتشغيله بعد انتهاء المهمة المتعاقد من أجلها، تكون قد ردت ضمنيا دفع الطالب المتعلق بما تضمنه محضر المعاينة لعدم جدواه، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/914

2022/195

2022-02-15

إن المحكمة لما اعتبرت أن عقد الشغل الذي يربط الطالب بالمطلوبة انتهى بانتهاء الشغل الذي كان محلا له، لاسيما وأن بنود العقد لا تتضمن التزام هذه الأخيرة بتشغيله بعد انتهاء المهمة المتعاقد من أجلها، تكون قد ردت ضمنيا دفع الطالب المتعلق بما تضمنه محضر المعاينة لعدم جدواه، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3056

2022/211

2022-03-02

البيّن أن الطالبة تمسكت بمذكرتها الجوابية المدلى بها أمام محكمة الاستئناف بأن استئناف المطلوبة لايرتكز على أساس قانوني واستبعاد كل دفوعاتها. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تبرز في قرارها من أين استخلصت عدم منازعة الطالبة في أسباب استئناف المطلوبة وخاصة عناصر تكملة الأجر، فضلا عن ذلك أن المكلف بإثبات توصل الطالبة بالأجر في حده الأدنى هي المطلوبة عملا بالمادة 371 من مدونة الشغل، فجاء قرارها على النحو المذكور خارقا للمقتضى المحتج به وفاسد التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1776

2022/177

2022-02-08

إن تخلف الأجير عن حضور جلسة الاستماع، حسب الثابت من محضر الاستماع ومن محضر المعاينة، ولجوء المشغلة إلى مفتش الشغل في إطار الفقرة الأخيرة من المادة 62 من مدونة الشغل، يجعلها غير ملزمة بتسليمه نسخة من ذلك المحضر، طالما أن المطلوب لم يحضر ولم يجر جلسة الاستماع المقررة. والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن مسطرة الفصل التأديبي معيبة بسبب عدم تبليغ المطلوب نسخة من محضر الاستماع، ودون تعليل رفضها لطلب إجراء بحث، قصد التأكد من صحة الأخطاء المنسوبة له، يكون قرارها غير مرتكز على أساس وناقص التعليل، وبالتالي عرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1186

2022/180

2022-02-15

إن المحكمة لما ردت طلبات الطاعن بشأن التعويضات الناتجة عن الفصل التعسفي، بعلة إقراره بجلسة البحث المجرى ابتدائيا أن المطلوبة أوقفته عن العمل لبلوغه سن التقاعد، وعدم إدلائه بإشهاد صادر عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يتأتى من خلاله للمحكمة التحقق من عدم استيفائه مدة التأمين المحددة قانونا في 3240 يوما، التي تخوله الاستفادة من معاش الشيخوخة عند إحالته على التقاعد، فضلا عن عدم إقامته الدليل على ادعائه بشأن إشعار المشغلة بكونه لا يتوفر على مدة التأمين ورفضها السماح له في الاستمرار في العمل، ما دام يقع عليه عبء الإثبات عملا بمقتضيات الفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1999

2022/185

2022-02-15

يعتبر الأجر من أحد أهم الأركان الجوهرية لعقد الشغل، وقد ثبت لمحكمة الموضوع أن المشغلة لم تؤد للأجير أجرة 3 أشهر، وبالتالي فإن مغادرته للعمل بسبب عدم توصله بأجرته حسبما جاء بمحضر محاولة التصالح أمام مفتش الشغل، هي مغارة اضطرارية، وأن مطالبته بالرجوع للعمل لا تأثير له خلافا لما ذهب إليه القرار المطعون فيه الذي اعتبر الأجير مغادرا لعمله لعدم استجابته للإنذار بالرجوع للعمل، وكان بالنتيجة التي انتهى إليها معللا تعليلا فاسدا وغير مرتكز على أساس ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4166

2022/305

2022-03-30

إن الفقرة الأولى من المادة 63 من مدونة الشغل تنص على تسليم مقرر العقوبات التأديبية أو مقرر الفصل إلى الأجير المعني بالأمر يدا بيد مقابل وصل أو بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل داخل أجل ثماني وأربعين ساعة من تاريخ اتخاذ المقرر المذكور. والبيّن من وثائق الملف أن الطالبة أرجع لها تبليغ مقرر الفصل بعبارة أنه غير مطلوب والتي لا تفيد التوصل، فكان عليها تبليغه بالوسيلة الثانية الواردة في المادة 63 أعلاه، والقرار لما اعتبر أن رسالة الإشعار المضمونة والموجهة للمطلوب لا تفيد التوصل ورتب الآثار القانونية عليها، يكون قد ارتكز على أساس قانوني وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2467

2022/307

2022-04-06

إن المحكمة لما اعتمدت الخبرة الطبية فيما انتهت إليه من نتائج فيما يخص نسبة العجز الدائم ومدة العجز المؤقت، على اعتبار أنها مناسبة لنوعية الأضرار اللاحقة بالمطلوب بالنظر للشواهد الطبية المرفقة بملفه الطبي واحترامها لجدول تحديد نسب العجز الدائم في ميدان حوادث الشغل المنصوص عليها بقرار 943/5/21 ولاتسامها بالموضوعية، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3415

2022/310

2022-04-06

إن المحكمة لما اعتمدت في احتساب التعويضات المستحقة للمطلوبة في النقض على ما جاء في الخربتين الطبيتين المأمور بهما ابتدائيا لاجتماعهما على نتيجة واحدة فيما يخص تحديد نسبة العجز الدائم ومدة العجز المؤقت، واعتبار نتيجتهما مناسبة لنوعية الأضرار اللاحقة بالمطلوبة بالنظر للشواهد الطبية المرفقة بملفها الطبي، واحترامهما لجدول نسب العجز الدائم في ميدان حوادث الشغل والأمراض المهنية المنصوص عليها بقرار 943/5/21 وبذلك اتسمت بالموضوعية، تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3495

2022/311

2022-04-06

الثابت أن الطالبة دفعت بانعدام التأمين وأن الملف خال من أية وثيقة تثبت ذلك، إلا أن المحكمة لما قضت بإحلال الطالبة محل المشغلة في أداء التعويضات المحكوم بها لفائدة الطالبة دون أن تتحقق من وجود وثيقة التأمين تثبت تأمين المشغلة لحوادث الشغل التي يتعرض لها أجراؤها أثناء فترة تعرض المطلوبة للحادثة حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة ذلك، تكون قد خرقت المقتضيات القانونية المحتج بها وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه فوجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2155

2022/313

2022-04-06

البيّن من عقد العمل المبرم بين الأجير والمشغلة أنه نص في بنده الثاني على أنه ينتهي بانتهاء المشروع باستثناء حالة الفسخ المسبق أو القبلي المحدد في البند السادس الذي نص على أنه يمكن إنهاء عقد العمل بدون إخطار في حالة الخطأ الجسيم أو القوة القاهرة أو فسخ المشروع قبل نهايته، مما يفيد أن الطالب كان على علم أن تشغيله سوف ينتهي بانتهاء مدة عقد العمل أو بانتهاء الشغل الذي شغل من أجله، وأن المطلوبة أدلت بما يفيد فسخ المشروع، وهو ما أكده الطالب مما يكون معه أن إنهاء عقد الشغل الرابط بينه وبين مشغلته طبقا للبنود المضمنة به، وهذا ما انتهى إليه القرار وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2647

2022/314

2022-04-06

البيّن من وثائق الملف أنه لإثبات الخطأ الجسيم المنسوب للطالب تم الاستماع للشاهدين اللذين صرحا بأن الطالب يتغيب عن العمل باستمرار عن العمل. والمحكمة المطعون في قرارها وبما لها من سلطة تقديرية في تقييم شهادة الشهود والتي لا سلطة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث التعليل اعتبرت أن ما نسب للطالب خطأ جسيما يستوجب الطرد طبقا للمادة 39 من مدونة الشغل، مما يكون معه قرارها مرتكزا على أساس قانوني وغير مخالف للمقتضى القانوني المحتج به.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1628

2022/372

2022-03-22

البيّن أن الطاعنة ناقشت من خلال مقالها الاستئنافي، فترة الاختبار، وبداية عقد العمل غير محدد المدة، ولم تناقش موضوع الحد الأدنى للأجر، أو المطالبة بأكثر من الحد الأدنى للأجر، والمحكمة لما ناقشت موضوع الأجر، الذي لم يكن سببا من أسباب الاستئناف، ولم تجب عن أسباب الاستئناف، تكون قد انحرفت في تعليل قرارها، باعتماد تعليل لا يتعلق بموضوع الاستئناف، الذي انصب على موضوع فترة الاختبار، وبداية عقد العمل، وهو بمثابة انعدام التعليل، مما يعرض القرار للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/548

2022/167

2022-02-08

إن ما أثاره الطالب من خرق للمسطرة المنصوص عليها في الفصل 6 من قرار 1948/10/23 لا يستند على أساس سليم، على اعتبار أن هذا القانون قد تم نسخه بمقتضى القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل التي دخلت حيز التنفيذ منذ يونيو 2004، ويكون بذلك القرار المطعون فيه، فيما ذهب إليه من البحث في طبيعة علاقة الشغل قبل مناقشة مسطرة الفصل، وما انتهى إليه من اعتبار العمل موسمي، استنادا على شهادة الشهود وعدم إثبات الطالب ما يخالفها، جاء معللا تعليلا كافيا وسليما، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1946

2022/171

2022-02-08

إن الإنذار بالرجوع للعمل اللاحق لمنع الأجير من الدخول لمقر العمل لا ينتج أي أثر. والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك يكون قرارها منعدم التعليل ويجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4194

2022/101

2022-02-09

إن تقدير شهادة الشهود موكول لسلطة محكمة الموضوع شريطة تعليل قرارها والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي الذي اعتبر شهادة الشاهد لا ترقى إلى إثبات واقعة مغادرة المطلوب في النقض لعمله من تلقاء نفسه لكونها مبنية على الظن والاستنتاج وليس على اليقين وشدة الإطلاع على الأحوال تكون قد أعملت سلطتها التقديرية في تقدير شهادة الشاهد وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1464

2022/104

2022-02-09

إن المحكمة لما قضت باستحقاق المطلوبة الغرامة الإجبارية عن التأخير الغير مبرر عن أداء الطاعنة التعويضات اليومية، فإن ذلك راجع إلى كون الطالبة لم تدل بما يفيد توفرها على مبرر مقبول لتأخرها في الأداء، مما تبقى معه المطلوب ضدها واستنادا إلى مقتضيات الفصل 79 من الظهير محقة في المطالبة بالغرامة الإجبارية على أساس عدد أيام التأخير التي قضى بها الحكم المطعون فيه، فضلا على أن الوثائق التي أدلت بها الطاعنة خلال هذه المرحلة لم يسبق أن عرضتها على قضاة الموضوع لأخذ الرأي فيها مما يبقى معه الحكم المطعون فيه مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1943

2022/105

2022-02-09

إن المحكمة لما استمعت للشاهدين اللذين صرحا بأن الطالبة بعد تخفيض ساعات العمل وكذا نسبة الأجور ل 50% والعمل بنظام 60 يوما إثر الأزمة الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة الفندقية المطلوبة فضلت الطالبة ومجموعة من العمال الذهاب من تلقاء أنفسهم دون الرجوع إلى العمل، واعتبرت أن الطالبة قد غادرت عملها تلقائيا تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2690

2022/112

2022-02-09

البيّن أن المطلوبة في النقض وجهت إنذارا للطالب قصد الرجوع للعمل داخل 48 ساعة من توصله بالإنذار والذي رفض التوصل به شخصيا حسب محضر المفوض القضائي مما يصبح معه ملزما بإثبات التحاقه بعمله ومنعه من الولوج إليه، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وجاء مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2195

2022/115

2022-02-09

إن المادة 63 من مدونة الشغل ألقت عبء إثبات الخطأ الجسيم على عاتق المشغلة باعتباره سببا مبررا للفصل، وأن تقدير ثبوت الخطأ ودرجته موكول لمراقبة محكمة الموضوع بناء على سلطتها التقديرية ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2146

2022/202

2022-03-02

إن مقتضيات المادة 57 من مدونة الشغل نصت على أنه يعتمد في تقدير التعويض عن الفصل من الشغل الأجر بمعناه الأساسي مع توابعه المبينة في المادة على سبيل الحصر وأن المحكمة المطعون في قرارها حين اعتمدت في احتساب التعويضات عن الفصل بناء على الأجرة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون مراعاة ما ذكر، تكون قد أساءت تطبيق القانون ولم تجعل لقضائها أساسا قانونيا سليما وجاء قرارها غير مرتكز على أساس ومعللا تعليلا ناقصا يستوجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2813

2022/209

2022-03-02

البين من مستندات الملف، وخاصة رسالة الاستماع الذي توصل بها المطلوب بنفس اليوم، من أجل الاستماع إليه بشأن الأخطاء المنسوبة إليه أنها لا تتضمن تاريخ التبين من الخطأ الجسيم وطبيعة ذلك الخطأ. وأن المقتضيات المضمنة بالمادة 62 من مدونة الشغل جاءت بصيغة الوجوب وشرعت لمصلحة الأجير، وقد تمسك المطلوب استئنافيا بذلك الخرق، حتى تتمكن المحكمة من بسط رقابتها بخصوص أجل الاستماع إلى الأجير الذي يجب ألا يتعدى أجل ثمانية أيام من تاريخ التبين من الخطأ. والمحكمة لما اعتبرت الفصل الذي تعرض له المطلوب فصلا تعسفيا لعدم احترام المادة 62 من

مدونة الشغل للسبب المذكور أعلاه، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ولم تخرق المقتضيات المحتج بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/48

2022/155

2022-02-08

إن المحكمة وفي إطار سلطتها التقديرية لتقييم شهادة الشهود وكذا الوقائع المعروضة عليها، والتي لا تخضع لرقابة محكمة النقض بشأنها إلا من حيث التعليل، اعتبرت أن سلوك المطلوب لا يشكل خطأ جسيما يبرر فصله عن العمل، وهي تكون بذلك قد أعملت مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 42 من مدونة الشغل، التي نصت على أنه تخضع لمراقبة السلطة القضائية القرارات التي يتخذها المشغل في إطار ممارسة سلطته التأديبية، إذ اعتبرت أنه كان على الطالبة احترام مبدأ التدرج في العقوبة، والوسيلة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2186

2022/161

2022-02-08

إن الطاعنة وإن أدلت بما يفيد استدعاء المطلوب في النقض لجلسة الاستماع وبما يفيد إصدار مقرر الفصل، إلا أنها لم تدل بما يفيد احترامها لباقي الإجراءات، وفي غياب ذلك فإن المحكمة لا تنظر إلى الأخطاء المنسوبة للأجير إلا بعد أن يثبت لها احترام المشغلة لمسطرة الفصل، الأمر الذي يجعل الفصل الذي تعرض له الأجير مشوبا

بالتعسف ويستحق عنه التعويض، وهو ما انتهى إليه القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3052

2022/292

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/224

2022/491

2022-04-12

الثابت من خلال وثائق الملف أن الطاعن قد تم إخباره من طرف المطلوبة في النقض بمقتضى أنه بعد توقيف جميع الحافلات السياحية بقرار إداري، أنه سيتم استدعاؤه للعودة للعمل فور تجديد الترخيص، وأن الطاعن لم يثبت استمرارية عمله لدى مشغلته بعد هذا التاريخ الى يوم منعه من الدخول الى العمل، وأن محضر المعاينة المدلى به لا يفيد هذه الاستمرارية، ليبقى بذلك غير مستحق لأجرته عن هذه الفترة، وهو ما

انتهى اليه القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/492

2022/492

2022-04-12

الثابت من خلال عقد الشغل الرابط بين الطرفين أن المشغلة احتفظت للأجير بأقدميته، كما أن الثابت من خلال أوراق الأداء المدلى بها من طرفه أن أجرته تتضمن مجموعة من الاقتطاعات منها اقتطاع القرض واقتطاع عيد الاضحى، وأن المحكمة أثناء جوابها عن الاستئناف الفرعي لم تأخذ بعين الاعتبار عقد الشغل وأوراق الاداء المدلى بها من طرفه فيما يتعلق بأقدميته والأجرة الحقيقية الواجب اعتمادها لاحتساب التعويضات لتكون بذلك قد أهملت وسائل إثبات قانونية وعللت قرارها تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/819

2022/493

2022-04-12

الثابت من وثائق الملف، أن الطاعنة كانت مكلفة بإعداد دراسة للأثمنة وعرضها على المسؤول، وأن الخطأ الذي حصل في الدراسة، كان نتيجة اضافة كتابة الأرقام بالحروف أيضا، في تنسيق مباشر بين الكاتبة والمدير، دون عرض تلك الاضافة على المطلوبة، ولم يكن هناك خطأ في التقرير الأصلي المعد من طرف الطاعنة، الذي

اقتصرت فيه على كتابة الأثمنة بالأرقام فقط، ولم تستعمل الحروف، والقاعدة أنه اذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر، ولما كان الخطأ ناتج عن اضافة كتابة الأثمنة بالحروف من طرف شخص اخر غير الطاعنة، فلا ينسب لها الخطأ، وأن المحكمة لما اعتبرت الطاعنة مسؤولة عن الخطأ، دون الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي لحقت التقرير من طرف الكاتبة وتزكية المدير لتلك الاضافة، وعدم عرض تلك التغييرات عليها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1625

2022/494

2022-04-12

إن المشرع حدد من خلال المادة 62 شروط انجاز محضر الاستماع الى الأجير، منها ما جاء بالفقرة الثانية منها، التي توجب في حالة تحرير محضر الاستماع، وتوقيعه من الطرفين، أن تسلم نسخة منه الى الأجير، والثابت من وثائق الملف أن الطالب حضر جلسة الاستماع اليه، ووقع على محضر الاستماع اليه، الا أنه ليس هناك أي اشارة الى تسليمه نسخة منه، وهو ما يعد اخلالا بأحد شروط انجاز مسطرة الاستماع الى الأجير، فتعد بسبب هذا الخلل معيبة، والمحكمة المطعون في قرارها، لما ألغت الحكم الابتدائي الذي بنى مقرره على أساس وجود هذا الخلل، وخلصت الى أن مسطرة الفصل من الشغل سليمة، دون أن تبرز مدى تأثير ذلك الخلل على سلامة مسطرة الفصل من الشغل، تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم، وعللته تعليلا ناقصا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1723

2022/495

2022-04-12

الثابت من وثائق الملف وخاصة أوراق الأداء المدلى بها من طرف المشغلة، أنها تحمل صفة "عاملة مؤقتة" وهي تقوم مقام عقد العمل ، وهي تحمل بصمة الطالبة، كما أن الثابت بإقرار الطرفين بأن نشاط المطلوبة مرتبط بتصبير السمك، وبالتالي فهو عمل موسمي بطبيعته، مما يؤكد الطابع الموسمي للعمل ويجعل الدفع بالأمية بخصوص أوراق الأداء غير مؤسس، كما أن عمل المطلوبة يدخل في إطار حالات إبرام عقد العمل محدد المدة المشار إليها على سبيل الحصر في إطار المادة 16 من مدونة الشغل، لذلك فلا مجال للاحتجاج بتطبيق مقتضيات المادة 18 من مدونة الشغل التي تنص على إمكانية إثبات عقد الشغل بجميع وسائل الإثبات، وأن المحكمة بعدم جوابها على دفوع الطالبة بهذا الخصوص وكذا طلب الاستماع إلى شهودها تكون قد ردتها ضمنيا، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا وغير خارق للمقتضيات القانونية المحتج بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1596

2022/499

2022-04-12

إن المطلوبة في النقض لم تدل بما يثبت تحريرها محضرا لجلسة الاستماع المنصوص عليه بالمادة 62 من مدونة الشغل، وأنها أدلت فقط بمحضر معاينة المفوض القضائي لجلسة الاستماع وهو لا يرقى الى درجة المحضر الواجب إنجازه من طرف المقاولة المشغلة طبقا لما تنص عليه مقتضيات المادة 62 المذكورة، وأن المحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت أن مسطرة الفصل التأديبي سليمة بالرغم من ثبوت عدم انجاز محضر الاستماع وفقا لما ذكر تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1448

2022/163

2022-02-08

إن المحكمة لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت مسطرة الفصل التأديبي غير سليمة لعدم تحديد تاريخ ارتكاب الأفعال بمقرر الفصل رغم أن التاريخ المذكور محدد بالاستدعاء، وأن الوثائق المتعلقة بمسطرة الفصل التأديبي مرتبطة ومتكاملة فيما بينها، وكذا لعدم تحديد تاريخ الاستماع بمقرر الفصل رغم أن المطلوب لم يتمسك بهذا الدفع وأن ذلك غير منتج في النازلة ما دام لم يحضر لجلسة الاستماع، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/959

2022/364

2022-03-15

إن مبدأ التقاضي على درجتين ومبدأ الأثر الناشر للاستئناف موضوعا، يجيزان للأطراف ان يثيروا ما شاؤوا من الدفوع والملتمسات وخاصة ان الاستئناف ينشر الدعوى من جديد وبالتالي فان ملتمس الطالبة الرامي الى الاستماع لشاهد لم يتم الاستماع اليه خلال المرحلة الابتدائية يكون مؤسسا قانونا وان المحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك تكون خرقت القانون وقرارها جاء فاسد التعليل ويجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3053

2022/293

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3058

2022/294

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1096

2022/482

2022-04-05

الثابت من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض نفت وجود أية علاقة شغل بينها وبين الطالبة، و أن هذه الأخيرة باعتبارها الملزمة بإثبات علاقة الشغل، ومدة العمل، أحضرت شاهدين، إلا أنهما لم يستطيعا تأكيد اشتغالها لدى المطلوبة، والمحكمة، بما لها من سلطة في تقدير شهادة الشهود، والتي لا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل، لما اعتبرت الشهادة الأولى متناقضة، والثانية غير مثبتة لعلاقة الشغل، وأن علاقة الشغل القانونية بين الطرفين، بقيت دون إثبات، يكون قرارها فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1252

2022/483

2022-04-05

إن المحكمة غير ملزمة بالجواب عن كل ما أثير أمامها من دفوع، إلا على ما له تأثير على قضائها، وأن عدم جوابها على تساؤلها حول بطاقة الدخول إلى العمل، وتمتعها بالعطل، هو رد ضمني له. ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه جاء معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1178

2022/485

2022-04-05

إن المحكمة لما أعملت تصريحات الشاهدان واعتبرتها مثبتة لعلاقة شغل مستمرة، بعد تقييمها في إطار سلطتها التقديرية، التي لا تخضع بشأنها لرقابة محكمة النقض إلا من حيث التعليل، ورتبت عن ذلك الآثار القانونية بالحكم للمطلوب في النقض بتعويضات عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربطه بالجهة الطالبة، والتي عجزت عن إقامة الدليل على أن هذا العقد يندرج ضمن الحالات الحصرية التي حددتها المادة 16 من مدونة الشغل لإبرام عقود شغل محددة المدة، يكون قرارها فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا وسليما وغير خارق لأي مقتضى.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/345

2022/147

2022-02-08

الثابت من وثائق الملف أن المشغلة تمسكت بطلب إجراء بحث لإثبات المغادرة التلقائية للعمل في مواجهة المطلوب بواسطة شهادة الشهود، والمحكمة المطعون في قرارها لما لم تجب على ملتمسها، وأيدت الحكم الابتدائي الذي رد الطلب المذكور بعلة عدم إدراج أسماء الشهود وعناوينهم بالملتمس، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه وخرقت القانون، مما يعرض قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/394

2022/150

2022-02-08

إن إثبات مدة العمل واستمراره يقع على عاتق الأجير، والثابت من وثائق الملف، أن الشهود المستمع إليهم، لم يستطيعوا تأكيد استمرار عمل المطلوب في النقض لدى الطالب طيلة المدة التي ادعاها في مقاله، وخلال أوقات العمل العادية، والقرار المطعون فيه لما اعتمد على هذه الشهادة للقول باستمرار العمل رغم ما شابها من غموض بشأن طبيعة علاقة الشغل، ومدتها، ورغم عدم دلالتها على استمرار علاقة الشغل، والعمل طيلة المدة التي أكدها المطلوب في النقض، يكون معللا تعليلا فاسدا، ومشوبا بخرق المقتضيات القانونية المستدل بها، وهو ما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/530

2022/151

2022-02-08

إن المحكمة لما بتت في النقطة القانونية لقرار الإحالة رغم صدور قرار بإعادة النظر فيه والتراجع عنه، وعدم قبول طلب الطعن بالنقض، وعدم اطلاعها عليه، معللة ما قضت به بكونها مقيدة بالنقطة القانونية التي اكتسبت قوة الشيء المقضي به، يكون قرارها معللا تعليلا فاسدا، ومشوبا بخرق القانون، وهو ما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/526

2022/152

2022-02-08

الثابت أن التعويض المحكوم به عن الفصل قد تم تحديده بناء على الثابت من مدة العمل والأجر، وأن ما تم الحكم به هو المستحق ويحل هذا التعليل محل التعليل المنتقد والقرار علل بشكل كاف ولم يخرق أي مقتضى من المقتضيات القانونية المحتج بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1483

2022/275

2022-03-01

إن المحكمة خلصت إلى تأييد الحكم الابتدائي بشأن طبيعة العلاقة الرابطة بين الطرفين استنادا إلى ما تضمنه محضر المعاينة، وما جاء بالوسيلة من اعتماد القرار تعليل الحكم المستأنف الذي أخذ بشهادة الشهود خلاف الواقع، فهو غير مقبول، كما أن محكمة ثاني درجة تبنت علل الحكم الابتدائي بشأن الأجرة المعتمدة في احتساب التعويضات المستحقة، والمتمثلة في الحد الأدنى للأجر، أمام عجز المطلوب عن إثبات الأجرة التي ادعاها، و القرار فيما انتهى إليه كان معللا بما فيه الكفاية.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1773

2022/278

2022-03-01

إن تخلف الأجير عن حضور جلسة الاستماع، حسب الثابت من محضر الاستماع ومن محضر المعاينة، ولجوء المشغلة إلى مفتش الشغل في إطار الفقرة الأخيرة من المادة 62 من مدونة الشغل، يجعلها غير ملزمة بتسليمه نسخة من ذلك المحضر، طالما أن المطلوب لم يحضر ولم يجر جلسة الاستماع المقررة. والمحكمة لما نحت خلاف ذلك،

واعتبرت أن مسطرة الفصل التأديبي معيبة بسبب عدم تبليغ المطلوب نسخة من محضر الاستماع، ودون تعليل رفضها لطلب إجراء بحث، قصد التأكد من صحة الأخطاء المنسوبة له، يكون قرارها غير مرتكز على أساس وناقص التعليل، وبالتالي عرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1623

2022/281

2022-03-08

إن المحكمة غير ملزمة بإجراء بحث في الموضوع، إذا تبين لها وجه الفصل في الدعوى، وقد ثبت من خلال وقائع القضية، أن الطالب تغيب عن الشغل بدون مبرر مرتين متواليتين، مما يجعله في حكم المغادر لشغله تلقائيا، وأن المشغل غير ملزم بمتابعة الأجير من أجل الخطأ الجسيم، ولم يسبق له أن دفع بهذا السبب، وإنما تمسك بمغادرة الطالب لشغله، وهي الواقعة التي ثبتت للمحكمة من خلال جلسة البحث والوثائق المدلى بها بالملف، وهي لما خلصت إلى النتيجة التي بنت عليها قرارها، تكون قد عللته تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1626

2022/282

2022-03-08

إن حرية الإثبات تعني إمكانية إثبات علاقة الشغل بواسطة شهادة الشهود، لكن في حالة وجود عقد مكتوب، فينبغي أن يكون مطابقا للشكل المحدد بمقتضى المادة 15 من مدونة

الشغل، وأن الطاعنة لما دفعت بكون عقد الشغل المبرم بينها وبين المطلوبة محدد المدة، فإنها لم تبرز توافر أي حالة من الحالات المنصوص عليها بالمادة 16 من مدونة الشغل، وأن المحكمة لما بنت قرارها على هذا الأساس، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما، وعللته تعليلا كافيا، واحترمت حقوق الدفاع بردها على الدفوع المثارة من طرف الطالبة، فتكون الوسيلة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3064

2022/284

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3065

2022/285

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة

النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3066

2022/286

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3071

2022/287

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة

هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3092

2022/288

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1515

2022/289

2022-03-08

إن الإنذار بالرجوع إلى العمل، فضلا عن أنه لا يوجد بالملف ما يفيد توصل المطلوب في النقض به، ولا ما يفيد تغييره لعنوانه دون إعلامها بعنوانه الجديد في خرق للمادة 22 من مدونة الشغل، فإنه جاء لاحقا لتاريخ المنع من الدخول للعمل، وتكون بذلك

المحكمة في غير حاجة لإجراء بحث لإثبات المغادرة التلقائية للعمل، والقرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1066

2022/145

2022-02-08

البيّن أن المطلوب لم يتوصل بالإنذار بالرجوع إلى الشغل إلا بعد رفع دعوى في الموضوع، والمحكمة لما اعتبرت الإنذار بالرجوع إلى الشغل، بمثابة دعوة جديدة إلى التعاقد، تكون قد أعطت له الأثر المناسب لظروف النازلة، فيكون قرارها مبني على أساس واقعي صحيح، ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/2058

2022/146

2022-02-08

الثابت من وثائق الملف كما هي معروضة على محكمة الموضوع أن المطلوبة وجهت للطالب إنذارا بالرجوع إلى العمل رفض التوصل به، وذلك بعد تقديمه لدعواه أمام المحكمة الابتدائية وتوصلها بالاستدعاء، فيكون الإنذار المحتج به وبغض النظر عن منازعة الطالب في واقعة توصله به، غير منتج في النازلة، ويعتبر دعوة جديدة للتعاقد، يملك الأجير حق قبولها أو رفضها، والمحكمة، لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت الإنذار المذكور منتجا لآثاره القانونية رغم توجيهه بعد رفع دعوى الطالب، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/747

2022/264

2022-03-01

إن المطلوب في النقض، باعتباره مشغلا هو المكلف طبقا للمادة 370 من مدونة الشغل بمسك دفتر يسمى "دفتر الأداء"، وهو الملزم بتسليم الأجير وثيقة "ورقة الأداء" طبقا للمادة 371 من نفس المدونة، ويكون بذلك قادرا أكثر من الطالب باعتباره أجيرا على إثبات ما كان يصرفه لهذا الأخير من أجر، إلا أنه لم يدل بذلك، ولا بما يخالف ما حدده الطالب من أجر، والمحكمة المطعون في قرارها، لما أقرت أن الطالب لم يثبت الأجرة المطالب بها وأيدت الحكم الابتدائي الذي اعتمد أجرة الحد الأدنى بعلة أن الأصل في الأجر هو الحد الأدنى ومن يدع خلاف الأصل عليه عبء الإثبات، مع أن المطلوب في النقض هو الملزم قانونا بذلك عملا بمقتضيات المادتين 370 و371 من مدونة الشغل أعلاه، تكون قد بنت قضاءها على تعليل فاسد وخرقت المقتضيات القانونية المحتج بها فكان قرارها معرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/799

2022/266

2022-03-01

إن الطالبة لم تدل بما يثبت استفادة المطلوب في النقض من علاوة الأقدمية ضمن الأجرة، والمحكمة لما احتسبت له التعويض عنها عن طيلة مدة العمل لم تخرق أي

مقتضى قانوني، ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/334

2022/371

2022-03-22

البيّن أن الطاعن أدلى بمجموعة من أوراق أداء الأجر، مرفقة بمذكرة بيان أوجه الاستئناف، تجاهلتها المحكمة واعتمدت شهادة العمل والأجرة، مدلى بها من طرف المطلوبة، على اساس أن الطاعن هو الذي أدلى بها، فتكون قد بنت قرارها على اساس مخالف للحقيقة، وعللته تعليلا فاسدا يوازي نعدمه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/335

2022/375

2022-03-22

البيّن ان المشغلة التمست اجراء بحث قصد الوقوف على ظروف إنهاء عقد الشغل الرابط بين الطرفين، وخاصة ان الثابت من وثائق الملف انها ادلت بمراسلة تدعومن خلالها الأجير- بعدما رفض الالتحاق للعمل بإحدى المدن - الى الإلتحاق بعمله بمدينة أخرى، وهو ما لم تبث فيه المحكمة المطعون في قرارها بالرغم مما له من تاثير على قضائها، فتكون قد اساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2022/1/5/2778

2022/377

2022-03-15

الثابت من وثائق الملف أن الطالبة تمسكت خلال مراحل الدعوى بكونها أبرمت عقدا مع الشركة المطلوبة وهو عقد يحمل توقيع الطرفين وطابعهما وهو ليس من العقود التي يشترط فيها المشرع الرسمية كما جاء بتعليل المحكمة، وان العقد المذكور ينص في فصله الأول على ان تلتزم الشركة المتعهدة (المطلوبة) بتوفير مستخدمين لوضعهم رهن إشارة زبنائها بمصانعهم. وان الثابت من الشهادة الصادرة عن هذه الأخيرة والخاصة بالمطلوب في النقض والتي تقر من خلالها بكونها وضعته رهن إشارة الطالبة ومن تمة تكون هي المشغلة له. والمحكمة لما نحت خلاف ذلك تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/2052

2022/473

2022-04-05

إن الممثل القانوني للشركة اقر بجلسة البحث بعلاقة الشغل وبالمدة وبالأجرة الا انه افاد انها تشتغل بمنزله، وهي الواقعة التي اثبتت المطلوبة في النقض خلافها بشهادة الشاهد الذي صرح بأن المطلوبة في النقض تشتغل بالشركة، لتكون بذلك علاقة الشغل ثابتة بين الطرفين، اضافة الى أن الوسيلة لا تتضمن ماهي الوثائق التي ارفقتها بمذكرتها الجوابية، لتكون بذلك النتيجة التي انتهى اليها القرار المطعون فيه معللة تعليلا كافيا وغير خارقة لأي مقتضى قانوني .

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1705

2022/475

2022-04-05

المقرر أن الاستفادة من رخصة التغيب بسبب المرض، لا يبدأ أثرها الا من تاريخ تبليغ الشهادة الطبية للمشغل، والبيّن أن الطالب لم يعمل على تبليغ الشهادة الطبية للمطلوبة الا بعد انتهاء مدة رخصة التغيب بسبب المرض، فتكون مدة الغياب السابقة على هذا التاريخ غير مبررة، ويمكن اعتبارها بمثابة مغادرة تلقائية للشغل، والمحكمة لما خلصت الى هذه النتيجة، وردت طلب اجراء بحث في الموضوع، تكون قد بنت قرارها على أساس سليم، وعللته تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/2128

2022/480

2022-04-05

المقرر أنه لا يشترط توصل الأجير بمقرر الفصل بصفة شخصية، والبيّن أن أجل 48 ساعة المنصوص عليه قانونا تم احترامه لأن العبرة بتاريخ توجيه الطلب إلى المفوض القضائي، كما أن زوجة المطلوب رفضت التوصل وهو توصل قانوني، والمحكمة لما اعتبرت أن مسطرة الفصل غير سليمة لعدم تبليغ مقرر الفصل للأجير داخل الأجل القانوني وأنه لا يعتد بتبليغ القرار إلى زوجته لأن العبرة بالتوصل الشخصي، تكون قد خرقت المقتضى القانوني المحتج به وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1627

2022/354

2022-03-15

إن اشتغال الطالب حارسا وبستانيا، يعد أجيرا لدى المطلوب، وليس عاملا بالمنزل الذي يسري عليه القانون رقم 19. 12 المتعلق بالعاملات والعمال المنزليين، ذلك أن المادة الثانية من نفس القانون، ان كانت تعد العمل بالبستنة وحراسة البيت من مشتملات العمل المنزلي، فينبغي أن تكون مرتبطة بالعمل الأساسي الذي هو العمل بالبيت المنجز لفائدة أسرة أو عدة أسر، في حين أن الطالب - في نازلة الحال - يشتغل حارسا وبستانيا بمحل غير معد لسكن الأسرة، وانما لاستقبال النزلاء من السياح، حسب ما جاء بمحضر المعاينة، والمحكمة بعدم مراعاتها لوسائل الاثبات المقدمة من طرف الطالب التي تفيد اشتغاله بدار للضيافة وليس بمنزل لسكن أسرة، واعتباره عاملا منزليا، رغم أنه ليس كذلك، حسب مقتضيات القانون رقم 19. 12، تكون قد بنت قرارها على اساس غير سليم، وعللته تعليلا فاسدا، يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1336

2022/458

2022-03-29

إن ما أثير من كون المحكمة صححت للمطلوب أقواله خلال جلسة البحث بشأن تاريخ بداية العمل يعتبر سببا جديدا لم يسبق إثارته أمام قضاة الموضوع لمعرفة رأيهم فيه، ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون، فهو غير مقبول، والقرار فيما انتهى إليه كان معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/374

2022/461

2022-04-05

إن المحكمة لما ثبت لها أن الطاعنة غادرت عملها بناء على عدم استجابتها للإنذار بالرجوع للعمل المتوصل به من طرفها بصفة قانونية، يكون قرارها فيما انتهى اليه معللا تعليلا كافيا .

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/448

2022/361

2022-03-15

طبقا للفصل 345 من قانون المسطرة المدنية، يتعين أن تكون القرارات معللة، والثابت من وثائق الملف، أن الطالبة أثارت بمقتضى مذكرة بيان أوجه الاستئناف أن المطلوب في النقض قد توصل بأجرته حسب الثابت من كشوف الحساب المرفقة، وأن المحكمة لم تجب على هذه الدفوع رغم ما قد يكون لها من تأثير على قضائها، مما يكون معه القرار ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه، خارقا للمقتضيات المحتج بها، وعرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2022/1/5/1017

2022/466

2022-04-05

خلافا لما انتهى اليه القرار المطعون فيه كون الخطأ المنسوب للأجير والمتمثل في خيانة الامانة غير ثابت، فإن البيّن من خلال شهادة الشاهد وباعتباره المكلف بمراقبة العمال بواسطة الكاميرا والذي أفاد أن الأجير يقوم بوضع بعض مبالغ الطلبيات اليومية، والباقي يحتفظ به لنفسه، حيث يقوم بإدخال الطلبية بالحاسوب بشكل ناقص، ليكون بذلك القرار فيما انتهى اليه غير مرتكز على أساس ومعللا تعليلا فاسدا موازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1309

2022/136

2022-02-08

البيّن أن الطاعنة كانت محل عقوبة تأديبية من طرف مشغلتها وذلك بتوقيفها عن العمل لمدة ثمانية أيام، وأن محضر محاولة التصالح يفيد أنها كانت على علم بمدة التوقيف وكذا شهادة الشاهدين، وأن عدم التحاقها بعملها بعد انتهاء هذه المدة يجعلها في حكم المغادرة لعملها بصفة تلقائية، وأن محضر المنع المدلى به من طرفها لم ينجز إلا على الساعة الخامسة بعد الزوال وبعد تعرضها للتوقيف من طرف مشغلتها، والمحكمة بما نحت، يكون قرارها غير خارق لأي مقتضى قانوني ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1328

2022/138

2022-02-08

إن إقرار الأجير أمام المحكمة بجلسة البحث أنه بعد اللقاء أمام مفتش الشغل رجع إلى عمله إلا أنه لم يثبت ذلك ليكون في حكم المغادر لعمله، والقرار بالنتيجة التي انتهى إليها جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1329

2022/139

2022-02-08

البيّن أن الطاعنين لا ينازعان في مذكراتهما كون المطلوب في النقض اشتغل مع والدهما، وأن هذه العلاقة استمرت مع ورثته من بعد، ومن بينهم الطاعنين باعتبارهما مشغلين ظاهرين لكون أحدهما هو من وجه إليه إنذار بالرجوع للعمل حسب إفادة الشهود المستمع إليهم، وبالتالي فإن صفتهما في الادعاء قائمة في الدعوى وأن المحكمة بعدم جوابهما عن هذا الدفع تكون قد ردته ضمنيا، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1994

2022/140

2022-02-08

إن المحكمة المطعون في قرارها اعتمدت على محضر الصلح أمام مفتش الشغل للقول بكون الأجير غادر عمله رغم أن وثائق الملف تدل على أنه التحق بعمله بعد إنذاره بالرجوع من طرف مشغلته، ليبقى بذلك الأجير قد أثبت التحاقه بعمله وبإقرار المشغلة بعد محضر محاولة التصالح الذي اعتمدته المحكمة للقول بمغادرته لعمله، في الوقت

الذي كانت فيه المشغلة هي الملزمة بإثبات مغادرته لعمله، ليكون بذلك القرار فيما انتهى إليه غير مرتكز على أساس ومعللا تعليلا فاسدا موازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/679

2022/144

2022-02-08

البيّن أن الطاعن ولئن كان قد التحق بالعمل بعد الشفاء من إصابته بحادثة شغل، خلفت له عجزا بدنيا يعادل نسبة 45 بالمائة، فإنه رفض إنجاز العمل الموكول له، وهو سياقة الشاحنة، بعلة أن حالته الصحية لا تسمح له بذلك، دون أن يدلي بشهادة طبية تثبت عجزه عن القيام بالعمل المنوط به، وهو ما يعد معه مغادرا لشغله تلقائيا، وأن المحكمة لما خلصت إلى هذه النتيجة، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/983

2022/449

2022-03-29

طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل، يقع على عاتق المشغل عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير للعمل من تلقاء نفسه، والثابت من وثائق الملف، أنه فضلا عن أن الطالبة لم تدل بما يثبت ما ادعته من مغادرة تلقائية للعمل فإن المطلوب في النقض أدلى بمحضر معاينة يفيد منعه من الدخول إلى الميناء من طرف شرطة الميناء بناء على طلب كتابي من المشغلة، وأن هذا المنع تم بناء على طلب

منها، وقبل توصله برسالة الرجوع إلى العمل، مما تنتفي معه واقعة المغادرة التلقائية للعمل، وتكون مطالبته بالرجوع إلى العمل لدى مفتش الشغل، دعوة جديدة للتعاقد له أن يقبلها أو يرفضها، ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1518

2022/451

2022-03-29

الثابت من وثائق الملف، أن ما أثاره الطاعن من أن البحث المجرى في النازلة أكد كون المطلوب في النقض كان مسيرا وحيدا للضيعة، وغير خاضع له، وأن العقد الرابط بينهما ليس عقد شغل بل هو عقد مقاولة، لم يسبق له التمسك به أو إثارته أمام قضاة الموضوع، ويكون بذلك ما أثاره من أن المحكمة لم تجبه على هذا الدفع هو خلاف الواقع، ويكون بذلك القرار المطعون فيه معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/417

2022/124

2022-02-01

إن أجل الثماني والأربعين ساعة المنصوص عليه في المادة 271 من مدونة الشغل يخص تبرير وإشعار كل أجير تعذر عليه الالتحاق بشغله بسبب مرض أو حادثة لمشغله، ولا يخص الأجل الممنوح للأجير من أجل الالتحاق بالعمل بعد توصله بالإنذار بالرجوع إلى العمل من طرف المشغل، ويبقى ما أثير من أن منحها أجل 24 ساعة

فقط من أجل الالتحاق بالعمل مخالف لمقتضيات المادة 271 من مدونة الشغل، لا يستند على أساس، ومخالف للواقع، ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/949

2022/125

2022-02-01

إن العبرة في طلب الاستئناف هو بأسماء الأطراف الواردة بالحكم الابتدائي، وأن المحكمة المطعون في قرارها لم تجب عن المقال الإصلاحي الذي يخص اسم المستأنف عليه بالرغم مما له من تأثير على قضائها، مما تكون قد أساءت معه تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1606

2022/127

2022-02-01

الثابت من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض تمسكت خلال جميع مراحل الدعوى بفصلها للطالب نتيجة الخطأ الجسيم ودفعت باحترامها لمسطرة الفصل التأديبي وأدلت رفقة مذكرتها الجوابية المدلى بها بالاستدعاء لجلسة الاستماع ومحضر جلسة الاستماع، وقرار بالفصل من العمل وهي الوقائع التي تثبت إنهاءها لعقد الشغل الذي يربطها بالطالب من جهتها، مما يكون معه القرار المطعون فيه قد حرف وقائع القضية لما اعتبر أنه قد غادر عمله بصفة تلقائية وجاء فاسد التعليل مما يوجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/832

2022/131

2022-02-01

البيّن أن تصريحات الشهود جاءت متكاملة بخصوص إثبات مدة العمل المدعى بها، على اعتبار أن الشاهد يصرح بالوقائع التي يعلمها، كما أن شاهد الطالب أكد واقعة اشتغال المطلوب لديه، وهو ما أخذته المحكمة بعين الاعتبار، فأعملت تصريحاتهم واعتبرتها مثبتة لعلاقة شغل مستمرة، بعد تقييمها في إطار سلطتها التقديرية، التي لا تخضع بشأنها لرقابة محكمة النقض إلا من حيث التعليل، ورتبت عن ذلك الآثار القانونية بالحكم للمطلوب في النقض بتعويضات عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربطه بالطالب، يكون قرارها فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا وسليما وغير خارق لأي مقتضى.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1352

2022/134

2022-02-01

إن المحكمة لما لها من سلطة تقديرية في تقييم الوقائع والحجج المعروضة عليها، والتي لا تخضع بشأنها لرقابة محكمة النقض إلا من حيث التعليل، اعتبرت عن صواب أن أوراق الأداء وتوصيل تصفية كل حساب، غير المنازع فيهما بطرق الطعن القانونية، أثبتت بداية اشتغال الطالبة لدى المطلوبة، كما اعتبرتها في حكم المغادرة لعملها لعدم استجابتها للإنذار الموجه لها، الذي توصلت به بواسطة زوجها، ولم تقم الدليل على ما

تمسكت به من وجود نزاع بينهما، والقرار فيما انتهى إليه كان مؤسسا ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1036

2022/351

2022-03-15

إن المحكمة لما استندت فيما قضت به الى شهادة الشاهد رغم أنه شهد بواقعة مستحيلة استحالة مطلقة، وأن شهادته غير مطابقة لادعاءات الأجير نفسه، يكون قرارها منعدم التعليل، وعرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1061

2022/352

2022-03-15

إن الطالب ادعى تعرضه للسب والشتم من طرف المسؤول، وهو ما دفعه الى مغادرة العمل، معتبرا أن الأمر يتعلق بمغادرة اضطرارية، لكن الشاهدة أن كانت قد أكدت واقعة حصول مشادة كلامية بين الطالب والمسؤول، غادر على إثرها الطالب العمل مباشرة، ولم يلتحق بالشغل من بعد، ولم يثبت أن تلك المشادة الكلامية وصلت الى درجة السب والشتم، فانه يتعذر وصف تلك الواقعة بأنها مغادرة اضطرارية لمجرد حدوث مشادة كلامية، وأن المحكمة لما قضت على هذا الأساس تكون قد بنت قرارها على اساس سليم، وعللته تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1064

2022/353

2022-03-15

إن بالدفع بكون الأجير أصبح يشتغل مع شركات خاصة تتعاقد معها بموجب صفقات لمراقبة الغابة من الحرائق، دون أن تدلي بأي وثيقة تفيد ذلك، فلا يقبل ادعاء وجود علاقة شغل مع طرف أخر غير معروف، والمحكمة بعدم جوابها عن هذا الدفع، تكون قد ردته ضمنيا، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/760

2022/442

2022-03-29

إن المحكمة لما اعتبرت أن عقد الشغل الذي يربط الطالب بالمطلوبة انتهى بانتهاء الشغل الذي كان محلا له، لاسيما وأن بنود العقد لا تتضمن التزام هذه الأخيرة بتشغيله بعد انتهاء المهمة المتعاقد من أجلها، تكون قد ردت ضمنيا دفع الطالب المتعلق بما تضمنه محضر المعاينة لعدم جدواه، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/260

2022/109

2022-02-01

إن المحكمة غير ملزمة بإجراء بحث ما دام قد ثبت لديها من وثائق الملف ما يسمح لها بالبت في النزاع، ذلك أن الطاعنة لم تدل بما يفيد علم المطلوبة في النقض كون الشواهد المدلى بها من طرفها لتبرير غيابها هي مفبركة وكون الشخص الذي سلمها هذه الشواهد غير مؤهل لتسليمها، ليبقى بذلك الفصل الذي تعرضت له الأجيرة مشوبا بالتعسف تستحق عنه التعويض، وهي النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1926

2022/115

2022-02-01

إذا كان الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية، قد أجاز إمكانية الطعن بإعادة النظر ضد قرارات محكمة النقض غير المعللة، فإن ما يقصده المشرع في هذا الشأن هو الحالة السلبية التي تتجلى في عدم الجواب على دفع أثير بعدم القبول أو عدم الجواب على وسائل الطعن أو بعضها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1222

2022/248

2022-02-22

لئن كان تقييم شهادة الشهود يخضع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع، فإن لمحكمة النقض الرقابة على ذلك من حيث التعليل، والثابت في الملف أن شاهد المطلوب أفاد أنه يعلم أن هذا الأخير يعمل لدى الطالبة دون الإشارة إلى كون عمله قار ومستمر، والمحكمة لما أخذت بهذه الشهادة واعتبرتها منتجة في الدعوى، دون الاستماع إلى شهود الطالبة التي نازعت في طبيعة عمل المطلوب لديها وتمسكت بصفته كعامل مؤقت، وطعنت في تصريحات الشاهد، ودون إجراء بحث في النازلة، استجابة لملتمس الطالبة، يكون قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وبالتالي عرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1491

2022/252

2022-02-22

إن المحكمة لما اعتبرت مسطرة الفصل التأديبي معيبة لعدم إثبات الطالبة توجيهها نسخة من مقرر الفصل إلى العون المكلف بتفتيش الشغل، لاسيما وأن الملف ظل خاليا من الإشعار بالتوصل المضمن في سجل المراسلات، عكس ما تمسكت به الطاعنة، إذ لا يكفي الاحتجاج بالمراسلة المتضمنة لشخص مفتش الشغل كمرسل إليه، ما دام لم يتم إرفاقها بما يفيد توجيهها فعلا إليه وتوصله بها، يكون قرارها فيما انتهى إليه مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2795

2022/253

2022-03-01

إن العبرة بالسبب المباشر لإنهاء العلاقة الشغلية، وأن الثابت من وثائق الملف أن المطلوب وجه للطالبة إشعارا بفسخ عقد الشغل، يفيد فصلها عن العمل نتيجة الخطأ الجسيم المتمثل في ترك العمل بدون مبرر، مما يؤكد أن المطلوب أنهى عقد الشغل الذي يربطها بالطالبة نتيجة ذلك، وبالتالي لا مجال للدفع بالمغادرة التلقائية للعمل في مواجهتها، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت واقعة المغادرة التلقائية ثابتة في مواجهتها لعدم استجابتها للإنذار بالرجوع للعمل، وذلك بعد تقديمها لدعوى الفصل تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وخرقت القانون، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1981

2022/259

2022-03-01

الثابت من وثائق الملف أنه تمسك بعدم استدعائه بصفة شخصية لجلسة البحث وعدم إشعاره لتقديم شهوده طبقا لما تنص عليه مقتضيات الفصل 72 من قانون المسطرة المدنية، كما أن الملف خال مما يفيد استدعاءه بصفة قانونية لجلسة البحث وأن الإشارة بمحضر الجلسة إلى تخلفه عن الحضور رغم سابق الإمهال، بغض النظر عن مدى وجود ما يثبت هذا الإمهال، لا يقوم مقام التوصل بصفة قانونية ولا يعفي المحكمة من استدعاء الطالب وفقا للقانون، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، تكون قد خرقت المقتضى القانوني المحتج به وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/770

2022/443

2022-03-29

المقرر أن المحكمة لا تأمر بإجراء بحث إلا إذا كانت لا تتوفر على العناصر الكافية للبت في القضية، والبيّن أن الشاهدة التي تمسك الطالب بالاستماع إليها لإثبات واقعة رجوعه للعمل بعد توصله بالإنذار سبق الاستماع إليها خلال المرحلة الابتدائية، وجاءت شهادتها غير منتجة لأنها مبنية على السماع إذ صرحت أنها سمعت داخل الشركة بأنه توصل بالإنذار أثناء الشهادة الطبية ورجع للعمل إلا أن المشغل قام بفصله، والمحكمة بما نحت عن صواب يكون قرارها معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/916

2022/446

2022-03-29

إن محضر المعاينة المنجز من قبل المفوضة القضائية، تضمن تصريح مدير الشركة لها بعد تعريفه بصفتها وموضوع مهمتها، أن المطلوب في النقض لا يمكنه مزاولة عمله بالشركة نظرا لأن رب العمل أعطاه تعليمات بعدم السماح له بالعمل في الشركة، مما تعذر معه على المطلوب في النقض الالتحاق بمقر عمله، وهو بذلك لم يتضمن أي استجواب، ولا أي تجاوز لمهام المفوض القضائي، فتكون بذلك المحكمة قد طبقت القانون تطبيقا سليما، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/978

2022/447

2022-03-29

إن المحكمة لم تستند في ما قضت به من عدم ثبوت الخطأ الجسيم في حق المطلوب في النقض، فقط على عدم حصول ضرر للطالبة، وعدم وجود مساءلة جنائية أو مدنية ضده، وإنما بنت قضاءها على ما صرح به ممثل الطالبة خلال جلسة البحث، من " أن الملفات المزعوم وجود نقص في وثائقها لا توجد بمكتب المهندس الخاص، بل في متناول جميع مستخدمي الشركة، وأن الخطأ المنسوب له لم يلحق بها أي ضرر، وأنه أراد أن يتخذ الاحتياط قبل أن تقع في مشكل، وحماية لنفسه " فتكون بذلك قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما، ولم تخرق أي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2785

2022/423

2022-03-29

البيّن أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن نشاطه توقف وتعرض للإغلاق تطبيقا للمرسوم الحكومي الذي قرر إعلان حالة الطوارئ الصحية بالبلاد بسبب جائحة كورونا منذ 2020/03/24، وأن المحكمة عللت قرارها بكون الحكومة أعلنت التخفيف من الحجر الصحي ابتداء من 2020/06/24، وأن مختلف المؤسسات فتحت أبوابها واستعادت نشاطها، وأنه كان على الطالب إشعار مستخدميه بالالتحاق بالعمل، دون التأكد من الأنشطة المعنية بهذا التخفيف ودون التأكد من أن الأمر يخص النشاط الذي يمارسه الطالب كفندق، مما يجعل قرارها فاسد التعليل الموازي لانعدامه، ويعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2786

2022/424

2022-03-29

البيّن أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن نشاطه توقف وتعرض للإغلاق تطبيقا للمرسوم الحكومي الذي قرر إعلان حالة الطوارئ الصحية بالبلاد بسبب جائحة كورونا منذ 2020/03/24، وأن المحكمة عللت قرارها بكون الحكومة أعلنت التخفيف من الحجر الصحي ابتداء من 2020/06/24، وأن مختلف المؤسسات فتحت أبوابها واستعادت نشاطها، وأنه كان على الطالب إشعار مستخدميه بالالتحاق بالعمل، دون التأكد من الأنشطة المعنية بهذا التخفيف ودون التأكد من أن الأمر يخص النشاط الذي يمارسه الطالب كفندق، مما يجعل قرارها فاسد التعليل الموازي لانعدامه، ويعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2789

2022/425

2022-03-29

إن المحكمة المطعون في قرارها لم تخرق مقتضيات الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية، وأنها قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وتصديا الحكم بعدم قبول الدعوى لتوجيهها ضد غير ذي صفة بعدما تبين لها أن الأمر يتعلق بشخص معنوي وليس بشخص طبيعي، إذ أن الثابت من وثائق الملف أن عقد الشغل تم إبرامه بين الطالب والشركة التي فوت لها تسيير المقهى والمطعم مكان العمل، إلا أن الأجير أقام دعواه ضد المطلوبة الأولى بصفة شخصية، لذلك فهي غير مقبولة، وهذا التعليل المستمد من وثائق الملف يحل محل التعليل المنتقد بهذا الخصوص، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2793

2022/426

2022-03-29

إن المحكمة المطعون في قرارها لم تخرق مقتضيات الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية، وأنها قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وتصديا الحكم بعدم قبول الدعوى لتوجيهها ضد غير ذي صفة بعدما تبين لها أن الأمر يتعلق بشخص معنوي وليس بشخص طبيعي، إذ أن الثابت من وثائق الملف أن عقد الشغل تم إبرامه بين الطالب والشركة التي فوت لها تسيير المقهى والمطعم مكان العمل، إلا أن الأجير أقام دعواه ضد المطلوبة الأولى بصفة شخصية، لذلك فهي غير مقبولة، وهذا التعليل المستمد من وثائق الملف يحل محل التعليل المنتقد بهذا الخصوص، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1811

2022/36

2022-01-18

البيّن من وثائق الملف أن الطالبة تمسكت خلال سائر مراحل التقاضي بأن مشغلتها هي المطلوبة الأولى طيلة مدة العمل ولم يسبق لها أن أقرت بانتقالها للعمل بين المطلوبة الثانية والمطلوبة الأولى، وأن هذه الأخيرة هي التي تمسكت بأنها لم تشتغل لديها إلا مدة قصيرة، وأن المطلوبة الثانية هي التي صرحت بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت أن الطالبة أكدت بأنها كانت تنتقل للعمل بين الشركتين بناء على أمر مسيريها واعتبرتها ملزمة بإثبات تلك الواقعة

لترتيب الآثار القانونية عن ذلك، تكون قد حرفت وقائع النازلة وعللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/745

2022/21

2022-01-04

تتقادم بمرور سنتين كل الحقوق الناتجة عن تنفيذ عقود الشغل عملا بمقتضيات 395 من مدونة الشغل. والمحكمة لما اعتبرت الأجيرة محقة في طلب التعويض عن تكملة الأجر في حدود سنتين وجب عنها المبلغ المحكوم به، وقضت بما جرى به منطوق قرارها، تكون قد جعلت لما قضت به أساسا، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1369

2022/30

2022-01-04

البيّن من وثائق الملف وخاصة عقود المهام المدلى بها من طرف الطاعن نفسه أنها تحمل صفة أجير مؤقت، كما أدلت المطلوبة أمام محكمة الموضوع بما يفيد ممارستها الوساطة في التشغيل، وهو ما يجعل عقد الشغل الرابط بين الطرفين عقدا مؤقتا للتشغيل، يخضع لمقتضيات المواد 475 وما يليها من مدونة الشغل، ويبقى ملتمس الاستماع إلى الشاهد غير مرتكز على أساس أمام ثبوت صفة الطالب كأجير مؤقت،

وأن المحكمة بعدم الجواب على الدفع المثار بهذا الخصوص تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2603

2022/33

2022-01-18

إن المحكمة لما احتسبت التعويضات المستحقة للطالب عن الفصل التعسفي، اعتمادا على الأجرة الصافية، دون أن تحتسب مبلغ الاقتطاع من الأجرة، الذي كان يتوصل به الطالب كتسبيق عن الأجرة، خلال منتصف كل شهر، وأن المحكمة لما قضت على أساس متوسط الأجر، دون بيان طريقة وكيفية وصولها إلى هذه النتيجة، رغم أن أوراق الأداء المدلى بها تفيد أنه يتوصل بأكثر من ذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا، يوازي انعدامه، وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1809

2022/35

2022-01-18

البيّن من وثائق الملف أن الطالبة تمسكت خلال سائر مراحل التقاضي بأن مشغلتها هي المطلوبة الأولى طيلة مدة العمل ولم يسبق لها أن أقرت بانتقالها للعمل بين المطلوبة الثانية والمطلوبة الأولى، وأن هذه الأخيرة هي التي تمسكت بأنها لم تشتغل لديها إلا مدة قصيرة، وأن المطلوبة الثانية هي التي صرحت بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والمحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت أن الطالبة أكدت بأنها كانت

تنتقل للعمل بين الشركتين بناء على أمر مسيريها واعتبرتها ملزمة بإثبات تلك الواقعة لترتيب الآثار القانونية عن ذلك، تكون قد حرفت وقائع النازلة وعللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/801

2022/427

2022-03-29

إن المحكمة لما اعتبرت أن عبء إثبات واقعة الحضور في الوقت المحدد للعمل والمنع منه يقع على الأجير، وأن محضر المعاينة المدلى به من طرفه، لم يتضمن ساعة إجراء المعاينة، مما يعزز دفع المشغلة بكون واقعة الحضور إلى مقر الشركة تمت في غير الوقت المحدد للشغل، وأن عدم السماح له بالالتحاق بالعمل وقت حضوره لا يعتبر فصلا من العمل بل مغادرة تلقائية، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا، وسليما، ولم تخرق المقتضى القانوني المستدل به، والوسيلة المثارة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/809

2022/428

2022-03-29

طبقا للمادة 18 من مدونة الشغل يمكن إثبات عقد الشغل بجميع وسائل الإثبات، وأن الثابت من وثائق الملف، أن الطاعنة أدلت بعقد شغل لإثبات ارتباطها بالمطلوبة في النقض بعلاقة شغل، نازعت فيه هذه الأخيرة لعدم توقيعها ومصادقتها عليه، وأن المطلوبة في النقض لم تنف اشتغال الطالبة لديها سواء من خلال مقال الاستئناف أو

من خلال محضر المعاينة المدلى به، وأكدت أنها كانت في فترة اختبار، وغادرت العمل تلقائيا، والمحكمة المطعون في قرارها، لما اعتبرت أن الطالبة عجزت عن إثبات وجود علاقة شغل بينها وبين المطلوبة في النقض رغم اعتراف هذه الأخيرة باشتغالها لديها، ولم تستجب لطلب إجراء بحث، وتمكينها من إثبات أنها اشتغلت فعليا لديها، يكون قرارها معللا تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، ومشوبا بخرق المقتضى القانوني المحتج به، وهو ما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1727

2022/429

2022-03-22

المقرر أن شهود الأجير مقدمون في الإثبات على شهود المشغل، وأن الثابت أن شهود الطالب أثبتوا تخصصه فقط في السياقة دون باقي الأعمال، وأن شهود المشغل المستمع إليهم إستئنافيا ولئن أكدوا أنه يقوم أحيانا وبشكل عرضي بشحن السلع وإفراغها من الشاحنة، فإن ذلك لا يعني أنه يقوم بذلك بشكل مستمر، ومن ثمة يبقى تكليفه بأعمال الشحن والتفريغ وهي أعمال شاقة تختلف مع عمله الأصلي، فيكون رفضه ذلك ومغادرته على إثر ذلك هي مغادرة اضطرارية وليست تلك المنصوص عليها بالمادة 63 من مدونة الشغل، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 1733/5/1/2021

2022/430

2022-03-29

الثابت أن الطالبة التمست اجراء بحث قصد التحقق من واقعة المغادرة التلقائية وظروف انهاء عقد الشغل، باعتبارها واقعة مادية يمكن اثابتها بكافة وسائل الاثبات، والمحكمة لما رفضت الطلب المذكور تكون قد اساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/944

2022/438

2022-03-29

طبقا للفقرة رقم 06 من المادة الثالثة من مدونة الشغل، المتعلقة بمجال تطبيق مدونة الشغل، قد جاءت صريحة بشان خضوع بوابي البنايات المعدة للسكنى الى مقتضيات القانون الأساسي المتمثل في ظهير 1977/10/08 المتعلق بتعهد البنايات وتخصيص مساكن للبوابين في البنايات المعدة للسكنى، ما لم يتضمن مقتضيات أقل فائدة مما هو منصوص عليه بمدونة الشغل، فتكون هذه الفئة من الأجراء غير مستثناة من مجال تطبيق مدونة الشغل، بخلاف عمال المنازل الذين يتولون بالإضافة الى خدمة شؤون البيت القيام بأعمال الحراسة، الذين صدر بشأنهم، تطبيقا لمقتضيات المادة الرابعة من مدونة الشغل، القانون رقم 19.12 المتعلق بالعاملات والعمال المنزليين بتاريخ 2016/08/22، الذي استثنى صراحة بموجب الفقرة الثانية من المادة الأولى منه، البوابون في البنايات المعدة للسكنى من مجال تطبيقه، والمحكمة بعدم تمييزها بين هاتين الفئتين من الأجراء رغم اختلاف الاطار القانوني الذي تخضع له كل فئة منهما، واستندت في تعليل قرارها الى طبيعة العمل المتمثل في الحراسة، دون التمييز بين حراسة المنزل المعد لسكنى الأسرة، وحراسة العمارة المعدة لسكنى مجموعة من العائلات، تستقل كل عائلة بسكنى خاصة بها، تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم، مما يعرض القرار للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/572

2022/441

2022-03-29

الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة التمست من خلال مذكرة بيان أوجه الاستئناف إجراء بحث لإثبات المغادرة التلقائية للعمل في مواجهة المطلوبة والاستماع إلى شهودها، كما أدلت بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية المتعلقة بشاهدها، إلا أن المحكمة المطعون في قرارها بتت في النازلة دون إجراء بحث ودون الجواب على ملتمس الطاعنة بهذا الخصوص، مما يعتبر خرقا لحقوق الدفاع ويجعل قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/6/14139

2022/67

2022-01-19

إن المحكمة لما ثبت لها أن الخبير المنتدب من طرفها حدد مجموع العقابيل وتقيد بالضوابط والمقاييس الموضوعية المتعلقة بتحديد نسب العجز الواردة بمرسوم 1985/1/14 سواء فيما يخص نسبة العجز الجزئي الدائم أو درجة الآلام أو التشويه واعتمدتها في تحديد التعويض المستحق للمطالب بالحق المدني تكون قد اعتبرتها موضوعية، فجاء بذلك قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة غير مؤسسة.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1038

2021/22

2021-01-12

المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وفي إطار السلطة المخولة لها بموجب المادة 42 من مدونة الشغل بمراقبة القرارات التي يتخذها المشغل في إطار سلطته التأديبية، اعتبرت الأخطاء المنسوبة للطالبة والثابتة بشهادة الشهود أخطاء جسيمة مبررة للفصل. وأن المحكمة بعدم جوابها على الدفع المتعلق بخضوع الطالبة لعقوبتين تأديبيتين على نفس الأفعال وهي التوقيف المؤقت والفصل عن العمل، تكون قد ردته طالما أنه ثبت أن المطلوبة أقدمت على توقيف الطالبة احترازيا إلى حين اتخاذ القرار بشأن ما ارتكبته من أفعال مع الاحتفاظ لها بالأجر وأن هذا التوقيف الاحترازي لا يعد عقوبة تأديبية على اعتبار أن إيقاف عقد العمل كعقوبة تأديبية يترتب عنه حرمان الأجير من الأجر خلال مدة التوقيف والقرار فيما انتهى إليه كان معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/2175

2021/8

2021-01-05

إن المحكمة لما اعتبرت أن مسطرة الفصل التأديبي المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل غير محترمة في النازلة لعدم تسليم الأجير نسخة من محضر الاستماع الذي رفض التوقيع عليه، والحال أن المشغلة احترمت باقي الإجراءات المنصوص عليها طبقا للمقتضيات القانونية المذكورة وأن المشرع رتب في تلك الإجراءات ترتيبا سليما، وتكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1334

2021/651

2021-06-01

لما كانت النازلة تخضع لمقتضيات مدونة الشغل فقد أوجبت هذه المقتضيات على المشغل وقبل اتخاذ قرار الفصل في حق الأجير لاقترافه أخطاء يعتبرها جسيمة، احترام جملة إجراءات حددتها المادة 62، 64، 457، 459 من مدونة الشغل. والثابت من أوراق الملف كما هي معروضة أمام محكمة الاستئناف مصدرة القرار المطعون فيه، أن الطالبة لم تحترم ما أوجبته هذه المواد قبل إقدامها على فصل الأجير. ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه من اعتبار الفصل الذي تعرض له المطلوب في النقض (الأجير) يكتسي طابع التعسف، جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 801/5/1/2019

2021/530

2021-05-04

إن محكمة الموضوع لا تناقش الخطأ الجسيم إلا بعد التأكد من سلامة مسطرة الفصل التأديبي ولما قضت المحكمة لفائدة الطالبة بالتعويضات المرتبطة بالفصل التعسفي يكون قرارها معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا. لقد قضت المحكمة بعدم قبول الطلبين الإضافيين من طرف الطالبة والمتعلقين بالتعويض عن الضرر المعنوي لأن الأمر يتعلق بطلب جديد قدم لأول مرة خلال المرحلة الاستئنافية.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1692

2021/531

2021-05-04

إن مقتضيات المادة 62 من مدونة الشغل بخصوص مسطرة الفصل فإنها لا تشترط تضمين الأخطاء الجسيمة الموجهة للأجير بالاستدعاء الذي هو إجراء مسطري محدد زمنيا هدفه إيصال واقعة إلى علم المبلغ إليه ليهيئ نفسه قصد مناقشة ما سينسب إليه خلال جلسة الاستماع التي يمكن أثناءها منحه مهلة لإعداد الدفاع، إضافة إلى عدم ثبوت الضرر الذي لحق الأجير نتيجة ذلك، والمحكمة لما اعتبرت أن مسطرة الفصل غير سليمة لعدم تضمين الاستدعاء الموجه للأجير الأخطاء الجسيمة، تكون قد خرقت المقتضى القانوني المحتج به، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه ويعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2016/1/5/1566

2017/937

2017-10-17

لقد أدلت الطاعنة بجميع الوثائق الموجودة في الملف من بينها وثيقة مقرر الفصل من الشغل مؤشر عليها من طرف مفتشية الشغل وهو ما يثبت تبليغ مقرر الفصل من الشغل إلى مفتشية الشغل، والمحكمة لما بنت قضائها على أساس عدم احترام مقتضيات المادة 64 من مدونة الشغل تكون قد عللت قرارها تعليلا غير سليم وموجب للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2017/1/5/3191

2018/438

2018-05-22

إن العقد الناشئ بين المشغلة والمطلوب في النقض هو عقد مؤقت يبتدئ من تاريخ الإبحار وينتهي بالنزول من السفينة إلى اليابسة أو إتمام مدة الرحلة البحرية وفق مقتضيات الفصول 168 و195 من ظهير 1919/03/31 المتعلق بالقانون البحري، والمحكمة عندما اعتبرت أن العقد المبرم بين الطرفين غير محدد المدة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/4/4/2351

2021/220

2021-03-04

البيّن أن الطرف الطالب تمسك بأن معطيات النازلة تؤكد أن نسبة العجز الذي يعانيه المعني بالأمر هي دون ما حددته الخبرة، ولا تتيح له الاستفادة من مبلغ التعويض التكميلي المذكور، إذ سبق ان خضع لفحص مضاد لم يقبل بنتائجه، فتم عرض ملفه على لجنة التحكيم التي خلصت إلى تحديد نسبة العجز الذي يعانيها في 45%، وهي نسبة لا تخول له الاستفادة من التعويض التكميلي والمحكمة لما نحت خلاف ذلك ودون مراعاة ما ذكر، لم تجعل لما قضت به أساسا من القانون، وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1348

2021/50

2021-01-19

إن المادة 42 من مدونة الشغل، أسندت مهمة مراقبة مدى مشروعية السلطة التأديبية للمشغل إلى المحكمة وليس إلى مفتش الشغل، وأن المحكمة المطعون في قرارها، لما أولت المادة 64 على أساس أنها تلزم المشغل بإرسال نسخة من مقرر الفصل إلى مفتش الشغل مرفقا بنسخة من محضر الاستماع، ورتبت على ذلك نتيجة اعتبار مسطرة الفصل معيبة، تكون قد خرقت المقتضيات المستدل بها وجاء قرارها منعدم التعليل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3834

2022/382

2022-04-27

المقرر أنه يقع على المشغل عبء إثبات وجود مبرر للفصل، كما يقع عليه عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير لشغله عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل. ولما كان تقدير فحوى شهادة الشهود مخول للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع. فإن تعليل القرار بشأنها يبقى خاضعا لرقابة محكمة النقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1635

2022/77

2022-02-02

الثابت من وثائق الملف أنها لا تشير لا من قريب ولا من بعيد إلى تاريخ اكتشاف الخطأ الجسيم المنسوب للمطلوب ضده، والطالبة في اتخاذها قرار الفصل في حق المطلوب ضده كان عليها في سلوكها لمسطرة الفصل أن تتبع الإجراءات التي سطرها المشرع

في مدونة الشغل في المواد من 62 إلى 65 منها ومن ضمن تلك الإجراءات التنصيص على تاريخ اكتشاف الخطأ للتحقق من مدى احترام أجل الثمانية أيام المقررة في المادة 62 من نفس القانون. ولما لم تفعل الطالبة ذلك يكون قرارها، الرامي إلى فصل المطلوب ضده عن عمله مشوبا بالتعسف وهو ما نحاه القرار المطعون فيه عن صواب فجاء معللا تعليلا سليما وغير خارق لأية قاعدة قانونية.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4404

2022/384

2022-04-27

إن المحكمة حينما صادقت على الخبرة الحسابية المأمور بها استئنافيا الذي انتهى في تقريره الى تحديد مبلغ الفرق بين الأجر الحقيقي الذي كان يتقاضاه الطالب والأجر الخاضع للتخفيض عن المدة المطلوبة بعد خصم مبلغ الضريبة، وردت طلب التعويض لكونه جاء غير محدد تكون قد بتت في حدود النقطة القانونية التي أثارها النقض الجزئي لقرار محكمة النقض، والتزمت التطبيق السليم للقانون، وعللت قرارها تعليلا كافيا وركزت قضاءها على أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3353

2022/78

2022-02-02

إن المحكمة المطعون في قرارها لما أمرت بإجراء بحث قامت باستدعاء الأطراف ودفاعهم، وحضر جلسة البحث المطلوب في النقض ودفاعه ودفاع الطالبة وتخلف

ممثلها القانوني رغم التوصل ولم يدل بأي مبرر لتبرير غيابه بواسطة دفاعه، واعتبرت أن تقديم هذا الأخير لطلب تأخير القضية لجلسة بحث أخرى لا مبرر له، يكون قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3360

2022/80

2022-02-02

المقرر أنه وإن كان تقدير فحوى الشهادة المؤداة أمام المحكمة وفقا للأوضاع التي رسمها القانون مخولا لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض على سلطتها التقديرية تلك، فإن لهذه الأخيرة سلطة الرقابة على تعليلها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3837

2022/83

2022-02-02

البيّن من الاستدعاء الموجه للمطلوب في النقض والمبلغ إليه عن طريق المفوض القضائي أن الطالبة أشعرته بضرورة الحضور لجلسة الاستماع المزمع عقدها بمقر إدارة الشركة مصحوبا بما يراه مناسبا لمؤازرته، والكل تفعيلا وإعمالا لمقتضيات المواد 62 وما يليها من مدونة الشغل، والمحكمة لما اعتبرت الطالبة قد خرقت مقتضى من مقتضيات مسطرة الخطأ الجسيم حينما لم تمهل المطلوب في النقض بإحضار مندوب الأجراء، لأنه لم يقبل ممثل الأجراء الموجود بالشركة رغم أنه لم يطلب أجلا

لإحضار من يختاره وأجاب عن المنسوب إليه عند استفساره من طرف إدارة الطالبة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/282

2022/85

2022-02-02

الثابت من وثائق الملف أن المطلوب كان يشتغل لدى المطلوبة الثانية والتي قامت جمعيتها للأعمال الاجتماعية بإبرام عقد تأمين مع شركة التأمين، يستفيد منه عمالها بتعويض محدد في مبلغ مالي في حالة الوفاة أو العجز الكلي عن العمل، وأن المشغلة أحالت المطلوب الأول على اللجنة الطبية، والتي أكدت على أنه أصبح غير قادر عن العمل بصفة دائمة، وعلى إثره أصدرت المشغلة قرار توقيفه عن العمل لهذا السبب، وبالتالي فإن تشبث الطالبة بسقوط الحق في الضمان لإخلاله بمقتضيات المادة 20 المتعلقة بمدونة التأمينات يبقى غير ذي أساس، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/3480

2022/281

2022-03-23

الثابت من البحث الذي أنجزته محكمة الاستئناف أن الطالب تم نقله من عمل لآخر داخل نفس مصالح للشركة دون أن تمس هذه الأخيرة بحقوقه وامتيازاته وراعت في ذلك حالته الصحية بعدما أدلى بملف طبي وهو ما أكده الشاهدان اللذان صرحا على

أن العمل المسند للطالب يتمثل في استقبال الزبناء والاشتغال على الحاسوب إلا انه قوبل بالرفض من قبله، والقرار لما نحى هذا المنحى المذكور يكون قد ارتكز على أساس قانوني وجاء معللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2326

2022/37

2022-04-20

إن إثبات الخطأ الجسيم يقع على عاتق المشغلة، وانه يجوز إثباته بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود تلك الشهادة التي تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع ولا رقابة عليهم من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3051

2022/377

2022-04-20

إن إثبات علاقة الشغل واستمراريتها يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، تلك الشهادة تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/5/2198

2022/70

2022-01-26

ليس هناك ما يمنع الجمع بين صفة الأجير والمساهم في نفس الشركة، والمحكمة لما ثبت لها قيام العلاقة الشغلية ثابتة بين الطالبة والمطلوب في النقض، ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد ركزت قضاءها على أساس قانوني وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/548

2022/71

2022-01-26

إن المحكمة لما استبعدت الحجج المدلى بها لإثبات الخطأ الجسيم بالرغم من وجاهتها ودون أن تتحقق بشكل كاف من ثبوت الخطأ الجسيم، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني غير سليم، فجاء قرارها على النحو المذكور ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2806

2022/73

2022-01-26

ما دام أن المغادرة التلقائية للأجير لعمله يقع على عاتق المشغل، فإنه كان على المحكمة أن تبحث وتتحقق من تلك الدفوع، خاصة أنها لم تجب عنها لا إيجابا ولا سلبا لما قد يكون لها من تأثير على مسار الدعوى، فجاء قرارها على النحو المذكور ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/5/1141

2022/268

2022-03-23

البيّن من وثائق الملف أن الهالك مورث المطلوبين في النقض تعرض لحادثة شغل وهو في خدمة مشغلته الطالبة الثانية، تم نقله على إثرها إلى المصحة وبقي فيها تحت المراقبة الطبية حتى وافته المنية، وبذلك تكون العلاقة السببية بين الحادثة التي تعرض لها الهالك والوفاة ثابتة، والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي للمطلوبين في النقض بالإيرادات العمرية السنوية الناتجة عن وفاة مورثهم نتيجة حادثة شغل، تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون ولم تخرق المقتضيات القانونية المحتج بها من طرف الطالبتين وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4134

2022/271

2022-03-23

إن المحكمة حين لم ترد على الدفع المتعلق بالتعويض المحكوم به عن عقوبة التوقيف تكون قد ردته ضمنيا باعتبار أن محكمة الدرجة الأولى قد اعتبرت أن عقوبة التوقيف غير قانونية وقضت لها بهذا التعويض، مما يكون معه قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/6/20912

2022/3

2022-01-05

الثابت من وثائق الملف أن الطاعن تمسك بملتمسه الرامي إلى اعتماد الأجر الوارد في الشهادة المدلى ابتدائيا ضمن مستندات الملف إلا أن المحكمة المطعون في قرارها رغم وجود تلك الوثيقة ضمن مستندات الملف ورغم أنها تتعلق بالطاعن وتتضمن رقم بطاقته الوطنية ورقم تأجيره وتنصرف إلى تاريخ الحادثة، أيدت الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من اعتماد الحد الأدنى للأجر في احتساب التعويض المحكوم به للطاعن من غير أن تناقش ملتمس الطاعن باعتمادها رغم تأكيد ذلك الملتمس أمامها بصفة نظامية وما له - أي الملتمس - من تأثير على قضائها في حالة تحققه، فجاء قرارها تبعا لذلك مشوبا بنقصان التعليل الموازي لانعدامه مما يتعين معه نقضه وإبطاله.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4467

2022/379

2022-04-20

إن القرار المطعون فيه، لما استثنى محضر معاينة المفوض القضائي لمنع الأجير من الالتحاق بعمله ولم يناقشه وتبنى شهادة الشهود لإثبات المغادرة التلقائية، فإنه لم يجعل لقضائه أساسا وجاء معللا تعليلا ناقصا فوجب نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3346

2022/57

2022-01-26

الثابت من وثائق الملف أن الطالبة قامت بتبليغ الخطأ الجسيم للمطلوبة وتم الاستماع إليها داخل الأجل حسب رسالة الاستدعاء ومحضر الاستماع، والمحكمة لما اعتبرت أن الطالبة قامت بتبليغ المطلوبة في النقض للخطأ الجسيم خارج أجل الثمانية أيام المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل، تكون قد خرقت المقتضيات المحتج بها وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2416

2022/357

2022-04-20

الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة لا تنكر أن المطلوب في النقص قد تعرض لحادثة شغل وأنه أدلى بشهادة طبية مدة العجز بها 15 يوما، إلا أنها ولئن دفعت بكونها أخضعته لفحصين مضادين أجريا عليه من طرف طبيبة الشركة وطبيبة أخرى محايدة وأسفر محضر هاتين الأخيرتين على أنه يمكنه الرجوع للعمل، فإنه أدلى هو أيضا

بشهادة طبية أخرى تثبت انه لا زال لم يمتثل للشفاء من جراء الحادثة وقد عزز موقفه هذا بالحكم الابتدائي الذي حدد تاريخ الشفاء مما يبقى معه توصله بالإنذار بالالتحاق بالعمل غير ذي جدوى، طالما أن غيابه كان مبررا بالشهادة الطبية التي حددت تاريخ شفائه، وهذا ما ذهب إليه القرار المطعون فيه، عن صواب فجاء معللا تعليلا سليما وغير خارق للمقتضى المحتج به.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3457

2022/187

2022-02-23

الثابت من مستندات الملف أن الأجير غادر عمله تلقائيا، وطالبته المشغلة بالرجوع إلى العمل عن طريق رسالتين مضمونتين، وعن طريق مفوض قضائي، وكلها أرجعت بإفادة أنه لم يتمكن من العثور على الطالب لكون الشقة مغلقة، وأنه ثبت كذلك أن الطالب غير عنوانه إلى العنوان الوارد بالمقال دون أن يخبر المطلوبة في النقض إلا عن طريق البريد الالكتروني والذي تنفيه الشركة طبقا للمادة 22 من مدونه الشغل التي تنص على أنه ينبغي على الأجير عند تغيير محل إقامته أن يطلع المشغل على عنوانه الجديد إما يدا بيد أو بواسطة رسالة مضمونه مع الإشعار بالتوصل والذي يبقى عليه إثبات تبليغه موكول إليه، والمحكمة لما اعتبرته مغادرا لعمله تلقائيا لهذا السبب تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وجاء مرتكزا على أساس قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1259

2022/61

2022-01-26

البيّن من وثائق الملف أن الطاعن قد وجه رسالة الصلح إلى شركة التأمين المطلوبة الأولى في النقض غير أنه لم يتلقى منها أية عروض للتعبير عن فض النزاع مما يكون معه الطالب قد سلك مسطرة الصلح المنصوص عليها في المادة 132 من القانون 18.12، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك معتبرة عدم نهج الطاعن طريق الصلح، يكون قرارها غير مرتكز على أساس ومنعدم التعليل مما يتعين معه نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1708

2022/63

2022-01-26

إن المادة 78 من القانون 18.12 تنص على أن: "كل تأخير غير مبرر في أداء التعويض اليومي والتعويض المقرر في المادة 63 أعلاه يخول الدائن ابتداء من اليوم الثامن الموالي لحلول أجلها الحق في المطالبة بغرامة إجبارية يومية تساوي ثلاثة في المائة من مجموع المبالغ غير المؤداة". ومؤدى، ذلك أن المادة المذكورة لم تشترط أن يكون الحكم الذي صدر باستحقاق الأجير التعويضات المترتبة عن حادثة شغل أو مرض مهني نهائي بل إنه شملها بالنفاذ المعجل. وما دام حلول أجل التعويض اليومي هو اليوم الموالي للحادثة، فإن الطاعن يكون محقا فيه بغض النظر عن صدور الحكم أو قبل صدوره، مما يبقى معه الحكم المطعون فيه حينما قضى بعدم قبول الطلب قد خالف مقتضيات المادة 78 المشار إليها والمحتج بها من طرف الطاعن وجاء منعدم التعليل وخارقا للمقتضيات المستدل بها ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1709

2022/64

2022-01-26

الثابت أن القرار المطعون فيه لم يتناول موضوع النزاع، وإنما بت في شكل الاستئناف المقدم من قبل الطاعنة وقضى بعدم قبوله لما ثبت له بأنه جاء مخالفا لمقتضيات المادة 79 من القانون 18.12، وكان على صواب فيما ذهب إليه وغير خارق للمقتضى المستدل به ومعللا تعليلا صحيحا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3770

2022/370

2022-04-20

الثابت أن المطلوبة في النقض قد تمسكت بصفة قانونية بالدفع المتعلق بتقادم تكملة الأجر طبقا لمقتضيات المادة 395 من مدونة الشغل في مقالها الرامي إلى التعرض على القرار الاستئنافي، وأنه بالرجوع لمقتضيات هذه المادة والتي نصت على أن جميع الحقوق الناتجة عن عقد الشغل والنزاعات التي لها علاقة بهذه العقود أيا كانت هذه الحقوق سواء الناتجة عن تنفيذ العقد أو إنهائه تتقادم بمرور سنتين، وبالتالي فإن الطالبة تبقى محقة في طلب تكملة الأجر عن السنتين الأخيرتين عن إنهاء علاقة الشغل وهذا ما انتهى إليه القرار وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما وغير خارق للمقتضى القانوني أعلاه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/906

2022/67

2022-01-26

الثابت من وثائق الملف وخاصة عقد الشغل الرابط بين الطرفين هو عقد محدد المدة وأن المطلوبة قامت بإنهاء عقد الشغل قبل حلول أجله، وأن مقتضيات المادة 33 من مدونة الشغل تنص على أنه ينتهي عقد الشغل بانتهاء المدة المحددة للعقد. يستوجب على الطرف الذي قام بإنهائه قبل حلول أجله تعويض الطرف الآخر والذي يعادل مبلغ الأجور المستحقة عن الفترة المتراوحة ما بين إنهاء العقد والأجل المحدد له، والمحكمة لما قامت فعلا باحتساب التعويض المستحق للطالب بناء على الأجرة المحددة له بمقتضى عقد الشغل الرابط بين الطرفين، مما تكون قد طبقت مقتضيات المادة أعلاه وجاء قرارها مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2724

2022/69

2022-01-26

الثابت من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض تنشط في تعليب وتصبير السمك والتي لا تتوفر طيلة السنة وتخضع لفترات الراحة البيولوجية وكذا أحوال الطقس، مما يؤكد أن عمل الأجيرة يعتبر عملا موسميا، وأن ما يؤكد ذلك هو أوراق الأداء المدلى بها من طرفها وكذا شهادة التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي تفيد أن عمل الأجيرة لم يكن بصفة مستمرة وكانت تتخلله فترات الراحة لعدة أيام لا تؤدي لها عليها أجرا، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3534

2022/250

2022-03-16

إن مقتضيات المادة 350 من مدونة الشغل تنص على أنه تمنح للأجير علاوة الأقدمية على أساس نسب تحددها هذه المادة وأن هذه المقاييس لا تطبق إلا في غياب عقد الشغل أو النظام الداخلي أو الاتفاقية الجماعية وأن عقد العمل الرابط بين الطالب والمطلوبة لا يتضمن بنودا أكثر فائدة له وهو الواجب التطبيق طبقا للمادة 113 من مدونة الشغل، وما دام أن الطالب من عمال البنوك وكان يستفيد من منحة الأقدمية على أساس مقتضيات المادة 78 من الاتفاقية الجماعية لمستخدمي الأبناك فإن طلبه الرامي إلى مراجعة منحة الأقدمية يبقى منعدم الأساس، كما أن طلبه المتعلق بالتعويض عن عدم التصريح بالصندوق المهني المغربي للتقاعد يعوزه الإثبات، وهذا ما سارت عليه المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه وبالتالي تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4059

2022/251

2022-03-16

إن مقتضات الفصل 369 من ق م م تنص على أن محكمة الإحالة تبقى مقيدة بالنقطة القانونية التي على إثرها تم نقض القرار، وأنه بالرجوع لقرار النقض الذي اعتبر أن المطلوب في النقض أثبت اشتغاله لدى الطالبة بصفة مستمرة، وأن دفع الطالبة بكون المطلوب يعمل لديها بصفة متقطعة خلال السنة ولها شهود على ذلك يبقى دفعا مردودا أمام شهادة شاهدي الإثبات والتي تقدم على شهود النفي وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/235

2022/405

2022-03-22

إن المحكمة لما اعتبرت أن عقد الشغل المحتج به يحمل توقيع الطرفين المصادق على صحته من طرف الجهات المختصة، تكون قد أجابت عن الدفوع المتمسك بها من قبل الطالب والمتعلقة ببطلان عقد الشغل لخرقه مقتضيات المادة 15 من مدونة الشغل والفصل 230 من قانون الالتزامات والعقود، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وغير خارق لأي مقتضى.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1183

2022/406

2022-03-22

البيّن أن الطاعنة أدلت بما يفيد ممارستها لنشاط مقاولات التشغيل المؤقت، كما أدلت بما يفيد إبرام عقد التشغيل المؤقت مع المطلوبة من أجل وضعها رهن إشارة مقاولة مستعملة، وهو ما يجعل عقد الشغل الرابط بين الطرفين عقدا مؤقتا للتشغيل يخضع لمقتضيات المواد 475 وما يليها من مدونة الشغل، وأن المحكمة المطعون في قرارها حين اعتبرت العلاقة الشغلية بين الطرفين غير محددة المدة استنادا إلى التصريح بأجور المطلوبة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طيلة المدة المطالب بها،

المضمنة بمقالها الافتتاحي، و دون الأخذ بعين الاعتبار عقد المهمة المبرم بين الطرفين بهدف وضع المطلوبة رهن إشارة شركة مستعملة، المحتج به، ما دام أن الأمر يتعلق بالتشغيل المؤقت، الذي له إطاره القانوني الخاص به، يكون قرارها غير مرتكز على أساس و منعدم التعليل، مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2867

2022/407

2022-03-22

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات العلاقة الشغلية واستمرارها طيلة المدة المدعى بها، والثابت من وثائق الملف أن الطالبة أثبتت العلاقة الشغلية والمدة بواسطة أوراق أداء صادرة عن المطلوبة، مما يفيد أنها استمرت في العمل لدى المطلوبة طيلة المدة المذكورة، وتبقى منازعة هذه الأخيرة في الاستمرارية في العمل وإثارة الطابع المؤقت للعمل غير منتج، طالما أنها لم تطعن في الوثيقة المذكورة طعنا جديا وبالوسائل المحددة قانونا، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن أوراق الأداء وإن حددت نفس تاريخ بداية العمل فإنها قاصرة في إثبات العمل طيلة السنة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وخرقت القانون، مما يعرض قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2879

2022/408

2022-03-22

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات العلاقة الشغلية واستمرارها طيلة المدة المدعى بها، والثابت من وثائق الملف أن الطالب أثبت العلاقة الشغلية والمدة بواسطة أوراق أداء صادرة عن المطلوبة، مما يفيد أنه استمر في العمل لدى المطلوبة طيلة المدة المذكورة، وتبقى منازعة هذه الأخيرة في الاستمرارية في العمل وإثارة الطابع المؤقت للعمل غير منتج، طالما أنها لم تطعن في الوثيقة المذكورة طعنا جديا وبالوسائل المحددة قانونا، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن أوراق الأداء وإن حددت نفس تاريخ بداية العمل فإنها قاصرة في إثبات العمل طيلة السنة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وخرقت القانون، مما يعرض قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2881

2022/409

2022-03-22

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات العلاقة الشغلية واستمرارها طيلة المدة المدعى بها، والثابت من وثائق الملف أن الطالبة أثبتت العلاقة الشغلية والمدة بواسطة أوراق أداء صادرة عن المطلوبة، مما يفيد أنها استمرت في العمل لدى المطلوبة طيلة المدة المذكورة، وتبقى منازعة هذه الأخيرة في الاستمرارية في العمل وإثارة الطابع المؤقت للعمل غير منتج، طالما أنها لم تطعن في الوثيقة المذكورة طعنا جديا وبالوسائل المحددة قانونا، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن أوراق الأداء وإن حددت نفس تاريخ بداية العمل فإنها قاصرة في إثبات العمل طيلة السنة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وخرقت القانون، مما يعرض قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2885

2022/410

2022-03-22

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق الأجير عبء إثبات العلاقة الشغلية واستمرارها طيلة المدة المدعى بها، والثابت من وثائق الملف أن الطالبة أثبتت العلاقة الشغلية والمدة بواسطة أوراق أداء صادرة عن المطلوبة، مما يفيد أنها استمرت في العمل لدى المطلوبة طيلة المدة المذكورة، وتبقى منازعة هذه الأخيرة في الاستمرارية في العمل وإثارة الطابع المؤقت للعمل غير منتج، طالما أنها لم تطعن في الوثيقة المذكورة طعنا جديا وبالوسائل المحددة قانونا، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن أوراق الأداء وإن حددت نفس تاريخ بداية العمل فإنها قاصرة في إثبات العمل طيلة السنة، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، وخرقت القانون، مما يعرض قرارها للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1729

2022/403

2022-03-22

إن العبرة بالسبب المباشر لإنهاء علاقة الشغل والبيّن أن الطالبة تمسكت بمغادرة المطلوب لعمله بصفة تلقائية بعد ارتكابه خطأ جسيما، وهو الامر الذي لم تثبته ويبقى الفصل الذي تعرض له غير مبرر وانتهت معه المحكمة الى استحقاقه عنه التعويضات المخولة قانونا. ومن جهة أخرى فان المحكمة إنما عملت على تطبيق المادة 395 من مدونة الشغل وقضت بتخفيض التعويض عن الاقدمية المحكموم به بما يناسب مدة العمل الثابتة، فجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس ولم يخرق أي مقتضى من المقتضيات القانونية المحتج بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/727

2022/203

2022-02-22

طبقا للفصل السادس من المرسوم رقم 2.77.738 بتاريخ 1977/09/27 بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات، يعد موظفا الإطار المرتب في سلالم الأجور من 01 إلى 09، وطبقا للفصل السادس مكرر من القانون نفسه، فإن من يشغل مهمة كاتب الحالة المدنية، سواء في السلم 05 أو 06 يعد موظفا، يخضع لقانون الوظيفة العمومية، الذي ينص من خلال الفصل 45 منه، على أن الموظف الذي يتعرض لحادثة شغل، أثناء مزاولة مهامه، يتقاضى مجموع أجرته إلى أن يصير قادرا على استئناف عمله، أو يتم الاعتراف نهائيا بعدم قدرته على العمل، ويحال إلى التقاعد وفق الشروط المنصوص عليها في ظهير 1971/12/30، المتعلق بنظام المعاشات المدنية، الذي يخول من خلال الفصل 25 منه، للمصاب بحادثة شغل، الحق في راتب زمانة مؤقت أو دائم، شريطة أن تكون نسبة العجز البدني الدائم لا تقل عن نسبة 25 بالمائة، والمحكمة لما تجاهلت الوضعية الإدارية للمطلوبة باعتبارها موظفة لدى الطالبة، وطبقت مقتضيات القانون رقم 18.12 المتعلق بحوادث الشغل، في حين أن المطلوبة تخضع لقانون الوظيفة العمومية، تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم من القانون، وعللته تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/727

2022/203

2022-02-22

طبقا للفصل السادس من المرسوم رقم 2.77.738 بتاريخ 1977/09/27 بمثابة النظام الأساسي لموظفي الجماعات، يعد موظفا الإطار المرتب في سلالم الأجور من 01 إلى 09، وطبقا للفصل السادس مكرر من القانون نفسه، فإن من يشغل مهمة كاتب الحالة المدنية، سواء في السلم 05 أو 06 يعد موظفا، يخضع لقانون الوظيفة العمومية، الذي ينص من خلال الفصل 45 منه، على أن الموظف الذي يتعرض لحادثة شغل، أثناء مزاولة مهامه، يتقاضى مجموع أجرته إلى أن يصير قادرا على استئناف عمله، أو يتم الاعتراف نهائيا بعدم قدرته على العمل، ويحال إلى التقاعد وفق الشروط المنصوص عليها في ظهير 1971/12/30، المتعلق بنظام المعاشات المدنية، الذي يخول من خلال الفصل 25 منه، للمصاب بحادثة شغل، الحق في راتب زمانة مؤقت أو دائم، شريطة أن تكون نسبة العجز البدني الدائم لا تقل عن نسبة 25 بالمائة، والمحكمة لما تجاهلت الوضعية الإدارية للمطلوبة باعتبارها موظفة لدى الطالبة، وطبقت مقتضيات القانون رقم 18.12 المتعلق بحوادث الشغل، في حين أن المطلوبة تخضع لقانون الوظيفة العمومية، تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم من القانون، وعللته تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/824

2022/205

2022-02-22

طبقا للفصل 440 من قانون الالتزامات والعقود، فإن النسخ المأخوذة عن أصول الوثائق لا تكون لها قوة في الإثبات إلا إذا شهد الموظف المختص بمطابقتها للأصل، وأن الطاعنة أثارت من خلال مذكرة جوابها، عدم مطابقة وثيقة إشعار مفتش الشغل، لمقتضيات الفصل 440 من قانون الالتزامات والعقود، لكن المحكمة اعتمدت الصور الشمسية المدلى بها، وتجنبت الجواب عن الدفع المثار، فكان قرارها ناقص التعليل، وخارقا للمقتضى القانوني المحتج به، مما يعرض القرار للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/5/1/1469

2022/195

2022-03-22

إن محكمة الاستئناف لما أيدت الحكم الابتدائي الذي قبل دعوى المطلوبين شكلا واعتمدت في قضائها على الالتزام الموقع من الطالب والذي يتعهد فيه بإفراغ الأرض الفلاحية موضوع النازلة وكذا على باقي إجراءات البحث والتحقيق التي أنجزتها المحكمة الابتدائية والتي أقر فيها الطالب بعلاقته بالمدعين وصفتهم كطرف مكري تكون ضمنيا قد تأكدت من صفة المطلوبين وسلامة تقديمهم لدعوى الإفراغ عملا بمقتضيات الفصل 714 من ق ل ع لانتهاء مدة العقد وتنفيذا لالتزام الطالب بإفراغ المكترى عند تحقق عدم الرضى في قبول تجديد العقد لمدة ثانية فكان قرارها سليما ومعللا تعليلا كافيا.معاينة القرار

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2853

2022/180

2022-02-23

البيّن أن الطالب تمسك استئنافيا بإجراء بحث في النازلة لإثبات علاقة الشغل وقد أدلى بإشهاد صادر عن أحد شهوده لإثبات علاقة الشغل، وبما أن إثباتها يقع على عاتق الأجير بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، فإن المحكمة لما لم تلتفت إلى دفع الطالب والذي يكتسي طابعا جديا، ولم تجعل لقضائها أساسا، فجاء قرارها على هذا النحو ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3133

2022/184

2022-02-23

البيّن أن الطالب تمسك استئنافيا بانعدام علاقة الشغل مع الضحية وقت وقوع الحادثة، وبما أن الأجير هو المكلف بإثبات علاقة الشغل مع الطالب المذكور وبالحادثة التي تعرض لها، فإن المحكمة التي عللت قرارها بأن الطالب الثاني ينفي علاقة الشغل مع الأجير وأن هذا الأخير لم يقم الدليل عليها، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف القاضي على الطالبين معا بأداء التعويضات عن الحادثة، لم تجعل لقضائها أساسا، باعتبار التناقض البيّن بين تعليلها ومنطوقها، فجاء قرارها على النحو المذكور فاسد التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3063

2022/257

2022-03-16

إن إثبات علاقة الشغل واستمراريتها يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات عملا بالمادة 18 من مدونة الشغل، وأن تقدير وسائل الإثبات يبقى من اختصاص محكمة الموضوع ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/5/711

2022/264

2022-03-23

إن المحكمة لما قضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من قيام ضمان الطالبة لحادثة شغل التي تعرض لها المطلوب في النقض بناء على التصريح المجرد لممثل الشركة المشغلة بكون هذه الأخيرة تؤمن عن حوادث الشغل لدى الطالبة دون أن تدلي المشغلة بأية عقدة التأمين تفيد وجود علاقة تعاقدية بينها وبين الطالبة خلال الفترة التي تعرض فيها المطلوب لحادثة شغل أمام دفع الطالبة بانعدام التأمين تكون قد خرقت المقتضى المحتج به وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه فوجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2655

2022/51

2022-01-19

الثابت أن الطالبتين تمسكتا استئنافيا بالدفع المضمن بالوسيلة، باعتبار أن المطلوب قد سبق له أن كان ضحية لمرض المهني، وقد أدليا بما يثبت ذلك، والمحكمة لما لم تجب على الدفع المذكور لا إيجابا ولا سلبا رغم ما قد يكون له من تأثير على مسار الدعوى، تكون قد بنت قضاءها بهذا الخصوص على أساس غير سليم، فجاء قرارها ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3792

2022/53

2022-01-19

الثابت أن الطاعنة أدلت بمحضر معاينة أمام محكمة الاستئناف لإثبات الخطأ الجسيم المرتكب من طرف المطلوب وشاهد إثبات، والمحكمة لما استبعدت المحضر المذكور لكونه أدلي به لأول مرة أمامها ويتطلب إنجاز خبرة تقنية في المرحلة الابتدائية لكي لا يحرم الأجير من حق درجات التقاضي، لم تجعل لقضائها أساسا، باعتبار أن الاستئناف ينشر الدعوى من جديد ولأطراف الدعوى الإدلاء بما يؤيد دفوعاتهم، خاصة أن المشرع قد كلف المشغل بإثبات الخطأ الجسيم وبجميع وسائل الإثبات، وأن الطالبة بصفتها تلك قد أدلت بمعاينة صادرة عن مفوض قضائي وفيها عاين مجموعة من العمليات التي قام بها الأجير بحاسوبه الذي يشتغل به وبواسطة رئيسه المباشر وقد حضر هذا الأخير بجلسة البحث استئنافيا واستمعت إليه المحكمة، دون أن تكون تصريحاته محل مناقشة من طرفها، فجاء قرارها على النحو المذكور ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4162

2022/54

2022-01-19

بمقتضى المادة 64 من مدونة الشغل: "توجه نسخة من مقرر الفصل أو رسالة الاستقالة إلى العون المكلف بتفتيش الشغل. يجب أن يتضمن مقرر فصل الأجير الأسباب المبررة لاتخاذه وتاريخ الاستماع إليه، مرفقا بالمحضر المشار إليه في المادة 62 أعلاه ...". والبيّن من مستندات الملف أن الطالبة لم تحترم ذلك المقتضى وبإقرارها، وأن التمسك بالدفع المتمثل في كون مفتش الشغل قد أحيط علما بمقرر الفصل لما حاول الصلح بين الطرفين، لا يغني المشغل عن احترام المسطرة المنصوص عليها في المادة المذكورة أعلاه، والمحكمة بنهجها ذلك تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون، فجاء قرارها على النحو المذكور مرتكزا على أساس قانوني سليم ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2713

2022/55

2022-01-26

إن المحكمة لما ثبت لها أن الأمر يتعلق فقط بقرار تأديبي بتغيير مهام الأجير مع احتفاظها له بجميع حقوقه ومكتسباته بنفس مقر العمل، واعتبرت أن إقدامه على مغادرة العمل وتقديم دعوى المطالبة بالتعويضات عن الفصل التعسفي رغم أن المشغلة لم يصدر عنها أي فعل بمنعه من الالتحاق بعمله بعد رجوعه إليه، يجعله هو من بادر إلى إنهاء عقد العمل بصفة منفردة ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4169

2022/36

2022-01-12

المقرر أن إثبات الخطأ الجسيم يقع على عاتق المشغلة بجميع وسائل الإثبات، والبيّن من مذكرة استئناف الطالبة أنها تمسكت أولا بإجراء بحث بواسطة الشهود لإثبات واقعة الخطأ الجسيم، وثانيا كون المطلوب قد توصل بالتعويضات عن العطلة السنوية وأدلت المشغلة لإثبات ذلك بوصل تصفية حساب، غير أن المحكمة لم تجب على تلك الدفوع الجدية لا إيجابا ولا سلبا رغم ما قد يكون لها من تأثير على مسار الدعوى، فجاء قرارها على النحو المذكور ناقص التعليل في منزلة انعدامه، مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1513

2022/39

2022-01-12

إن المحكمة وتقيدا بقرار محكمة النقض أمرت بإجراء خبرة طبية ثلاثية على الطالب انتهت إلى تحديد نسبة تفاقم الضرر في 25%، وأنها لما اعتبرت النسبة المذكورة في تحديد الإيراد العمري السنوي المستحق للطالب تكون قد طبقت مقتضيات الفصل 11 من قرار وزير الشغل والشؤون الاجتماعي رقم 101-68 المؤرخ في 1967/05/20 الذي جعل رأي اللجنة الطبية غير خاضع لأي طعن وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2708

2022/346

2022-04-13

البيّن من القرار الصادر عن محكمة النقض انه قضى بنقض القرار المطعون فيه، بعلة أن الشاهدين المستمع إليهما ابتدائيا قد اثبتا واقعة مغادرة الطالب لعمله، وبما أن الأمر يتعلق بالمنازعة في المغادرة التلقائية للعمل وادعاء الطالب منعه من الالتحاق بعمله، فان قرار محكمة النقض المشار إلى مراجعه أعلاه قد بت في تلك النقطة قانونية، واعتبر مغادرة الطالب لعمله بصفة تلقائية ثابتة بشهادة الشاهدين أعلاه، والمحكمة لما استندت في قرارها وعن صواب إلى قرار محكمة النقض ورتبت على ذلك الآثار القانونية، تكون قد تقيدت بالنقطة القانونية موضوع النزاع، فجاء قرارها على النحو المذكور معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3402

2022/46

2022-01-19

الثابت أن صدور قرار استئنافي ببراءة المطلوب في النقض من الأفعال المنسوبة إليه التي اعتبرها الطالب أخطاء جسيمة وفصل المطلوب من عمله من أجلها، وبالتالي لم يعد هناك مجال لتمسك الطالب بتصريحات المطلوب في النقض الواردة بمحضر الضابطة القضائية التي تم تبرئته من أجل ما ورد بها لإثبات هذه الأخطاء الجسيمة، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت هذا المنحى، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1765

2022/49

202201-19

الثابت من مستندات الملف أن المطلوبة بصفتها أجيرة لدى الطالبة قد أصيبت بمرض مزمن وأنها استفادت من رخصة مرضية كما هو ثابت من الشواهد الطبية. والمحكمة لما اعتبرت تصرف الطالبة والمتمثل في منع المطلوبة من استئناف عملها لعدم الإدلاء بشهادة الشفاء، رغم أن المطلوبة قد عبرت عن رغبتها في استئناف العمل وقدرتها على مباشرة عملها، وأن ذلك المنع هو بمثابة طرد تعسفي موجب للتعويض، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني سليم، فجاء قرارها على النحو المذكور مرتكزا على أساس قانوني سليم ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2653

2022/50

2022-01-19

البيّن من مستندات الملف وخاصة شهادة التأمين أنها تتعلق بتأمين الطالبة للمشغلة عن حوادث الشغل، وبالتالي تبقى الحادثة مشمولة بالضمان، وأن تلك الحجة تبقى كافية لإثباته، وأنه لا يمكن أن يواجه الأجير بالدفوع المتعلقة بالتأمين، والمحكمة لما نحت نفس المنحى تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني سليم، فجاء قرارها غير خارق للمقتضيات المحتج بها ومرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3949

2022/353

2022-04-13

إن مقتضيات المواد 14 و 15 و 16 من القانون 18.12 تعتبر مجرد إجراء إداري الغاية منه وصول الملف إلى المحكمة، كما أن المشرع لم يرتب أي جزاء على مخالفته وبالتالي لا تأثير له على تقديم الدعوى مباشرة أمام محكمة الموضوع من أجل المطالبة بالتعويضات المستحقة بعد عدم جواب شركة التأمين والمحكمة لما نحت هذا المنحى يكون قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4463

2022/355

2022-04-13

إن مسطرة المادتين 62 و63 من مدونة الشغل إنما شرعت من أجل عدم مباغتة الأجير بشأن العقوبة المزمع اتخاذها في حقه ولإتاحة الفرصة له للدفاع عن نفسه وهي مسطرة يبادر إليها المشغل عن طريق تحديد تاريخ جلسة الاستماع واستدعاء الأجير لها، باعتبار أن ذلك مرتبط بتبيّنه من الخطأ، ولما كان الثابت أن الطالبة لم تسلك هذه المسطرة فان القرار المطعون فيه، يبقى في محله ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3025

2022/175

2022-02-23

البيّن من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض قامت بفصل الطالب بعد ثبوت ارتكابه لخطأ جسيم متمثل في خيانة الأمانة، وبالتالي فإن الطرد الذي تعرض له الطالب يعد طردا مشروعا لا يستحق معه أي تعويض، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2585

2022/248

2022-03-16

الثابت من وثائق الملف أن الطالبة قامت بتوقيف المطلوب في النقض عن العمل لغاية البحث في موضوع كونه أنشأ شركة تعمل في نفس القطاع وهو المسير لها حسب ما أفادت به لدى مفتش الشغل، وقتها أفاد المطلوب بكونه تم طرده من طرف الطالبة وسحبت منه جميع أدوات العمل والسيارة المخصصة له، مما تكون معه الطالبة هي من أنهت عقد العمل بصفة منفردة وأن المغادرة التلقائية غير ثابتة في حقه، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3207

2022/338

2022-04-13

الثابت من وثائق الملف أن الطاعن قد تقدم بطلب تعويض عن عدم احترام اجل 8 أيام المنصوص عليها في المادة 72 من مدونة الشغل بشأن تسليمه شهادة الأجر وذلك من خلال مقاليه الافتتاحي وكذا الاستئنافي، إلا أن المحكمة لم تجب على ذلك لا إيجابا ولا سلبا مما جاء معه قرارها منعدم التعليل بهذا الخصوص.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2576

2022/19

2022-01-05

الثابت أن الطالبة سبق لها أن أدلت أمام المحكمة باستئناف فرعي مع مذكرة جوابية مرفقة بمجموعة من الإشهادات الصادرة عن العمال الذين يثبتون واقعة المغادرة

التلقائية، وبما أن إثبات المغادرة التلقائية للأجير لعمله يقع على عاتق المشغل وبكل وسائل الإثبات عملا بالمادة 63 من مدونة الشغل، فإن المحكمة لما لم تلتفت إلى تلك الحجج ولم تجب عنها لا إيجابا ولا سلبا لما قد يكون لها من تأثير على مسار الدعوى، تكون قد بنت قضاءها على أساس قانوني غير سليم وعللت قرارها تعليلا ناقصا في منزلة انعدامه ما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2333

2022/242

2022-03-16

إن المشغلة نعت بكون الأجير قد ارتكب خطأ جسيما اعتمدته في قرار فصل والمتمثل في تخفيض مردودية الإنتاج، وكان على محكمة الاستئناف أن تجري بحثا بشأن الخطأ المذكور حتى تتمكن من الوقوف على مشروعية الطرد المتخذ في حق الطاعن خاصة وان هذا الأخير يدفع بكون المهمة الموكولة إليه أسندت له حديثا، مما يكون معه القرار قد اعتمد على وقائع غير موثوق منها وذلك بعد أن ثبت من سلوك المشغلة لمسطرة الفصل كما هو ثابت من خلال الوثائق المعززة لها، فيبقى ما قضى به القرار على غير أساس ومعللا تعليلا ناقصا مما ينبغي معه نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3387

2022/342

2022-04-13

إن المحكمة حين احتسبت التعويض عن الضرر والإخطار اعتمدت الأجر الصافي للطالب وأن ما أسمته الأجر الأساسي تعني به الأجر الصافي الذي كان يتقاضاه خلال 52 أسبوع السابقة للفصل طبقا للمادة 55 من مدونة الشغل وهذا ما انتهى إليه القرار وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2686

2022/21

2022-01-05

الثابت أن الطالب تمسك أمام المحكمة بانعدام علاقة الشغل وقت وقوع الحادثة بناء على حكم ابتدائي قضى برفض طلب المطلوب، وأنه عملا بمقتضيات الفصل 418 من ق.ل.ع الذي اعتبر الأحكام الصادرة عن المحاكم المغربية يمكنها حتى قبل صيرورتها واجبة التنفيذ أن تكون حجة على الوقائع التي تثبتها، والمحكمة لما رجحت التصريحات المضمنة بمحضر الضابطة القضائية لإثبات حادثة الشغل، واستبعدت الحكم المستدل به رغم تمسك الطالب به ودون أن تجيب عنه لا إيجابا ولا سلبا لما قد يكون له من تأثير على مسار الدعوى، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3391

2022/244

2022-03-16

لئن كانت الطاعنة في نازلة الحال تدعي أن المطلوبة في النقض غادرت العمل بصفة تلقائية إلا أن الثابت من وثائق الملف أنها اتخذت قرار فصل الأجيرة عن عملها من خلال رسالة الفصل المتخذة في حقها مما يعني أنها فصلتها بسبب الخطأ الجسيم الذي نسبته إليها والمتمثل في التزوير وخيانة الأمانة والمشار إليها في رسالة الفصل، الشيء الذي يفيد أن الطاعنة تتناقض في دفوعاتها وهذا التناقض يرجح واقعة الطرد على الدفع للمغادرة التلقائية، مما يبقى معه ما ذهب إليه القرار المطعون فيه جديرا بالاعتبار ومعللا تعليلا سليما وليس فيه أي خرق لحق من حقوق الدفاع.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4161

2022/25

2022-01-05

إن مسطرة الفصل التأديبي بسبب ارتكاب الأجير للخطأ الجسيم تنظمها مقتضيات المواد 62 و63 و64 من مدونة الشغل، والبيّن من وثائق الملف أن الطالبة لم تحترم هذه المسطرة وأصدرت قرار الفصل دون مراعاتها بعلة أن المطلوب في النقض قد غيّر عنوانه دون إشعارها بذلك، والحال أن المطلوب كان قد أدلى بعنوان آخر حسبما يستفاد من شهادة التصريح، وأن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الصادر عن المشغلة، وأن القرار الاستئنافي لما اعتبر مسطرة الفصل معيبة، يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3403

2022/245

2022-03-16

إن المحكمة لما اعتبرت أن الطاعنة قد دفعت بوقتية علاقة الشغل بينها وبين المطلوب ضده، والحال أن كل محررات الطاعنة المدلى بها ابتدائيا واستئنافيا لا تشير إلى هذا الدفع وإنما دفعت الطاعنة بأنها تتعاقد مع شركات مستعملة وترسل المطلوب للعمل لديها كحارس، تكون قد ركزت قضاءها على غير أساس وجاء قرارها منعدم التعليل ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3861

2022/246

2022-03-16

البيّن من وثائق الملف أن الطالب بعد اكتشاف المرض المهني الصمم بادر إلى سلوك مسطرة الصلح المنصوص عليها في المادة 132 من قانون 18. 12، ويتجلى ذلك في الرسالة المتوصل بها من طرف المطلوبة الثانية في النقض شركة التأمين، إلا أن الأخيرة لم تقدم له اية عروض بعد انصرام أجل 30 يوما ولم تقدم أي جواب كما تقضي به المادة المذكورة، مما جعله يلتجئ إلى المحكمة لتقديم دعواه الحالية. والقرار لما اعتبر عدم سلوك مسطرة الصلح يكون تعليله خاطئا ومنزلا منزلة انعدامه مما يتعين معه نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/404

2022/247

2022-03-16

الثابت أن المطلوب في النقض أبرم مع الطالبة أربعة عقود عمل بمقتضى عقد عمل خاص بالأجانب والتي بموجبها تم تحديد مدة العمل والأجرة المستحقة والعمل المكلف به داخل الشركة والتي جاءت وفق مقتضيات المواد 516 إلى 521 من مدونة الشغل، وأن هذه العقود جاءت لاحقة على العقد المبرم بين المطلوب وبين مشغلته الأولى، وتبقى هذه العقود سارية التطبيق وبالتالي فإن الاختصاص المحلي ينعقد للمحاكم المغربية والتي تخضع للقانون المغربي وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1998

2022/160

2022-02-23

لا وجود لأي مقتضى في مدونة الشغل يشير إلى الطرد المؤقت، والمحكمة لما اعتبرت قرار المشغلة بطرد الأجير مؤقتا يشكل فسخا لعقد الشغل بكيفية صريحة قرارها مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3364

2022/2

2022-01-05

البيّن من شهادة التأمين الصادرة عنها أن هذه الأخيرة تؤمن المطلوبة في النقض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية التي يتعرض لها إجراؤها ومن ضمنهم المصاب المطلوب الأول في النقض. وبما أن الحادثة التي تعرض لها المصاب مغطاة بتأمين

الطالبة وهو ما نحاه وعن صواب القرار المطعون فيه، فجاء معللا تعليلا كافيا وسليما وغير خارق للمقتضيات المحتج بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3424

2022/4

2022-01-05

بما أن المشغلة كانت تؤمن ضد أخطار الأمراض المهنية لدى شركات التأمين المدخلين في الدعوى بالتتابع، فإنه لا يمكن للطالبة أن تتحمل وحدها عواقب المرض الذي ظهر على المصاب علما أن الشهادة الطبية تعتبر تاريخ اكتشاف المرض وليس بدايته. والمحكمة لما ردت دفعها بعلة أنها كانت تؤمن المشغلة بتاريخ اكتشاف المرض باعتبارها تاريخ الحادثة وتحل محلها في الأداء دون أن تفصل في مسؤولية كل شركة تأمين وتحديد ما تتحمله كل واحدة منهم تبعا لما هو منصوص عليه في الفصل 3 مكرر ثلاث مرات من ظهير 1943/05/31 لم تجعل لما قضت به أساسا وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3582

2022/5

2022-01-05

بما أن المشغلة كانت تؤمن ضد أخطار الأمراض المهنية لدى شركات التأمين المدخلين في الدعوى بالتتابع، فإنه لا يمكن للطالبة أن تتحمل وحدها عواقب المرض الذي ظهر على المصاب علما أن الشهادة الطبية تعتبر تاريخ اكتشاف المرض وليس بدايته.

والمحكمة لما ردت دفعها بعلة أنها كانت تؤمن المشغلة بتاريخ اكتشاف المرض باعتبارها تاريخ الحادثة وتحل محلها في الأداء دون أن تفصل في مسؤولية كل شركة تأمين وتحديد ما تتحمله كل واحدة منهم تبعا لما هو منصوص عليه في الفصل 3 مكرر ثلاث مرات من ظهير 1943/05/31 لم تجعل لما قضت به أساسا وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4260

2022/6

2022-01-05

طبقا لمقتضيات الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية، فإن محكمة الإحالة وإن كانت تملك سلطة تقدير الوقائع إلا أن ذلك مشروط بعدم مخالفة رأي محكمة النقض فيما قضت به، وأنه من الثابت من القرار الصادر عن محكمة النقض أنها قضت برد دفع الطاعنة المتمثل في قيام ضمان شركتي التأمين لمسؤلية المرض المهني الذي أصاب المطلوب في النقض باستبعادها لصور عقدي تأمينها لعدم إدلائها بأصلهما أمام تمسك شركتي التأمين المذكورتين بمقتضيات الفصل 440 من ق.ل.ع، والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما اعتبرت الدفع المثار من طرف الطاعنة بهذا الخصوص بعد النقض والإحالة غير جدير بالمناقشة ولا موجب للتمسك به وأيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إخراج شركتي التأمين من الدعوى، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/5/3952

2022/10

2022-01-05

البيّن من قرار محكمة النقض أنه قضى بعدم قبول طلب الطعن بالنقض الذي تقدمت به شركة التأمين لكون القرار الاستئنافي صدر غيابيا في حق المشغلة، مما جعل هذه الأخيرة تتقدم بطلب التعرض على القرار تم تنازلت عنه. في حين تقدمت شركة التأمين بطلب التعرض على القرار إلى جانب المؤمن لها والقرار الاستئنافي صدر حضوريا في حقها، مما تكون قد خالفت مقتضيات الفصل 1 من ق.م.م إذ لم تكن معنية بما قضى به قرار محكمة النقض، والقرار موضوع النقض الحالي لما قضى برفض التعرض المقدم من طرف شركة التأمين جاء معللا تعليلا سليما وغير خارق للمقتضيات المستدل بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/2/5/1826

2022/163

2022-02-23

إن المحكمة لما اعتمدت في قضائها على شهادة تتضمن اجر الضحية عن أجرة شهر واحد ومستندة على سلطتها التقديرية في احتساب التعويضات المستحقة للمطلوبين في النقض تكون قد خالفت روح المادتين 105 و107 من القانون 12-18 اللتين تؤكدان على اعتماد الأجر خلال الاثنى عشر شهرا السابقة على تاريخ الحادثة باستثناء التعويضات العائلية، غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثنى عشر شهرا، كما في نازلة الحال، فإن الأجرة السنوية المتخذة أساسا لتحديد الإيراد تقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة، والقرار لما خالف هذا المنحى يكون غير مرتكز على أساس قانوني ومعللا تعليلا ناقصا المنزل منزله انعدامه وخارقا للمقتضيين المستدل بهما مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1722

2022/237

2022-03-16

إن المحكمة لما قضت بإلغاء الحكم المستأنف القاضي برفض طلب التعويض عن منحة المكافأة والحكم من جديد على المشغلة بأدائها لفائدة المطلوب في النقض، تكون قد التزمت التطبيق السليم لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 369 من قانون المسطرة المدنية وركزت قضاءها على أساس وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما ولم تكن في حاجة للجواب على دفوع سبق البت فيها بمقتضى قرار محكمة النقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3041

2022/13

2022-01-05

الثابت أن الطالب سبق والتمس إجراء بحث في النازلة قصد إثبات المغادرة التلقائية للمطلوب لعمله مع العلم أن المغادرة التلقائية واقعة مادية يمكن إثباتها بجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود وأن المحكمة المطعون في قرارها لم تستجب لطلبه، مما يكون قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3512

2022/15

2022-01-05

الثابت من وثائق الملف أن دفاع الطالبة حضر لآخر جلسة وتسلم نسخة من المذكرة الجوابية المدلى بها من دفاع المطلوب والتمس مهلة، في حين أنه ليس بالملف ما يفيد تبليغه الاستئناف المقابل ومنحه أجلا قصد الإدلاء بدفوعاته، والمحكمة المطعون في قرارها حين لم تبلغ الاستئناف المقابل للطالبة، تكون قد خرقت المقتضى القانوني المحتج به وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2538

2022/226

2022-03-09

إن إثبات علاقة الشغل واستمراريتها يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات، كما أن تقديرها يبقى من اختصاص محكمة الموضوع ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2539

2022/227

2022-03-09

إن إثبات علاقة الشغل يقع على عاتق الأجير وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود تطبيقا للمادة 18 من مدونة الشغل، تلك الشهادة التي تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من

حيث التعليل، وأن الأصل بالنسبة لعقد الشغل هو أن يكون غير محدد المدة والاستثناء أن يكون محدد المدة.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3211

2022/330

2022-04-13

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه مقيدة بالبت في حدود النقطة القانونية التي بتت فيها محكمة النقض والمتعلقة بعدم مناقشة المحكمة مصدرة القرار المنقوض للحكمين الابتدائيين المدلى بهما من طرف المطلوبين في النقض ردا على دفع الطالبة بشأن التقادم، إلا أن المحكمة المطعون في قرارها لم تناقش الدفع المثار ولم ترد عليه، ولم تعلل استبعادها له ودون تبيان الأساس القانوني المعتمد فيما قضت به، كما لم تناقش دفوع الطالبة، فجاء قرارها مشوبا بالعديد من التناقضات وغامضا ومبهما وفاسد التعليل ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2948

2022/228

2022-03-09

البيّن أن الطاعنة تمسكت بكون المرض المهني لا يعتبر مرضا مهنيا وأنها حملتها لوحدها الأداء، والمحكمة لمّا لم تلتفت الى دفوعها، ودون أن تبرز في قرارها من أين استخلصت أن المرض الذي أصيب به المطلوب الأول مرضا مهنيا ويدخل ضمن الأمراض المهنية المنصوص عليها في الجدول الخاص بتلك الأمراض، لما له من أثر

مباشر على أجل تحمل المسؤولية، ولما له أيضا من ارتباط وثيق بالضمان أثناء مدة التحمل، فجاء قرارها ناقص التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3055

2022/230

2022-03-09

إن إثبات المغادرة التلقائية للأجير يقع على عاتق المشغل عملا بالمادة 63 من مدونة الشغل وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، تلك الشهادة التي تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3058

2022/231

2022-03-09

إن إثبات علاقة الشغل يقع على كاهل الأجير وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، تلك الشهادة التي تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2450

2022/232

2022-03-09

خلافا لما أثاره الطالب من كونه لا تربطه أية علاقة بالمطلوبة فإنه استنادا لمحضر البحث فقد صرح شخصيا بأن المدعية اشتغلت لديه مقابل أجرة أسبوعية، وهو إقرار على نفسه بعلاقة الشغل واستمراريتها بين الطرفين إضافة إلى أن الشاهدة المستمع إليها صرحت بأن المطلوبة اشتغلت لدى الطالب، وان المحكمة لما أخذت بإقرار الطالب وبشهادة الشاهدة المثبتة على شهادة شاهدي الطالب النافية تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4167

2022/146

2022-02-16

المقرر قانونا أن المشغلة يقع عليها عبء إثبات الخطأ الجسيم المنسوب للأجير وبجميع وسائل الإثبات، وأن تقدير درجة الخطأ موكول للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4414

2022/151

2022-02-16

لا موجب للتمسك بكون الأجير قد غادر عمله تلقائيا ما دامت المشغلة أدلت بمقرر فصله. والمحكمة لما نحت هذا المنحى واعتبرت أن عدم احترام مسطرة الفصل يغنيها عن إجراء بحث في النازلة، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما وعللت قرارها تعليلا صحيحا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3836

2022/155

2022-02-23

لئن كان تقدير فحوى الشهادة المؤداة أمام المحكمة وفقا للأوضاع التي رسمها القانون مخول لمحكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض على سلطتها التقديرية تلك، فإن لهذه الأخيرة سلطة الرقابة على تعليلها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4093

2022/318

2022-04-06

إن محكمة الإحالة تبقى مقيدة بالنقطة القانونية التي بتت فيها محكمة النقض طبقا للفصل 369 من ق. م.م، والمحكمة لما اعتمدت في احتساب التعويضات الأجرة المأخوذة من ورقة الأداء المدلى بها من طرف الطالب بعلة أن من أدلى بحجة فهو قائل بها تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/287

2022/198

2022-02-22

إن المطلوبة في النقض لم تبادر إلى مراسلة الأجير من أجل الرجوع للعمل إلا بعد أن تقدم بشكواه أمام مفتش الشغل، وتقديمه لدعواه للمطالبة بحقوقه المترتبة عن الفصل التعسفي، لتكون بذلك المدة الفاصلة بين تاريخ رفع الدعوى وتاريخ رسالة الفصل تصل إلى خمسة أشهر وهي مدة لا يمكن خلالها للأجير انتظار موقف المشغلة وبقائه دون عمل، وأن إصراره على موصلة دعواه يعتبر بمثابة رفض الدعوة الجديدة للتعاقد لتبقى بذلك رسالة الرجوع إلى العمل بدون جدوى، ويكون الفصل الذي تعرض له مشوبا بالتعسف خلافا لما ذهب إليه القرار المطعون فيه، الذي جاء معللا تعليلا فاسدا ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/646

2022/199

2022-02-22

إن المطلوب في النقض تقدم بدعواه في مواجهة مالك المقهى وهو الشخص الذي قام بالتصريح به لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب الثابت من خلال أوراق التصريح المدلى بها بالملف، وهو الاسم الذي صدر به الحكم المستأنف، لتكون بذلك علاقة الشغل تربطه بمالك المقهى، وهي النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1396

2022/200

2022-02-22

البيّن أن المطلوب في النقض يشتغل لدى الطاعنة مسؤولا بمصلحة الخدمة بعد البيع باعتبارها شركة متخصصة في صنع وتسويق الأثاث المنزلية، وأن القانون الداخلي يحتم عليه القيام بتقطيع جميع الأثواب التي تكون بها بعض الأضرار وأنه تم ضبط بضائع متعلقة بالطاعنة بالشارع العام تحمل علامتها التجارية على متن عربة مجرورة، وأن المطلوب في النقض يعتبر مسؤولا عن تواجد هذه البضائع خارج الشركة التي تخضع لمسطرة الإتلاف قبل إخراجها منها، ليبقى بذلك مهملا ومقصرا في أداء واجبه المهني بعدم تقطيعه لتلك الأثواب حسبما يفرضه عليه القانون الداخلي، والمحكمة لما نفت عنه الخطأ المنسوب بناء على تداخل مجموعة من الأطراف في تقطيع وإتلاف النفايات تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1521

2022/319

2022-04-06

لمحكمة الموضوع سلطة تقدير شهادة الشهود ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2537

2022/322

2022-04-06

إن عبء إثبات المغادرة التلقائية للأجير لعمله يقع على عاتق المشغلة عملا بالمادة 63 من مدون الشغل وبجميع وسائل الإثبات بما فيها شهادة الشهود، تلك الشهادة تبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض في ذلك إلا من حيث التعليل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/907

2022/137

2022-02-16

المقرر قانونا وحسب مقتضيات المادة 15 من مدونة الشغل التي تنص على أنه: "في حالة إبرام عقد الشغل كتابة، وجب تحريره في نظيرين موقع عليهما من طرف الأجير والمشغل ومصادق على صحة إمضائهما من قبل الجهة المختصة، ويحتفظ الأجير بأحد النظيرين"، وأنه بالرجوع إلى عقد الشغل الكتابي المدلى به فإن توقيع المطلوبة في النقض لم تتم المصادقة عليه وأن إدلاءها خلال مرحلة الاستئناف بنسخة مصححة الإمضاء من طرفها بعد عرض النزاع على المحكمة لا أثر له لأن العبرة بتاريخ توقيع العقد وتسليمه للأجير وبالتالي شابه خرق شكلي وأصبح غير منتج لأثاره القانونية، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2681

2022/138

2022-02-16

الثابت من عقد الشغل الرابط بين الطرفين أن المشغلة يحق لها الاحتفاظ بحق نقل الطالب إلى سائر فروعها عبر التراب الوطني حسب ظروف وحاجيات العمل، وأنه استنادا إلى هذا البند المضمن بعقد الشغل تم نقل الأجير بأحد فروع المشغلة إلا أنه لم يلتحق بمقر عمله الجديد، وأن دفعه بكونه التحق بعمله وتم منعه منه من طرف رئيسه يبقى مردودا أمام توصله برسالة نقله لعمله الجديد ويبقى قرار تنقيله لأحد مراكز المشغلة جاء تفعيلا لأحد بنود العقد، وهذا ما انتهى إليه القرار وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما وكافيا ولم يخرق أي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3295

2022/142

2022-02-16

البيّن من وثائق الملف أن الطالب تقدم بمقال إصلاحي خلال مرحلة الاستئناف التمس من خلاله الحكم له بتعويض عن فارق الأجر، وأن المحكمة المطعون في قرارها لم تجب لا سلبا ولا إيجابا على هذا الطلب رغم أن الاستئناف ينشر الدعوى من جديد، مما يكون معه قرارها ناقص التعليل ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2577

2022/329

2022-04-13

المقرر قانونا أنه يقع على عاتق المشغل عبء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل عملا بمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل. وبما أن الاستئناف ينشر الدعوى من جديد، فالطالبة أثارت في مقالها استئنافها الفرعي كونها تتوفر على شهود إثبات لواقعة السبّ المشكلة للخطأ الجسيم، إلا أن المحكمة المطعون في قرارها لما لم تلتفت إلى ملتمسها معتبرة بان لا حاجة لإجراء بحث جديد رغم أن لها شهود آخرين جدد تكون قد أعرضت على التقدير الشامل لما عرض عليها من وسائل الإثبات وخرقت مقتضيات الفصل 55 من قانون المسطرة المدنية وعللت قرارها على غير أساس قانوني، وجاء ناقص التعليل الموازي لانعدامه ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3410

2022/127

2022-02-16

إن المحكمة لما استندت على أوراق الأداء الموجودة ضمن أوراق الملف المدلى بها من طرف المطلوب في النقض، أن طبيعة عمله لدى الطالبة مكلف بتنقيط العمال والتي أكدها الممثل القانوني للطالبة بجلسة البحث المنجز ابتدائيا، والذي أقر من خلال تصريحاته التي أفضى بها أنه تم تغيير نوع عمل المطلوب في النقض من مكلف بتنقيط الحضور إلى عامل في الحدادة عند التحاقه بالعمل دون أن تثبت الطالبة موافقته على ذلك، واعتبرت توقفه عن مواصلة عمله بسبب تغيير نوع العمل دون موافقته ودون أن يكون عقد الشغل أو اتفاقية الشغل الجماعية يسمحان بذلك، والذي يعد تغييرا جوهريا في عقد الشغل طردا مقنعا من طرف الطالبة وليس توقفا غير مبررا أو مغادرة تلقائية للعمل بدون مبرر، ورتبت الآثار القانونية على ذلك تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما ولم تكن في حاجة لإجراء بحث لتوفرها على كافة العناصر للبت في النازلة.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4276

2022/129

2022-02-16

بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 62 من مدونة الشغل، يحرر محضر في الموضوع من قبل إدارة المقاولة، يوقعه الطرفان، وتسلم نسخه منه إلى الأجير. والثابت أن الطالب أثار الدفع بكون مسطرة الفصل شابها خرق متمثل في عدم تبليغه لمحضر الاستماع المحرر من طرف المطلوبة في النقض، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما لم تجب على الدفع المثار لا سلبا ولا إيجابا رغم ما قد يكون له من تأثير على مسار قضائها تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1782

2022/125

2022-02-16

إن المحكمة لما اعتبرت أن الطالبة لم تحترم الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل والمتمثلة في عدم تنصيصها سواء بالاستدعاء أو بجلسة الاستماع لتاريخ اكتشاف الأخطاء الجسيمة المنسوبة للأجير لتتأكد المحكمة من احترام الطالبة لأجل ثمانية أيام أم لا، وكذا عدم تحديده للأخطاء بالاستدعاء لجلسة الاستماع رغم أن الأجير لم يتمسك بهاذين الخرقين خلال كافة مراحل الدعوى سواء الابتدائية منها أو الاستئنافية والتي يتعين عليه إثارتها لأنها مقررة لمصلحته، وأنه بإثارتها للخرقين المذكورين تلقائيا تكون قد ركزت قضائها على غير أساس قانوني سليم وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه فوجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1723

2022/126

2022-02-16

إن المحكمة لما اعتبرت أن الطالبة اكتشفت الخطأ المنسوب للأجير في النقض يوم تاريخ تقديمها لشكاية في الموضوع لدى الضابطة القضائية، وأنها لم تقم باستدعائه في جلسة الاستماع إلا بعد انصرام أجل ثمانية أيام المنصوص عليها في المادة 62 من مدونة الشغل رغم أن الطالبة لم تتقدم بأي شكاية في الموضوع وأن الشخص الذي تقدم بالشكاية حول موضوع السرقة هو الممثل القانوني للمشغلة، تكون قد بنت قرارها على وقائع غير صحيحة وعللته تعليلا فاسدا ينزل منزلة انعدام التعليل ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2936

2022/214

2022-03-02

الثابت من خلال وثائق وخاصة محضر البحث أن الشاهد المستمع إليه بالمرحلة الابتدائية صرح أن المطلوب كان يشتغل في جميع المسائل المتعلقة بالطالب من قبض الكراء من المكترين ومن تربية الأبقار التي في ملكيته وهي الشهادة المثبتة والمرجحة على شهادة النفي التي أدلى بها شاهد الطالب بالمرحلة الاستئنافية، والمحكمة لما قضت بثبوت علاقة الشغل بين الطرفين استنادا للشهادة المذكورة يكون قرارها معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/597

2022/217

2022-03-09

بمقتضى المادة 526 من مدونة الشغل، يجب أن يحال على التقاعد كل أجير بلغ سن الستين سنة، وأنه تؤخر الإحالة الى التقاعد الى تاريخ اكتمال مدة التأمين وذلك بشهادة صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إذا لم تتجاوز عدد النقط التي بلغتها مدة عمله الى تاريخ فصله عنه. والمحكمة لما اعتبرت الطالب قد بلغ سن التقاعد وان الملف لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة 526 أعلاه، دون أن تجيب على الدفع المثار من قبل الطالب تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا وخرقت تطبيق مقتضيات المادة المستدل بها مما يتعين معه نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3043

2022/222

2022-03-09

الثابت من وثائق الملف أن المشغلة قامت بفصل الأجير بعد ارتكابه لخطأ جسيم وبالتالي تصبح باتخاذها لهذا القرار ملزمة باحترام مسطرة الفصل المنصوص عليها في مدونة الشغل وأن المشرع قد أولى أهمية كبرى لمسطرة الفصل المتخذة في حق الأجير، وأنه أمام اعتبار المحكمة أن المسطرة تم تطبيقها تطبيقا سليما فإنها تبقى ملزمة بمناقشة الخطأ الجسيم المنسوب للأجير والمضمن بقرار الفصل. والمحكمة حين اعتبرت أن الأخطاء الجسيمة المنسوبة إليه غير ثابتة في حقه، فضلا على أن الأجر المعتمد من طرف المحكمة هو الأجر الصافي الوارد بورقة الأداء الصادرة عن المشغلة والتي لم تكن محل طعن جدي من طرفها يكون قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/629

2022/190

2022-02-15

إن إثبات قيام علاقة الشغل واستمراريتها يقع على عاتق الأجير، والمحكمة لما أعملت شهادة شهود هذا الأخير للتحقق من قيام علاقة الشغل فإنها لم تكن في حاجة لإجراء بحث من جديد، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/738

2022/194

2022-02-15

إن المحكمة لما اعتبرت أن عقد الشغل الذي يربط الطالب بالمطلوبة انتهى بانتهاء الشغل الذي كان محلا له، لاسيما وأن بنود العقد لا تتضمن التزام هذه الأخيرة بتشغيله بعد انتهاء المهمة المتعاقد من أجلها، تكون قد ردت ضمنيا دفع الطالب المتعلق بما تضمنه محضر المعاينة لعدم جدواه، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/914

2022/195

2022-02-15

إن المحكمة لما اعتبرت أن عقد الشغل الذي يربط الطالب بالمطلوبة انتهى بانتهاء الشغل الذي كان محلا له، لاسيما وأن بنود العقد لا تتضمن التزام هذه الأخيرة بتشغيله بعد انتهاء المهمة المتعاقد من أجلها، تكون قد ردت ضمنيا دفع الطالب المتعلق بما تضمنه محضر المعاينة لعدم جدواه، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3056

2022/211

2022-03-02

البيّن أن الطالبة تمسكت بمذكرتها الجوابية المدلى بها أمام محكمة الاستئناف بأن استئناف المطلوبة لايرتكز على أساس قانوني واستبعاد كل دفوعاتها. والمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تبرز في قرارها من أين استخلصت عدم منازعة الطالبة في أسباب استئناف المطلوبة وخاصة عناصر تكملة الأجر، فضلا عن ذلك أن المكلف بإثبات توصل الطالبة بالأجر في حده الأدنى هي المطلوبة عملا بالمادة 371 من مدونة الشغل، فجاء قرارها على النحو المذكور خارقا للمقتضى المحتج به وفاسد التعليل في منزلة انعدامه مما يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1776

2022/177

2022-02-08

إن تخلف الأجير عن حضور جلسة الاستماع، حسب الثابت من محضر الاستماع ومن محضر المعاينة، ولجوء المشغلة إلى مفتش الشغل في إطار الفقرة الأخيرة من المادة 62 من مدونة الشغل، يجعلها غير ملزمة بتسليمه نسخة من ذلك المحضر، طالما أن المطلوب لم يحضر ولم يجر جلسة الاستماع المقررة. والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن مسطرة الفصل التأديبي معيبة بسبب عدم تبليغ المطلوب نسخة من محضر الاستماع، ودون تعليل رفضها لطلب إجراء بحث، قصد التأكد من صحة الأخطاء المنسوبة له، يكون قرارها غير مرتكز على أساس وناقص التعليل، وبالتالي عرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1186

2022/180

2022-02-15

إن المحكمة لما ردت طلبات الطاعن بشأن التعويضات الناتجة عن الفصل التعسفي، بعلة إقراره بجلسة البحث المجرى ابتدائيا أن المطلوبة أوقفته عن العمل لبلوغه سن التقاعد، وعدم إدلائه بإشهاد صادر عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يتأتى من خلاله للمحكمة التحقق من عدم استيفائه مدة التأمين المحددة قانونا في 3240 يوما، التي تخوله الاستفادة من معاش الشيخوخة عند إحالته على التقاعد، فضلا عن عدم إقامته الدليل على ادعائه بشأن إشعار المشغلة بكونه لا يتوفر على مدة التأمين ورفضها السماح له في الاستمرار في العمل، ما دام يقع عليه عبء الإثبات عملا بمقتضيات الفصل 399 من قانون الالتزامات والعقود، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1999

2022/185

2022-02-15

يعتبر الأجر من أحد أهم الأركان الجوهرية لعقد الشغل، وقد ثبت لمحكمة الموضوع أن المشغلة لم تؤد للأجير أجرة 3 أشهر، وبالتالي فإن مغادرته للعمل بسبب عدم توصله بأجرته حسبما جاء بمحضر محاولة التصالح أمام مفتش الشغل، هي مغارة اضطرارية، وأن مطالبته بالرجوع للعمل لا تأثير له خلافا لما ذهب إليه القرار المطعون فيه الذي اعتبر الأجير مغادرا لعمله لعدم استجابته للإنذار بالرجوع للعمل، وكان بالنتيجة التي انتهى إليها معللا تعليلا فاسدا وغير مرتكز على أساس ويتعين نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4166

2022/305

2022-03-30

إن الفقرة الأولى من المادة 63 من مدونة الشغل تنص على تسليم مقرر العقوبات التأديبية أو مقرر الفصل إلى الأجير المعني بالأمر يدا بيد مقابل وصل أو بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل داخل أجل ثماني وأربعين ساعة من تاريخ اتخاذ المقرر المذكور. والبيّن من وثائق الملف أن الطالبة أرجع لها تبليغ مقرر الفصل بعبارة أنه غير مطلوب والتي لا تفيد التوصل، فكان عليها تبليغه بالوسيلة الثانية الواردة في المادة 63 أعلاه، والقرار لما اعتبر أن رسالة الإشعار المضمونة والموجهة للمطلوب لا تفيد التوصل ورتب الآثار القانونية عليها، يكون قد ارتكز على أساس قانوني وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2467

2022/307

2022-04-06

إن المحكمة لما اعتمدت الخبرة الطبية فيما انتهت إليه من نتائج فيما يخص نسبة العجز الدائم ومدة العجز المؤقت، على اعتبار أنها مناسبة لنوعية الأضرار اللاحقة بالمطلوب بالنظر للشواهد الطبية المرفقة بملفه الطبي واحترامها لجدول تحديد نسب العجز الدائم في ميدان حوادث الشغل المنصوص عليها بقرار 943/5/21 ولاتسامها بالموضوعية، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3415

2022/310

2022-04-06

إن المحكمة لما اعتمدت في احتساب التعويضات المستحقة للمطلوبة في النقض على ما جاء في الخربتين الطبيتين المأمور بهما ابتدائيا لاجتماعهما على نتيجة واحدة فيما يخص تحديد نسبة العجز الدائم ومدة العجز المؤقت، واعتبار نتيجتهما مناسبة لنوعية الأضرار اللاحقة بالمطلوبة بالنظر للشواهد الطبية المرفقة بملفها الطبي، واحترامهما لجدول نسب العجز الدائم في ميدان حوادث الشغل والأمراض المهنية المنصوص عليها بقرار 943/5/21 وبذلك اتسمت بالموضوعية، تكون قد التزمت التطبيق السليم للقانون وعللت قرارها تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3495

2022/311

2022-04-06

الثابت أن الطالبة دفعت بانعدام التأمين وأن الملف خال من أية وثيقة تثبت ذلك، إلا أن المحكمة لما قضت بإحلال الطالبة محل المشغلة في أداء التعويضات المحكوم بها لفائدة الطالبة دون أن تتحقق من وجود وثيقة التأمين تثبت تأمين المشغلة لحوادث الشغل التي يتعرض لها أجراؤها أثناء فترة تعرض المطلوبة للحادثة حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة ذلك، تكون قد خرقت المقتضيات القانونية المحتج بها وعللت قرارها تعليلا ناقصا يوازي انعدامه فوجب نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2155

2022/313

2022-04-06

البيّن من عقد العمل المبرم بين الأجير والمشغلة أنه نص في بنده الثاني على أنه ينتهي بانتهاء المشروع باستثناء حالة الفسخ المسبق أو القبلي المحدد في البند السادس الذي نص على أنه يمكن إنهاء عقد العمل بدون إخطار في حالة الخطأ الجسيم أو القوة القاهرة أو فسخ المشروع قبل نهايته، مما يفيد أن الطالب كان على علم أن تشغيله سوف ينتهي بانتهاء مدة عقد العمل أو بانتهاء الشغل الذي شغل من أجله، وأن المطلوبة أدلت بما يفيد فسخ المشروع، وهو ما أكده الطالب مما يكون معه أن إنهاء عقد الشغل

الرابط بينه وبين مشغلته طبقا للبنود المضمنة به، وهذا ما انتهى إليه القرار وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2647

2022/314

2022-04-06

البيّن من وثائق الملف أنه لإثبات الخطأ الجسيم المنسوب للطالب تم الاستماع للشاهدين اللذين صرحا بأن الطالب يتغيب عن العمل باستمرار عن العمل. والمحكمة المطعون في قرارها وبما لها من سلطة تقديرية في تقييم شهادة الشهود والتي لا سلطة لمحكمة النقض عليها إلا من حيث التعليل اعتبرت أن ما نسب للطالب خطأ جسيما يستوجب الطرد طبقا للمادة 39 من مدونة الشغل، مما يكون معه قرارها مرتكزا على أساس قانوني وغير مخالف للمقتضى القانوني المحتج به.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1628

2022/372

2022-03-22

البيّن أن الطاعنة ناقشت من خلال مقالها الاستئنافي، فترة الاختبار، وبداية عقد العمل غير محدد المدة، ولم تناقش موضوع الحد الأدنى للأجر، أو المطالبة بأكثر من الحد الأدنى للأجر، والمحكمة لما ناقشت موضوع الأجر، الذي لم يكن سببا من أسباب الاستئناف، ولم تجب عن أسباب الاستئناف، تكون قد انحرفت في تعليل قرارها،

باعتماد تعليل لا يتعلق بموضوع الاستئناف، الذي انصب على موضوع فترة الاختبار، وبداية عقد العمل، وهو بمثابة انعدام التعليل، مما يعرض القرار للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/548

2022/167

2022-02-08

إن ما أثاره الطالب من خرق للمسطرة المنصوص عليها في الفصل 6 من قرار 1948/10/23 لا يستند على أساس سليم، على اعتبار أن هذا القانون قد تم نسخه بمقتضى القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل التي دخلت حيز التنفيذ منذ يونيو 2004، ويكون بذلك القرار المطعون فيه، فيما ذهب إليه من البحث في طبيعة علاقة الشغل قبل مناقشة مسطرة الفصل، وما انتهى إليه من اعتبار العمل موسمي، استنادا على شهادة الشهود وعدم إثبات الطالب ما يخالفها، جاء معللا تعليلا كافيا وسليما، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1946

2022/171

2022-02-08

إن الإنذار بالرجوع للعمل اللاحق لمنع الأجير من الدخول لمقر العمل لا ينتج أي أثر. والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك يكون قرارها منعدم التعليل ويجب نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/4194

2022/101

2022-02-09

إن تقدير شهادة الشهود موكول لسلطة محكمة الموضوع شريطة تعليل قرارها والمحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي الذي اعتبر شهادة الشاهد لا ترقى إلى إثبات واقعة مغادرة المطلوب في النقض لعمله من تلقاء نفسه لكونها مبنية على الظن والاستنتاج وليس على اليقين وشدة الإطلاع على الأحوال تكون قد أعملت سلطتها التقديرية في تقدير شهادة الشاهد وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1464

2022/104

2022-02-09

إن المحكمة لما قضت باستحقاق المطلوبة الغرامة الإجبارية عن التأخير الغير مبرر عن أداء الطاعنة التعويضات اليومية، فإن ذلك راجع إلى كون الطالبة لم تدل بما يفيد توفرها على مبرر مقبول لتأخرها في الأداء، مما تبقى معه المطلوب ضدها واستنادا

إلى مقتضيات الفصل 79 من الظهير محقة في المطالبة بالغرامة الإجبارية على أساس عدد أيام التأخير التي قضى بها الحكم المطعون فيه، فضلا على أن الوثائق التي أدلت بها الطاعنة خلال هذه المرحلة لم يسبق أن عرضتها على قضاة الموضوع لأخذ الرأي فيها مما يبقى معه الحكم المطعون فيه مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/1943

2022/105

2022-02-09

إن المحكمة لما استمعت للشاهدين اللذين صرحا بأن الطالبة بعد تخفيض ساعات العمل وكذا نسبة الأجور ل 50% والعمل بنظام 60 يوما إثر الأزمة الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة الفندقية المطلوبة فضلت الطالبة ومجموعة من العمال الذهاب من تلقاء أنفسهم دون الرجوع إلى العمل، واعتبرت أن الطالبة قد غادرت عملها تلقائيا تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2690

2022/112

2022-02-09

البيّن أن المطلوبة في النقض وجهت إنذارا للطالب قصد الرجوع للعمل داخل 48 ساعة من توصله بالإنذار والذي رفض التوصل به شخصيا حسب محضر المفوض

القضائي مما يصبح معه ملزما بإثبات التحاقه بعمله ومنعه من الولوج إليه، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه وجاء مرتكزا على أساس قانوني ومعللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2195

2022/115

2022-02-09

إن المادة 63 من مدونة الشغل ألقت عبء إثبات الخطأ الجسيم على عاتق المشغلة باعتباره سببا مبررا للفصل، وأن تقدير ثبوت الخطأ ودرجته موكول لمراقبة محكمة الموضوع بناء على سلطتها التقديرية ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2146

2022/202

2022-03-02

إن مقتضيات المادة 57 من مدونة الشغل نصت على أنه يعتمد في تقدير التعويض عن الفصل من الشغل الأجر بمعناه الأساسي مع توابعه المبينة في المادة على سبيل الحصر وأن المحكمة المطعون في قرارها حين اعتمدت في احتساب التعويضات عن الفصل بناء على الأجرة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي دون مراعاة

ما ذكر، تكون قد أساءت تطبيق القانون ولم تجعل لقضائها أساسا قانونيا سليما وجاء قرارها غير مرتكز على أساس ومعللا تعليلا ناقصا يستوجب نقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/2813

2022/209

2022-03-02

البين من مستندات الملف، وخاصة رسالة الاستماع الذي توصل بها المطلوب بنفس اليوم، من أجل الاستماع إليه بشأن الأخطاء المنسوبة إليه أنها لا تتضمن تاريخ التبين من الخطأ الجسيم وطبيعة ذلك الخطأ. وأن المقتضيات المضمنة بالمادة 62 من مدونة الشغل جاءت بصيغة الوجوب وشرعت لمصلحة الأجير، وقد تمسك المطلوب استئنافيا بذلك الخرق، حتى تتمكن المحكمة من بسط رقابتها بخصوص أجل الاستماع إلى الأجير الذي يجب ألا يتعدى أجل ثمانية أيام من تاريخ التبين من الخطأ. والمحكمة لما اعتبرت الفصل الذي تعرض له المطلوب فصلا تعسفيا لعدم احترام المادة 62 من مدونة الشغل للسبب المذكور أعلاه، تكون قد عللت قرارها تعليلا سليما ولم تخرق المقتضيات المحتج بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/48

2022/155

2022-02-08

إن المحكمة وفي إطار سلطتها التقديرية لتقييم شهادة الشهود وكذا الوقائع المعروضة عليها، والتي لا تخضع لرقابة محكمة النقض بشأنها إلا من حيث التعليل، اعتبرت أن سلوك المطلوب لا يشكل خطأ جسيما يبرر فصله عن العمل، وهي تكون بذلك قد أعملت مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 42 من مدونة الشغل، التي نصت على أنه تخضع لمراقبة السلطة القضائية القرارات التي يتخذها المشغل في إطار ممارسة سلطته التأديبية، إذ اعتبرت أنه كان على الطالبة احترام مبدأ التدرج في العقوبة، والوسيلة على غير أساس.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2186

2022/161

2022-02-08

إن الطاعنة وإن أدلت بما يفيد استدعاء المطلوب في النقض لجلسة الاستماع وبما يفيد إصدار مقرر الفصل، إلا أنها لم تدل بما يفيد احترامها لباقي الإجراءات، وفي غياب ذلك فإن المحكمة لا تنظر إلى الأخطاء المنسوبة للأجير إلا بعد أن يثبت لها احترام المشغلة لمسطرة الفصل، الأمر الذي يجعل الفصل الذي تعرض له الأجير مشوبا بالتعسف ويستحق عنه التعويض، وهو ما انتهى إليه القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3052

2022/292

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/224

2022/491

2022-04-12

الثابت من خلال وثائق الملف أن الطاعن قد تم إخباره من طرف المطلوبة في النقض بمقتضى أنه بعد توقيف جميع الحافلات السياحية بقرار إداري، أنه سيتم استدعاؤه للعودة للعمل فور تجديد الترخيص، وأن الطاعن لم يثبت استمرارية عمله لدى مشغلته بعد هذا التاريخ الى يوم منعه من الدخول الى العمل، وأن محضر المعاينة المدلى به لا يفيد هذه الاستمرارية، ليبقى بذلك غير مستحق لأجرته عن هذه الفترة، وهو ما انتهى اليه القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/492

2022/492

2022-04-12

الثابت من خلال عقد الشغل الرابط بين الطرفين أن المشغلة احتفظت للأجير بأقدميته، كما أن الثابت من خلال أوراق الأداء المدلى بها من طرفه أن أجرته تتضمن مجموعة من الاقتطاعات منها اقتطاع القرض واقتطاع عيد الاضحى، وأن المحكمة أثناء جوابها عن الاستئناف الفرعي لم تأخذ بعين الاعتبار عقد الشغل وأوراق الاداء المدلى بها من طرفه فيما يتعلق بأقدميته والأجرة الحقيقية الواجب اعتمادها لاحتساب التعويضات لتكون بذلك قد أهملت وسائل إثبات قانونية وعللت قرارها تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/819

2022/493

2022-04-12

الثابت من وثائق الملف، أن الطاعنة كانت مكلفة بإعداد دراسة للأثمنة وعرضها على المسؤول، وأن الخطأ الذي حصل في الدراسة، كان نتيجة اضافة كتابة الأرقام بالحروف أيضا، في تنسيق مباشر بين الكاتبة والمدير، دون عرض تلك الاضافة على المطلوبة، ولم يكن هناك خطأ في التقرير الأصلي المعد من طرف الطاعنة، الذي اقتصرت فيه على كتابة الأثمنة بالأرقام فقط، ولم تستعمل الحروف، والقاعدة أنه اذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر، ولما كان الخطأ ناتج عن اضافة كتابة الأثمنة بالحروف من طرف شخص اخر غير الطاعنة، فلا ينسب لها الخطأ، وأن المحكمة لما اعتبرت الطاعنة مسؤولة عن الخطأ، دون الأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي لحقت التقرير من طرف الكاتبة وتزكية المدير لتلك الاضافة، وعدم عرض تلك التغييرات عليها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1625

2022/494

2022-04-12

إن المشرع حدد من خلال المادة 62 شروط انجاز محضر الاستماع الى الأجير، منها ما جاء بالفقرة الثانية منها، التي توجب في حالة تحرير محضر الاستماع، وتوقيعه من الطرفين، أن تسلم نسخة منه الى الأجير، والثابت من وثائق الملف أن الطالب حضر جلسة الاستماع اليه، ووقع على محضر الاستماع اليه، الا أنه ليس هناك أي اشارة الى تسليمه نسخة منه، وهو ما يعد اخلالا بأحد شروط انجاز مسطرة الاستماع الى الأجير، فتعد بسبب هذا الخلل معيبة، والمحكمة المطعون في قرارها، لما ألغت الحكم الابتدائي الذي بنى مقرره على أساس وجود هذا الخلل، وخلصت الى أن مسطرة الفصل من الشغل سليمة، دون أن تبرز مدى تأثير ذلك الخلل على سلامة مسطرة الفصل من الشغل، تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم، وعللته تعليلا ناقصا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1723

2022/495

2022-04-12

الثابت من وثائق الملف وخاصة أوراق الأداء المدلى بها من طرف المشغلة، أنها تحمل صفة "عاملة مؤقتة" وهي تقوم مقام عقد العمل ، وهي تحمل بصمة الطالبة، كما أن الثابت بإقرار الطرفين بأن نشاط المطلوبة مرتبط بتصبير السمك، وبالتالي فهو عمل موسمي بطبيعته، مما يؤكد الطابع الموسمي للعمل ويجعل الدفع بالأمية بخصوص أوراق الأداء غير مؤسس، كما أن عمل المطلوبة يدخل في إطار حالات إبرام عقد العمل محدد المدة المشار إليها على سبيل الحصر في إطار المادة 16 من مدونة الشغل، لذلك فلا مجال للاحتجاج بتطبيق مقتضيات المادة 18 من مدونة الشغل التي تنص على إمكانية إثبات عقد الشغل بجميع وسائل الإثبات، وأن المحكمة بعدم جوابها على دفوع

الطالبة بهذا الخصوص وكذا طلب الاستماع إلى شهودها تكون قد ردتها ضمنيا، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا وغير خارق للمقتضيات القانونية المحتج بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1596

2022/499

2022-04-12

إن المطلوبة في النقض لم تدل بما يثبت تحريرها محضرا لجلسة الاستماع المنصوص عليه بالمادة 62 من مدونة الشغل، وأنها أدلت فقط بمحضر معاينة المفوض القضائي لجلسة الاستماع وهو لا يرقى الى درجة المحضر الواجب إنجازه من طرف المقاولة المشغلة طبقا لما تنص عليه مقتضيات المادة 62 المذكورة، وأن المحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت أن مسطرة الفصل التأديبي سليمة بالرغم من ثبوت عدم انجاز محضر الاستماع وفقا لما ذكر تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1448

2022/163

2022-02-08

إن المحكمة لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت مسطرة الفصل التأديبي غير سليمة لعدم تحديد تاريخ ارتكاب الأفعال بمقرر الفصل رغم أن التاريخ المذكور محدد بالاستدعاء، وأن الوثائق المتعلقة بمسطرة الفصل التأديبي مرتبطة ومتكاملة فيما بينها، وكذا لعدم تحديد تاريخ الاستماع بمقرر الفصل رغم أن المطلوب لم يتمسك بهذا الدفع وأن ذلك

غير منتج في النازلة ما دام لم يحضر لجلسة الاستماع، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/959

2022/364

2022-03-15

إن مبدأ التقاضي على درجتين ومبدأ الأثر الناشر للاستئناف موضوعا، يجيزان للأطراف ان يثيروا ما شاؤوا من الدفوع والملتمسات وخاصة ان الاستئناف ينشر الدعوى من جديد وبالتالي فان ملتمس الطالبة الرامي الى الاستماع لشاهد لم يتم الاستماع اليه خلال المرحلة الابتدائية يكون مؤسسا قانونا وان المحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك تكون خرقت القانون وقرارها جاء فاسد التعليل ويجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3053

2022/293

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها

على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3058

2022/294

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1096

2022/482

2022-04-05

الثابت من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض نفت وجود أية علاقة شغل بينها وبين الطالبة، و أن هذه الأخيرة باعتبارها الملزمة بإثبات علاقة الشغل، ومدة العمل، أحضرت شاهدين، إلا أنهما لم يستطيعا تأكيد اشتغالها لدى المطلوبة، والمحكمة، بما لها من سلطة في تقدير شهادة الشهود، والتي لا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل، لما اعتبرت الشهادة الأولى متناقضة، والثانية غير مثبتة

لعلاقة الشغل، وأن علاقة الشغل القانونية بين الطرفين، بقيت دون إثبات، يكون قرارها فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1252

2022/483

2022-04-05

إن المحكمة غير ملزمة بالجواب عن كل ما أثير أمامها من دفوع، إلا على ما له تأثير على قضائها، وأن عدم جوابها على تساؤلها حول بطاقة الدخول إلى العمل، وتمتعها بالعطل، هو رد ضمني له. ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه جاء معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1178

2022/485

2022-04-05

إن المحكمة لما أعملت تصريحات الشاهدان واعتبرتها مثبتة لعلاقة شغل مستمرة، بعد تقييمها في إطار سلطتها التقديرية، التي لا تخضع بشأنها لرقابة محكمة النقض إلا من حيث التعليل، ورتبت عن ذلك الآثار القانونية بالحكم للمطلوب في النقض بتعويضات عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربطه بالجهة الطالبة، والتي عجزت عن إقامة الدليل على أن هذا العقد يندرج ضمن الحالات الحصرية التي حددتها المادة 16 من مدونة الشغل لإبرام عقود شغل محددة المدة، يكون قرارها فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا وسليما وغير خارق لأي مقتضى.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/345

2022/147

2022-02-08

الثابت من وثائق الملف أن المشغلة تمسكت بطلب إجراء بحث لإثبات المغادرة التلقائية للعمل في مواجهة المطلوب بواسطة شهادة الشهود، والمحكمة المطعون في قرارها لما لم تجب على ملتمسها، وأيدت الحكم الابتدائي الذي رد الطلب المذكور بعلة عدم إدراج أسماء الشهود وعناوينهم بالملتمس، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه وخرقت القانون، مما يعرض قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/394

2022/150

2022-02-08

إن إثبات مدة العمل واستمراره يقع على عاتق الأجير، والثابت من وثائق الملف، أن الشهود المستمع إليهم، لم يستطيعوا تأكيد استمرار عمل المطلوب في النقض لدى الطالب طيلة المدة التي ادعاها في مقاله، وخلال أوقات العمل العادية، والقرار المطعون فيه لما اعتمد على هذه الشهادة للقول باستمرار العمل رغم ما شابها من غموض بشأن طبيعة علاقة الشغل، ومدتها، ورغم عدم دلالتها على استمرار علاقة الشغل، والعمل طيلة المدة التي أكدها المطلوب في النقض، يكون معللا تعليلا فاسدا، ومشوبا بخرق المقتضيات القانونية المستدل بها، وهو ما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/530

2022/151

2022-02-08

إن المحكمة لما بتت في النقطة القانونية لقرار الإحالة رغم صدور قرار بإعادة النظر فيه والتراجع عنه، وعدم قبول طلب الطعن بالنقض، وعدم اطلاعها عليه، معللة ما قضت به بكونها مقيدة بالنقطة القانونية التي اكتسبت قوة الشيء المقضي به، يكون قرارها معللا تعليلا فاسدا، ومشوبا بخرق القانون، وهو ما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/526

2022/152

2022-02-08

الثابت أن التعويض المحكوم به عن الفصل قد تم تحديده بناء على الثابت من مدة العمل والأجر، وأن ما تم الحكم به هو المستحق ويحل هذا التعليل محل التعليل المنتقد والقرار علل بشكل كاف ولم يخرق أي مقتضى من المقتضيات القانونية المحتج بها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1483

2022/275

2022-03-01

إن المحكمة خلصت إلى تأييد الحكم الابتدائي بشأن طبيعة العلاقة الرابطة بين الطرفين استنادا إلى ما تضمنه محضر المعاينة، وما جاء بالوسيلة من اعتماد القرار تعليل الحكم المستأنف الذي أخذ بشهادة الشهود خلاف الواقع، فهو غير مقبول، كما أن محكمة ثاني درجة تبنت علل الحكم الابتدائي بشأن الأجرة المعتمدة في احتساب التعويضات المستحقة، والمتمثلة في الحد الأدنى للأجر، أمام عجز المطلوب عن إثبات الأجرة التي ادعاها، و القرار فيما انتهى إليه كان معللا بما فيه الكفاية.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1773

2022/278

2022-03-01

إن تخلف الأجير عن حضور جلسة الاستماع، حسب الثابت من محضر الاستماع ومن محضر المعاينة، ولجوء المشغلة إلى مفتش الشغل في إطار الفقرة الأخيرة من المادة 62 من مدونة الشغل، يجعلها غير ملزمة بتسليمه نسخة من ذلك المحضر، طالما أن المطلوب لم يحضر ولم يجر جلسة الاستماع المقررة. والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت أن مسطرة الفصل التأديبي معيبة بسبب عدم تبليغ المطلوب نسخة من محضر الاستماع، ودون تعليل رفضها لطلب إجراء بحث، قصد التأكد من صحة الأخطاء المنسوبة له، يكون قرارها غير مرتكز على أساس وناقص التعليل، وبالتالي عرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1623

2022/281

2022-03-08

إن المحكمة غير ملزمة بإجراء بحث في الموضوع، إذا تبين لها وجه الفصل في الدعوى، وقد ثبت من خلال وقائع القضية، أن الطالب تغيب عن الشغل بدون مبرر مرتين متواليتين، مما يجعله في حكم المغادر لشغله تلقائيا، وأن المشغل غير ملزم بمتابعة الأجير من أجل الخطأ الجسيم، ولم يسبق له أن دفع بهذا السبب، وإنما تمسك بمغادرة الطالب لشغله، وهي الواقعة التي ثبتت للمحكمة من خلال جلسة البحث والوثائق المدلى بها بالملف، وهي لما خلصت إلى النتيجة التي بنت عليها قرارها، تكون قد عللته تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1626

2022/282

2022-03-08

إن حرية الإثبات تعني إمكانية إثبات علاقة الشغل بواسطة شهادة الشهود، لكن في حالة وجود عقد مكتوب، فينبغي أن يكون مطابقا للشكل المحدد بمقتضى المادة 15 من مدونة الشغل، وأن الطاعنة لما دفعت بكون عقد الشغل المبرم بينها وبين المطلوبة محدد المدة، فإنها لم تبرز توافر أي حالة من الحالات المنصوص عليها بالمادة 16 من مدونة الشغل، وأن المحكمة لما بنت قرارها على هذا الأساس، تكون قد طبقت القانون تطبيقا سليما، وعللته تعليلا كافيا، واحترمت حقوق الدفاع بردها على الدفوع المثارة من طرف الطالبة، فتكون الوسيلة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3064

2022/284

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3065

2022/285

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3066

2022/286

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3071

2022/287

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/3092

2022/288

2022-03-08

إن المحكمة لا تلجأ إلى البحث كإجراء من إجراءات التحقيق إلا إذا لم تتوفر لديها العناصر الكافية للبت في القضية، الشيء المنتفي في نازلة الحال، طالما أن محكمة النقض حسمت في النزاع وكيفت مغادرة المطلوب للعمل على أنها مبررة وأن الطالبة هي المسؤولة عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربط الطرفين، والمحكمة بعدم جوابها على ملتمس إجراء بحث تكون قد ردته ضمنيا، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1515

2022/289

2022-03-08

إن الإنذار بالرجوع إلى العمل، فضلا عن أنه لا يوجد بالملف ما يفيد توصل المطلوب في النقض به، ولا ما يفيد تغييره لعنوانه دون إعلامها بعنوانه الجديد في خرق للمادة 22 من مدونة الشغل، فإنه جاء لاحقا لتاريخ المنع من الدخول للعمل، وتكون بذلك المحكمة في غير حاجة لإجراء بحث لإثبات المغادرة التلقائية للعمل، والقرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1066

2022/145

2022-02-08

البيّن أن المطلوب لم يتوصل بالإنذار بالرجوع إلى الشغل إلا بعد رفع دعوى في الموضوع، والمحكمة لما اعتبرت الإنذار بالرجوع إلى الشغل، بمثابة دعوة جديدة إلى

التعاقد، تكون قد أعطت له الأثر المناسب لظروف النازلة، فيكون قرارها مبني على أساس واقعي صحيح، ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/2058

2022/146

2022-02-08

الثابت من وثائق الملف كما هي معروضة على محكمة الموضوع أن المطلوبة وجهت للطالب إنذارا بالرجوع إلى العمل رفض التوصل به، وذلك بعد تقديمه لدعواه أمام المحكمة الابتدائية وتوصلها بالاستدعاء، فيكون الإنذار المحتج به وبغض النظر عن منازعة الطالب في واقعة توصله به، غير منتج في النازلة، ويعتبر دعوة جديدة للتعاقد، يملك الأجير حق قبولها أو رفضها، والمحكمة، لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت الإنذار المذكور منتجا لآثاره القانونية رغم توجيهه بعد رفع دعوى الطالب، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/747

2022/264

2022-03-01

إن المطلوب في النقض، باعتباره مشغلا هو المكلف طبقا للمادة 370 من مدونة الشغل بمسك دفتر يسمى "دفتر الأداء"، وهو الملزم بتسليم الأجير وثيقة "ورقة الأداء" طبقا للمادة 371 من نفس المدونة، ويكون بذلك قادرا أكثر من الطالب باعتباره أجيرا على إثبات ما كان يصرفه لهذا الأخير من أجر، إلا أنه لم يدل بذلك، ولا بما يخالف ما حدده

الطالب من أجر، والمحكمة المطعون في قرارها، لما أقرت أن الطالب لم يثبت الأجرة المطالب بها وأيدت الحكم الابتدائي الذي اعتمد أجرة الحد الأدنى بعلة أن الأصل في الأجر هو الحد الأدنى ومن يدع خلاف الأصل عليه عبء الإثبات، مع أن المطلوب في النقض هو الملزم قانونا بذلك عملا بمقتضيات المادتين 370 و371 من مدونة الشغل أعلاه، تكون قد بنت قضاءها على تعليل فاسد وخرقت المقتضيات القانونية المحتج بها فكان قرارها معرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/799

2022/266

2022-03-01

إن الطالبة لم تدل بما يثبت استفادة المطلوب في النقض من علاوة الأقدمية ضمن الأجرة، والمحكمة لما احتسبت له التعويض عنها عن طيلة مدة العمل لم تخرق أي مقتضى قانوني، ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/334

2022/371

2022-03-22

البيّن أن الطاعن أدلى بمجموعة من أوراق أداء الأجر، مرفقة بمذكرة بيان أوجه الاستئناف، تجاهلتها المحكمة واعتمدت شهادة العمل والأجرة، مدلى بها من طرف

المطلوبة، على اساس أن الطاعن هو الذي أدلى بها، فتكون قد بنت قرارها على اساس مخالف للحقيقة، وعللته تعليلا فاسدا يوازي نعدمه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/335

2022/375

2022-03-22

البيّن ان المشغلة التمست اجراء بحث قصد الوقوف على ظروف إنهاء عقد الشغل الرابط بين الطرفين، وخاصة ان الثابت من وثائق الملف انها ادلت بمراسلة تدعومن خلالها الأجير- بعدما رفض الالتحاق للعمل بإحدى المدن - الى الإلتحاق بعمله بمدينة أخرى، وهو ما لم تبث فيه المحكمة المطعون في قرارها بالرغم مما له من تاثير على قضائها، فتكون قد اساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2022/1/5/2778

2022/377

2022-03-15

الثابت من وثائق الملف أن الطالبة تمسكت خلال مراحل الدعوى بكونها أبرمت عقدا مع الشركة المطلوبة وهو عقد يحمل توقيع الطرفين وطابعهما وهو ليس من العقود التي يشترط فيها المشرع الرسمية كما جاء بتعليل المحكمة، وان العقد المذكور ينص في فصله الأول على ان تلتزم الشركة المتعهدة (المطلوبة) بتوفير مستخدمين لوضعهم رهن إشارة زبنائها بمصانعهم. وان الثابت من الشهادة الصادرة عن هذه الأخيرة والخاصة بالمطلوب في النقض والتي تقر من خلالها بكونها وضعته رهن إشارة

الطالبة ومن تمة تكون هي المشغلة له. والمحكمة لما نحت خلاف ذلك تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/2052

2022/473

2022-04-05

إن الممثل القانوني للشركة اقر بجلسة البحث بعلاقة الشغل وبالمدة وبالأجرة الا انه افاد انها تشتغل بمنزله، وهي الواقعة التي اثبتت المطلوبة في النقض خلافها بشهادة الشاهد الذي صرح بأن المطلوبة في النقض تشتغل بالشركة، لتكون بذلك علاقة الشغل ثابتة بين الطرفين، اضافة الى أن الوسيلة لا تتضمن ماهي الوثائق التي ارفقتها بمذكرتها الجوابية، لتكون بذلك النتيجة التي انتهى اليها القرار المطعون فيه معللة تعليلا كافيا وغير خارقة لأي مقتضى قانوني .

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1705

2022/475

2022-04-05

المقرر أن الاستفادة من رخصة التغيب بسبب المرض، لا يبدأ أثرها الا من تاريخ تبليغ الشهادة الطبية للمشغل، والبيّن أن الطالب لم يعمل على تبليغ الشهادة الطبية للمطلوبة الا بعد انتهاء مدة رخصة التغيب بسبب المرض، فتكون مدة الغياب السابقة على هذا التاريخ غير مبررة، ويمكن اعتبارها بمثابة مغادرة تلقائية للشغل، والمحكمة لما

خلصت الى هذه النتيجة، وردت طلب اجراء بحث في الموضوع، تكون قد بنت قرارها على أساس سليم، وعللته تعليلا كافيا وسليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/2128

2022/480

2022-04-05

المقرر أنه لا يشترط توصل الأجير بمقرر الفصل بصفة شخصية، والبيّن أن أجل 48 ساعة المنصوص عليه قانونا تم احترامه لأن العبرة بتاريخ توجيه الطلب إلى المفوض القضائي، كما أن زوجة المطلوب رفضت التوصل وهو توصل قانوني، والمحكمة لما اعتبرت أن مسطرة الفصل غير سليمة لعدم تبليغ مقرر الفصل للأجير داخل الأجل القانوني وأنه لا يعتد بتبليغ القرار إلى زوجته لأن العبرة بالتوصل الشخصي، تكون قد خرقت المقتضى القانوني المحتج به وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1627

2022/354

2022-03-15

إن اشتغال الطالب حارسا وبستانيا، يعد أجيرا لدى المطلوب، وليس عاملا بالمنزل الذي يسري عليه القانون رقم 19. 12 المتعلق بالعاملات والعمال المنزليين، ذلك أن المادة الثانية من نفس القانون، ان كانت تعد العمل بالبستنة وحراسة البيت من مشتملات العمل المنزلي، فينبغي أن تكون مرتبطة بالعمل الأساسي الذي هو العمل بالبيت المنجز

لفائدة أسرة أو عدة أسر، في حين أن الطالب - في نازلة الحال - يشتغل حارسا وبستانيا بمحل غير معد لسكن الأسرة، وانما لاستقبال النزلاء من السياح، حسب ما جاء بمحضر المعاينة، والمحكمة بعدم مراعاتها لوسائل الاثبات المقدمة من طرف الطالب التي تفيد اشتغاله بدار للضيافة وليس بمنزل لسكن أسرة، واعتباره عاملا منزليا، رغم أنه ليس كذلك، حسب مقتضيات القانون رقم 19. 12، تكون قد بنت قرارها على اساس غير سليم، وعللته تعليلا فاسدا، يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1336

2022/458

2022-03-29

إن ما أثير من كون المحكمة صححت للمطلوب أقواله خلال جلسة البحث بشأن تاريخ بداية العمل يعتبر سببا جديدا لم يسبق إثارته أمام قضاة الموضوع لمعرفة رأيهم فيه، ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لاختلاط الواقع فيه بالقانون، فهو غير مقبول، والقرار فيما انتهى إليه كان معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/374

2022/461

2022-04-05

إن المحكمة لما ثبت لها أن الطاعنة غادرت عملها بناء على عدم استجابتها للإنذار بالرجوع للعمل المتوصل به من طرفها بصفة قانونية، يكون قرارها فيما انتهى اليه معللا تعليلا كافيا .

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/448

2022/361

2022-03-15

طبقا للفصل 345 من قانون المسطرة المدنية، يتعين أن تكون القرارات معللة، والثابت من وثائق الملف، أن الطالبة أثارت بمقتضى مذكرة بيان أوجه الاستئناف أن المطلوب في النقض قد توصل بأجرته حسب الثابت من كشوف الحساب المرفقة، وأن المحكمة لم تجب على هذه الدفوع رغم ما قد يكون لها من تأثير على قضائها، مما يكون معه القرار ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه، خارقا للمقتضيات المحتج بها، وعرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2022/1/5/1017

2022/466

2022-04-05

خلافا لما انتهى اليه القرار المطعون فيه كون الخطأ المنسوب للأجير والمتمثل في خيانة الامانة غير ثابت، فإن البيّن من خلال شهادة الشاهد وباعتباره المكلف بمراقبة العمال بواسطة الكاميرا والذي أفاد أن الأجير يقوم بوضع بعض مبالغ الطلبيات اليومية، والباقي يحتفظ به لنفسه، حيث يقوم بإدخال الطلبية بالحاسوب بشكل ناقص، ليكون بذلك القرار فيما انتهى اليه غير مرتكز على أساس ومعللا تعليلا فاسدا موازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1309

2022/136

2022-02-08

البيّن أن الطاعنة كانت محل عقوبة تأديبية من طرف مشغلتها وذلك بتوقيفها عن العمل لمدة ثمانية أيام، وأن محضر محاولة التصالح يفيد أنها كانت على علم بمدة التوقيف وكذا شهادة الشاهدين، وأن عدم التحاقها بعملها بعد انتهاء هذه المدة يجعلها في حكم المغادرة لعملها بصفة تلقائية، وأن محضر المنع المدلى به من طرفها لم ينجز إلا على الساعة الخامسة بعد الزوال وبعد تعرضها للتوقيف من طرف مشغلتها، والمحكمة بما نحت، يكون قرارها غير خارق لأي مقتضى قانوني ومعللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1328

2022/138

2022-02-08

إن إقرار الأجير أمام المحكمة بجلسة البحث أنه بعد اللقاء أمام مفتش الشغل رجع إلى عمله إلا أنه لم يثبت ذلك ليكون في حكم المغادر لعمله، والقرار بالنتيجة التي انتهى إليها جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1329

2022/139

2022-02-08

البيّن أن الطاعنين لا ينازعان في مذكراتهما كون المطلوب في النقض اشتغل مع والدهما، وأن هذه العلاقة استمرت مع ورثته من بعد، ومن بينهم الطاعنين باعتبارهما مشغلين ظاهرين لكون أحدهما هو من وجه إليه إنذار بالرجوع للعمل حسب إفادة الشهود المستمع إليهم، وبالتالي فإن صفتهما في الادعاء قائمة في الدعوى وأن المحكمة بعدم جوابهما عن هذا الدفع تكون قد ردته ضمنيا، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1994

2022/140

2022-02-08

إن المحكمة المطعون في قرارها اعتمدت على محضر الصلح أمام مفتش الشغل للقول بكون الأجير غادر عمله رغم أن وثائق الملف تدل على أنه التحق بعمله بعد إنذاره بالرجوع من طرف مشغلته، ليبقى بذلك الأجير قد أثبت التحاقه بعمله وبإقرار المشغلة بعد محضر محاولة التصالح الذي اعتمدته المحكمة للقول بمغادرته لعمله، في الوقت الذي كانت فيه المشغلة هي الملزمة بإثبات مغادرته لعمله، ليكون بذلك القرار فيما انتهى إليه غير مرتكز على أساس ومعللا تعليلا فاسدا موازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/679

2022/144

2022-02-08

البيّن أن الطاعن ولئن كان قد التحق بالعمل بعد الشفاء من إصابته بحادثة شغل، خلفت له عجزا بدنيا يعادل نسبة 45 بالمائة، فإنه رفض إنجاز العمل الموكول له، وهو سياقة الشاحنة، بعلة أن حالته الصحية لا تسمح له بذلك، دون أن يدلي بشهادة طبية تثبت عجزه عن القيام بالعمل المنوط به، وهو ما يعد معه مغادرا لشغله تلقائيا، وأن المحكمة لما خلصت إلى هذه النتيجة، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/983

2022/449

2022-03-29

طبقا للفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل، يقع على عاتق المشغل عبء الإثبات عندما يدعي مغادرة الأجير للعمل من تلقاء نفسه، والثابت من وثائق الملف، أنه فضلا عن أن الطالبة لم تدل بما يثبت ما ادعته من مغادرة تلقائية للعمل فإن المطلوب في النقض أدلى بمحضر معاينة يفيد منعه من الدخول إلى الميناء من طرف شرطة الميناء بناء على طلب كتابي من المشغلة، وأن هذا المنع تم بناء على طلب منها، وقبل توصله برسالة الرجوع إلى العمل، مما تنتفي معه واقعة المغادرة التلقائية للعمل، وتكون مطالبته بالرجوع إلى العمل لدى مفتش الشغل، دعوة جديدة للتعاقد له أن يقبلها أو يرفضها، ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1518

2022/451

2022-03-29

الثابت من وثائق الملف، أن ما أثاره الطاعن من أن البحث المجرى في النازلة أكد كون المطلوب في النقض كان مسيرا وحيدا للضيعة، وغير خاضع له، وأن العقد الرابط بينهما ليس عقد شغل بل هو عقد مقاولة، لم يسبق له التمسك به أو إثارته أمام قضاة الموضوع، ويكون بذلك ما أثاره من أن المحكمة لم تجبه على هذا الدفع هو خلاف الواقع، ويكون بذلك القرار المطعون فيه معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/417

2022/124

2022-02-01

إن أجل الثماني والأربعين ساعة المنصوص عليه في المادة 271 من مدونة الشغل يخص تبرير وإشعار كل أجير تعذر عليه الالتحاق بشغله بسبب مرض أو حادثة لمشغله، ولا يخص الأجل الممنوح للأجير من أجل الالتحاق بالعمل بعد توصله بالإنذار بالرجوع إلى العمل من طرف المشغل، ويبقى ما أثير من أن منحها أجل 24 ساعة فقط من أجل الالتحاق بالعمل مخالف لمقتضيات المادة 271 من مدونة الشغل، لا يستند على أساس، ومخالف للواقع، ويكون بذلك القرار المطعون فيه فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا، وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/949

2022/125

2022-02-01

إن العبرة في طلب الاستئناف هو بأسماء الأطراف الواردة بالحكم الابتدائي، وأن المحكمة المطعون في قرارها لم تجب عن المقال الإصلاحي الذي يخص اسم المستأنف عليه بالرغم مما له من تأثير على قضائها، مما تكون قد أساءت معه تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1606

2022/127

2022-02-01

الثابت من وثائق الملف أن المطلوبة في النقض تمسكت خلال جميع مراحل الدعوى بفصلها للطالب نتيجة الخطأ الجسيم ودفعت باحترامها لمسطرة الفصل التأديبي وأدلت رفقة مذكرتها الجوابية المدلى بها بالاستدعاء لجلسة الاستماع ومحضر جلسة الاستماع، وقرار بالفصل من العمل وهي الوقائع التي تثبت إنهاءها لعقد الشغل الذي يربطها بالطالب من جهتها، مما يكون معه القرار المطعون فيه قد حرف وقائع القضية لما اعتبر أنه قد غادر عمله بصفة تلقائية وجاء فاسد التعليل مما يوجب نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/832

2022/131

2022-02-01

البيّن أن تصريحات الشهود جاءت متكاملة بخصوص إثبات مدة العمل المدعى بها، على اعتبار أن الشاهد يصرح بالوقائع التي يعلمها، كما أن شاهد الطالب أكد واقعة اشتغال المطلوب لديه، وهو ما أخذته المحكمة بعين الاعتبار، فأعملت تصريحاتهم

واعتبرتها مثبتة لعلاقة شغل مستمرة، بعد تقييمها في إطار سلطتها التقديرية، التي لا تخضع بشأنها لرقابة محكمة النقض إلا من حيث التعليل، ورتبت عن ذلك الآثار القانونية بالحكم للمطلوب في النقض بتعويضات عن إنهاء عقد الشغل الذي كان يربطه بالطالب، يكون قرارها فيما انتهى إليه معللا تعليلا كافيا وسليما وغير خارق لأي مقتضى.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1352

2022/134

2022-02-01

إن المحكمة لما لها من سلطة تقديرية في تقييم الوقائع والحجج المعروضة عليها، والتي لا تخضع بشأنها لرقابة محكمة النقض إلا من حيث التعليل، اعتبرت عن صواب أن أوراق الأداء وتوصيل تصفية كل حساب، غير المنازع فيهما بطرق الطعن القانونية، أثبتت بداية اشتغال الطالبة لدى المطلوبة، كما اعتبرتها في حكم المغادرة لعملها لعدم استجابتها للإنذار الموجه لها، الذي توصلت به بواسطة زوجها، ولم تقم الدليل على ما تمسكت به من وجود نزاع بينهما، والقرار فيما انتهى إليه كان مؤسسا ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1036

2022/351

2022-03-15

إن المحكمة لما استندت فيما قضت به الى شهادة الشاهد رغم أنه شهد بواقعة مستحيلة استحالة مطلقة، وأن شهادته غير مطابقة لادعاءات الأجير نفسه، يكون قرارها منعدم التعليل، وعرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1061

2022/352

2022-03-15

إن الطالب ادعى تعرضه للسب والشتم من طرف المسؤول، وهو ما دفعه الى مغادرة العمل، معتبرا أن الأمر يتعلق بمغادرة اضطرارية، لكن الشاهدة أن كانت قد أكدت واقعة حصول مشادة كلامية بين الطالب والمسؤول، غادر على إثرها الطالب العمل مباشرة، ولم يلتحق بالشغل من بعد، ولم يثبت أن تلك المشادة الكلامية وصلت الى درجة السب والشتم، فانه يتعذر وصف تلك الواقعة بأنها مغادرة اضطرارية لمجرد حدوث مشادة كلامية، وأن المحكمة لما قضت على هذا الأساس تكون قد بنت قرارها على اساس سليم، وعللته تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1064

2022/353

2022-03-15

إن بالدفع بكون الأجير أصبح يشتغل مع شركات خاصة تتعاقد معها بموجب صفقات لمراقبة الغابة من الحرائق، دون أن تدلي بأي وثيقة تفيد ذلك، فلا يقبل ادعاء وجود

علاقة شغل مع طرف أخر غير معروف، والمحكمة بعدم جوابها عن هذا الدفع، تكون قد ردته ضمنيا، وجاء قرارها معللا تعليلا سليما وكافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/760

2022/442

2022-03-29

إن المحكمة لما اعتبرت أن عقد الشغل الذي يربط الطالب بالمطلوبة انتهى بانتهاء الشغل الذي كان محلا له، لاسيما وأن بنود العقد لا تتضمن التزام هذه الأخيرة بتشغيله بعد انتهاء المهمة المتعاقد من أجلها، تكون قد ردت ضمنيا دفع الطالب المتعلق بما تضمنه محضر المعاينة لعدم جدواه، وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا ومرتكزا على أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/260

2022/109

2022-02-01

إن المحكمة غير ملزمة بإجراء بحث ما دام قد ثبت لديها من وثائق الملف ما يسمح لها بالبت في النزاع، ذلك أن الطاعنة لم تدل بما يفيد علم المطلوبة في النقض كون الشواهد المدلى بها من طرفها لتبرير غيابها هي مفبركة وكون الشخص الذي سلمها هذه الشواهد غير مؤهل لتسليمها، ليبقى بذلك الفصل الذي تعرضت له الأجيرة مشوبا بالتعسف تستحق عنه التعويض، وهي النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1926

2022/115

2022-02-01

إذا كان الفصل 375 من قانون المسطرة المدنية، قد أجاز إمكانية الطعن بإعادة النظر ضد قرارات محكمة النقض غير المعللة، فإن ما يقصده المشرع في هذا الشأن هو الحالة السلبية التي تتجلى في عدم الجواب على دفع أثير بعدم القبول أو عدم الجواب على وسائل الطعن أو بعضها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1222

2022/248

2022-02-22

لئن كان تقييم شهادة الشهود يخضع للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع، فإن لمحكمة النقض الرقابة على ذلك من حيث التعليل، والثابت في الملف أن شاهد المطلوب أفاد أنه يعلم أن هذا الأخير يعمل لدى الطالبة دون الإشارة إلى كون عمله قار ومستمر، والمحكمة لما أخذت بهذه الشهادة واعتبرتها منتجة في الدعوى، دون الاستماع إلى شهود الطالبة التي نازعت في طبيعة عمل المطلوب لديها وتمسكت بصفته كعامل مؤقت، وطعنت في تصريحات الشاهد، ودون إجراء بحث في النازلة، استجابة لملتمس الطالبة، يكون قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه وبالتالي عرضة للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1491

2022/252

2022-02-22

إن المحكمة لما اعتبرت مسطرة الفصل التأديبي معيبة لعدم إثبات الطالبة توجيهها نسخة من مقرر الفصل إلى العون المكلف بتفتيش الشغل، لاسيما وأن الملف ظل خاليا من الإشعار بالتوصل المضمن في سجل المراسلات، عكس ما تمسكت به الطاعنة، إذ لا يكفي الاحتجاج بالمراسلة المتضمنة لشخص مفتش الشغل كمرسل إليه، ما دام لم يتم إرفاقها بما يفيد توجهيها فعلا إليه وتوصله بها، يكون قرارها فيما انتهى إليه مرتكزا على أساس ومعللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2795

2022/253

2022-03-01

إن العبرة بالسبب المباشر لإنهاء العلاقة الشغلية، وأن الثابت من وثائق الملف أن المطلوب وجه للطالبة إشعارا بفسخ عقد الشغل، يفيد فصلها عن العمل نتيجة الخطأ الجسيم المتمثل في ترك العمل بدون مبرر، مما يؤكد أن المطلوب أنهى عقد الشغل الذي يربطها بالطالبة نتيجة ذلك، وبالتالي لا مجال للدفع بالمغادرة التلقائية للعمل في مواجهتها، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، واعتبرت واقعة المغادرة التلقائية ثابتة في مواجهتها لعدم استجابتها للإنذار بالرجوع للعمل، وذلك بعد تقديمها لدعوى الفصل تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه وخرقت القانون، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/1981

2022/259

2022-03-01

الثابت من وثائق الملف أنه تمسك بعدم استدعائه بصفة شخصية لجلسة البحث وعدم إشعاره لتقديم شهوده طبقا لما تنص عليه مقتضيات الفصل 72 من قانون المسطرة المدنية، كما أن الملف خال مما يفيد استدعاءه بصفة قانونية لجلسة البحث وأن الإشارة بمحضر الجلسة إلى تخلفه عن الحضور رغم سابق الإمهال، بغض النظر عن مدى وجود ما يثبت هذا الإمهال، لا يقوم مقام التوصل بصفة قانونية ولا يعفي المحكمة من استدعاء الطالب وفقا للقانون، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك، تكون قد خرقت المقتضى القانوني المحتج به وعللت قرارها تعليلا فاسدا يوازي انعدامه، مما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/770

2022/443

2022-03-29

المقرر أن المحكمة لا تأمر بإجراء بحث إلا إذا كانت لا تتوفر على العناصر الكافية للبت في القضية، والبيّن أن الشاهدة التي تمسك الطالب بالاستماع إليها لإثبات واقعة رجوعه للعمل بعد توصله بالإنذار سبق الاستماع إليها خلال المرحلة الابتدائية، وجاءت شهادتها غير منتجة لأنها مبنية على السماع إذ صرحت أنها سمعت داخل الشركة بأنه توصل بالإنذار أثناء الشهادة الطبية ورجع للعمل إلا أن المشغل قام بفصله، والمحكمة بما نحت عن صواب يكون قرارها معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/916

2022/446

2022-03-29

إن محضر المعاينة المنجز من قبل المفوضة القضائية، تضمن تصريح مدير الشركة لها بعد تعريفه بصفتها وموضوع مهمتها، أن المطلوب في النقض لا يمكنه مزاولة عمله بالشركة نظرا لأن رب العمل أعطاه تعليمات بعدم السماح له بالعمل في الشركة، مما تعذر معه على المطلوب في النقض الالتحاق بمقر عمله، وهو بذلك لم يتضمن أي استجواب، ولا أي تجاوز لمهام المفوض القضائي، فتكون بذلك المحكمة قد طبقت القانون تطبيقا سليما، وعللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/978

2022/447

2022-03-29

إن المحكمة لم تستند في ما قضت به من عدم ثبوت الخطأ الجسيم في حق المطلوب في النقض، فقط على عدم حصول ضرر للطالبة، وعدم وجود مساءلة جنائية أو مدنية ضده، وإنما بنت قضاءها على ما صرح به ممثل الطالبة خلال جلسة البحث، من " أن الملفات المزعوم وجود نقص في وثائقها لا توجد بمكتب المهندس الخاص، بل في متناول جميع مستخدمي الشركة، وأن الخطأ المنسوب له لم يلحق بها أي ضرر، وأنه أراد أن يتخذ الاحتياط قبل أن تقع في مشكل، وحماية لنفسه " فتكون بذلك قد عللت قرارها تعليلا كافيا وسليما، ولم تخرق أي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2785

2022/423

2022-03-29

البيّن أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن نشاطه توقف وتعرض للإغلاق تطبيقا للمرسوم الحكومي الذي قرر إعلان حالة الطوارئ الصحية بالبلاد بسبب جائحة كورونا منذ 2020/03/24، وأن المحكمة عللت قرارها بكون الحكومة أعلنت التخفيف من الحجر الصحي ابتداء من 2020/06/24، وأن مختلف المؤسسات فتحت أبوابها واستعادت نشاطها، وأنه كان على الطالب إشعار مستخدميه بالالتحاق بالعمل، دون التأكد من الأنشطة المعنية بهذا التخفيف ودون التأكد من أن الأمر يخص النشاط الذي يمارسه الطالب كفندق، مما يجعل قرارها فاسد التعليل الموازي لانعدامه، ويعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2786

2022/424

2022-03-29

البيّن أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن نشاطه توقف وتعرض للإغلاق تطبيقا للمرسوم الحكومي الذي قرر إعلان حالة الطوارئ الصحية بالبلاد بسبب جائحة كورونا منذ 2020/03/24، وأن المحكمة عللت قرارها بكون الحكومة أعلنت التخفيف من الحجر الصحي ابتداء من 2020/06/24، وأن مختلف المؤسسات فتحت أبوابها واستعادت نشاطها، وأنه كان على الطالب إشعار مستخدميه بالالتحاق بالعمل، دون التأكد من الأنشطة المعنية بهذا التخفيف ودون التأكد من أن الأمر يخص النشاط الذي يمارسه الطالب كفندق، مما يجعل قرارها فاسد التعليل الموازي لانعدامه، ويعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2789

2022/425

2022-03-29

إن المحكمة المطعون في قرارها لم تخرق مقتضيات الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية، وأنها قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وتصديا الحكم بعدم قبول الدعوى لتوجيهها ضد غير ذي صفة بعدما تبين لها أن الأمر يتعلق بشخص معنوي وليس بشخص طبيعي، إذ أن الثابت من وثائق الملف أن عقد الشغل تم إبرامه بين الطالب والشركة التي فوت لها تسيير المقهى والمطعم مكان العمل، إلا أن الأجير أقام دعواه ضد المطلوبة الأولى بصفة شخصية، لذلك فهي غير مقبولة، وهذا التعليل المستمد من وثائق الملف يحل محل التعليل المنتقد بهذا الخصوص، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/2793

2022/426

2022-03-29

إن المحكمة المطعون في قرارها لم تخرق مقتضيات الفصل 3 من قانون المسطرة المدنية، وأنها قضت بإلغاء الحكم الابتدائي وتصديا الحكم بعدم قبول الدعوى لتوجيهها ضد غير ذي صفة بعدما تبين لها أن الأمر يتعلق بشخص معنوي وليس بشخص طبيعي، إذ أن الثابت من وثائق الملف أن عقد الشغل تم إبرامه بين الطالب والشركة التي فوت لها تسيير المقهى والمطعم مكان العمل، إلا أن الأجير أقام دعواه ضد المطلوبة الأولى بصفة شخصية، لذلك فهي غير مقبولة، وهذا التعليل المستمد من

وثائق الملف يحل محل التعليل المنتقد بهذا الخصوص، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/801

2022/427

2022-03-29

إن المحكمة لما اعتبرت أن عبء إثبات واقعة الحضور في الوقت المحدد للعمل والمنع منه يقع على الأجير، وأن محضر المعاينة المدلى به من طرفه، لم يتضمن ساعة إجراء المعاينة، مما يعزز دفع المشغلة بكون واقعة الحضور إلى مقر الشركة تمت في غير الوقت المحدد للشغل، وأن عدم السماح له بالالتحاق بالعمل وقت حضوره لا يعتبر فصلا من العمل بل مغادرة تلقائية، تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا، وسليما، ولم تخرق المقتضى القانوني المستدل به، والوسيلة المثارة على غير أساس.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/809

2022/428

2022-03-29

طبقا للمادة 18 من مدونة الشغل يمكن إثبات عقد الشغل بجميع وسائل الإثبات، وأن الثابت من وثائق الملف، أن الطاعنة أدلت بعقد شغل لإثبات ارتباطها بالمطلوبة في النقض بعلاقة شغل، نازعت فيه هذه الأخيرة لعدم توقيعها ومصادقتها عليه، وأن المطلوبة في النقض لم تنف اشتغال الطالبة لديها سواء من خلال مقال الاستئناف أو من خلال محضر المعاينة المدلى به، وأكدت أنها كانت في فترة اختبار، وغادرت

العمل تلقائيا، والمحكمة المطعون في قرارها، لما اعتبرت أن الطالبة عجزت عن إثبات وجود علاقة شغل بينها وبين المطلوبة في النقض رغم اعتراف هذه الأخيرة باشتغالها لديها، ولم تستجب لطلب إجراء بحث، وتمكينها من إثبات أنها اشتغلت فعليا لديها، يكون قرارها معللا تعليلا فاسدا موازيا لانعدامه، ومشوبا بخرق المقتضى القانوني المحتج به، وهو ما يعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/1727

2022/429

2022-03-22

المقرر أن شهود الأجير مقدمون في الإثبات على شهود المشغل، وأن الثابت أن شهود الطالب أثبتوا تخصصه فقط في السياقة دون باقي الأعمال، وأن شهود المشغل المستمع إليهم إستئنافيا ولئن أكدوا أنه يقوم أحيانا وبشكل عرضي بشحن السلع وإفراغها من الشاحنة، فإن ذلك لا يعني أنه يقوم بذلك بشكل مستمر، ومن ثمة يبقى تكليفه بأعمال الشحن والتفريغ وهي أعمال شاقة تختلف مع عمله الأصلي، فيكون رفضه ذلك ومغادرته على إثر ذلك هي مغادرة اضطرارية وليست تلك المنصوص عليها بالمادة 63 من مدونة الشغل، والمحكمة لما نحت خلاف ذلك تكون قد أساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 1733/5/1/2021

2022/430

2022-03-29

الثابت أن الطالبة التمست اجراء بحث قصد التحقق من واقعة المغادرة التلقائية وظروف انهاء عقد الشغل، باعتبارها واقعة مادية يمكن اثابتها بكافة وسائل الاثبات، والمحكمة لما رفضت الطلب المذكور تكون قد اساءت تعليل قرارها وعرضته للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/944

2022/438

2022-03-29

طبقا للفقرة رقم 06 من المادة الثالثة من مدونة الشغل، المتعلقة بمجال تطبيق مدونة الشغل، قد جاءت صريحة بشان خضوع بوابي البنايات المعدة للسكنى الى مقتضيات القانون الأساسي المتمثل في ظهير 1977/10/08 المتعلق بتعهد البنايات وتخصيص مساكن للبوابين في البنايات المعدة للسكنى، ما لم يتضمن مقتضيات أقل فائدة مما هو منصوص عليه بمدونة الشغل، فتكون هذه الفئة من الأجراء غير مستثناة من مجال تطبيق مدونة الشغل، بخلاف عمال المنازل الذين يتولون بالإضافة الى خدمة شؤون البيت القيام بأعمال الحراسة، الذين صدر بشأنهم، تطبيقا لمقتضيات المادة الرابعة من مدونة الشغل، القانون رقم 19.12 المتعلق بالعاملات والعمال المنزليين بتاريخ 2016/08/22، الذي استثنى صراحة بموجب الفقرة الثانية من المادة الأولى منه، البوابون في البنايات المعدة للسكنى من مجال تطبيقه، والمحكمة بعدم تمييزها بين هاتين الفئتين من الأجراء رغم اختلاف الاطار القانوني الذي تخضع له كل فئة منهما، واستندت في تعليل قرارها الى طبيعة العمل المتمثل في الحراسة، دون التمييز بين حراسة المنزل المعد لسكنى الأسرة، وحراسة العمارة المعدة لسكنى مجموعة من العائلات، تستقل كل عائلة بسكنى خاصة بها، تكون قد بنت قرارها على أساس غير سليم، مما يعرض القرار للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/1/5/572

2022/441

2022-03-29

الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة التمست من خلال مذكرة بيان أوجه الاستئناف إجراء بحث لإثبات المغادرة التلقائية للعمل في مواجهة المطلوبة والاستماع إلى شهودها، كما أدلت بنسخة من بطاقة التعريف الوطنية المتعلقة بشاهدها، إلا أن المحكمة المطعون في قرارها بتت في النازلة دون إجراء بحث ودون الجواب على ملتمس الطاعنة بهذا الخصوص، مما يعتبر خرقا لحقوق الدفاع ويجعل قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه ويتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2021/2/6/14139

2022/67

2022-01-19

إن المحكمة لما ثبت لها أن الخبير المنتدب من طرفها حدد مجموع العقابيل وتقيد بالضوابط والمقاييس الموضوعية المتعلقة بتحديد نسب العجز الواردة بمرسوم 1985/1/14 سواء فيما يخص نسبة العجز الجزئي الدائم أو درجة الآلام أو التشويه واعتمدتها في تحديد التعويض المستحق للمطالب بالحق المدني تكون قد اعتبرتها موضوعية، فجاء بذلك قرارها معللا تعليلا سليما والوسيلة غير مؤسسة.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/222

2016/26

2016-01-07

المقرر أن تمسك المشغلة بالمغادرة التلقائية للعمل يقع عليها عبء إثباتها عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 63 من مدونة الشغل، والمحكمة لما ثبت لها صحة ما تمسكت به المشغلة استنادا الى شهادة شهود لم تكن محل أي طعن أن الأجير غادر عمله رفقة باقي زملائه إثر خلاف بشأن الزيادة في الأجور ولم يستجب لدعوة أحد الشهود من أجل العدول عن موقفه وهو ما لم تكن معه المطلوبة ملزمة بإنذاره بالرجوع إلى العمل، يجعل القرار سليما وخلصت إلى أن الأمر في النازلة مغادرة لا طردا يكون قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2014/1/5/1363

2016/29

2016-01-07

إن القرار الاستئنافي المطعون فيه لما اعتبر أن صور أوراق الأداء المدلى بها من طرف المشغلة لا تشمل مدة العمل، دون أن يناقش نسخ اوراق الأداء التي تشير الى مكافأة الاقدمية الى جانب باقي المكونات المعتمدة في الأجر، ودون أن يجيب عن الدفع بالتقادم المثار من طرف المشغلة والمنصوص عليه في المادة 395 من مدونة الشغل، مع ما قد يترتب عن ذلك من آثار قانونية، يكون ما انتهى اليه فاسد التعليل وخارق للمقتضى المستدل به.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/872

2015/30

2015-12-24

لما كان الاستئناف ينشر الدعوى من جديد، فإن إجراء بحث لتمكين الأطراف من ادعاءاتهم ودفوعهم بما لديهم من حجج وشهود يتعلق بصيانة حقوق الدفاع عملا بالفصل 71 من ق.م.م و 754 من ق.ل.ع، وان عدم مناقشة محكمة الاستئناف لطلب إجراء بحث والرد عليه يجعل قرارها المطعون فيه ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/13

2016/33

2016-01-07

لما كان الثابت من محضر المعاينة المنجز من طرف المفوض القضائي بطلب من المشغلة، أن الخطأ المنسوب للأجير قد تم التبين منه، بنفس التاريخ، فإن الاستماع للطاعن كون قد تم خارج أجل الثمانية أيام المحددة بالمادة 62 أعلاه. والقرار المطعون فيه لما اعتبر أن مسطرة فصل الأجير من عمله كانت سليمة دون أن يجيب على دفوع الطاعن التي تشبث فيها بخرق المواد 62 ، 63 ، 64 من مدونة الشغل يكون قد علل ما قضى به تعليلا فاسدا وغير مرتكز على أساس قانوني سليم و يتعين نقضه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/17

2016/34

2016-01-07

خلافا لما يزعمه الطاعن فإن شهود المطلوب في النقض المستمع إليهم ابتدائيا، أكدا أن العلاقة الشغلية ثابتة ومستمرة بين الطاعن والمطلوب في النقض طيلة أربعة عشر سنة، انسجاما مع ما جاء بالمقال الافتتاحي للمدعي، وهو ما اعتمده الحكم الابتدائي و أيده في ذلك القرار المطعون فيه وعن صواب، على أساس أن شهود إثبات العلاقة الشغلية واستمراريتها التي يبقى الأجير هو الملزم بإثباتها، تبقى مقدمة على شهود النفي، وأن ذلك يغني المحكمة عن الرد على ما أدلى به الطاعن من وثائق التي لا تنفي العلاقة الشغلية و استمراريتها، مما يبقى معه القرار المطعون فيه معللا تعليلا سليما.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/1282

2016/35

2016-01-07

لما كان المشغل هو الملزم بإثبات مغادرة الأجير لعمله تلقائيا وفق مقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل فإن شهادة الشاهد التي لم تكن محل منازعة وإقرار الطاعن نفسه بجلسة البحث بما جاء فيها، يعتبر كافيا لإثبات مغادرته التلقائية للعمل، والقرار المطعون فيه فيما انتهى إليه يبقى معللا تعليلا سليما والوسيلة لا سند لها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/1283

2016/36

2016-01-07

لما كان المشغل هو الملزم بإثبات مغادرة الأجير لعمله تلقائيا وفق مقتضيات المادة 63 من مدونة الشغل فإن شهادة الشاهد التي لم تكن محل منازعة، تعتبر كافية لإثبات مغادرته التلقائية للعمل، والقرار المطعون فيه فيما انتهى إليه يبقى معللا تعليلا سليما والوسيلة لا سند لها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم : 2717/5/1/2015

2016/103

2016-01-14

المقرر أنه في غير الحالات الواردة في المادتين 16 و17 من مدونة الشغل فإن عقد الشغل يعتبر عقدا غير محدد لمدة، والمحكمة لما تبين لها أن عقد الشغل المبرم بين الطاعنة والمطلوبة في النقض لا يوافق أية حالة من الحالات الواردة في المادتين أعلاه واعتبرته عقدا غير محدد المدة تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/2718

2016/104

2016-01-14

المقرر أنه في غير الحالات الواردة في المادتين 16 و17 من مدونة الشغل فإن عقد الشغل يعتبر عقدا غير محدد لمدة، والمحكمة لما تبين لها أن عقد الشغل المبرم بين الطاعنة والمطلوبة في النقض لا يوافق أية حالة من الحالات الواردة في المادتين أعلاه واعتبرته عقدا غير محدد المدة تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/706

2016/107

2016-01-19

لما كان الاستئناف ينشر الدعوى من جديد، فإن إجراء بحث لتمكين الاطراف من ادعاءاتهم ودفوعهم بما لديهم من حجج وشهود يتعلق بصيانة حقوق الدفاع عملا بالفصل 471 من ق م م و754 من ق ل ع وأن عدم مناقشة محكمة الاستئناف لطلب إجراء بحث والرد عليه، يجعل قرارها المطعون فيه ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/871

2016/108

2016-01-19

إن القرار الاستئنافي لما اعتبر أن المشغلة لم تثبت واقعة المغادرة التلقائية للأجير، في حين أن هذا الأخير أثبت واقعة المنع من الالتحاق بالعمل وذلك بشهادة الشهود المستمع اليهم ابتدائيا، ورتب الآثار القانونية عن ذلك، يكون ما انتهى اليه معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2014/1/5/358

2016/109

2016-01-19

إن المحكمة المطعون في قرارها لما اعتبرت الطاعن مغادرا للعمل بصفة تلقائية بناء على ما راج بجلسة البحث وشهادة الشهود، ولا يجدي الطاعن القول بأنه لم يتوصل بأي إشعار من المشغلة من أجل الالتحاق بالعمل لأن ذلك ليس شرطا لإثبات المغادرة التلقائية، التي يمكن إثباتها بكافة وسائل الإثبات مما يبقى معه القرار المطعون فيه مؤسسا ومعللا تعليلا سليما وغير خارق لأي مقتضى.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/2715

2016/101

2016-01-14

المقرر أنه في غير الحالات الواردة في المادتين 16 و17 من مدونة الشغل فإن عقد الشغل يعتبر عقدا غير محدد لمدة، والمحكمة لما تبين لها أن عقد الشغل المبرم بين الطاعنة والمطلوبة في النقض لا يوافق أية حالة من الحالات الواردة في المادتين أعلاه واعتبرته عقدا غير محدد المدة تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/2716

2016/102

2016-01-14

المقرر أنه في غير الحالات الواردة في المادتين 16 و17 من مدونة الشغل فإن عقد الشغل يعتبر عقدا غير محدد لمدة، والمحكمة لما تبين لها أن عقد الشغل المبرم بين الطاعنة والمطلوبة في النقض لا يوافق أية حالة من الحالات الواردة في المادتين أعلاه واعتبرته عقدا غير محدد المدة تكون قد عللت قرارها تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/9/6/21295

2020/270

2020-02-25

لئن كان انعدام التعليل سببا للطعن بإعادة النظر استنادا على المادة 563 من قانون المسطرة الجنائية، فإن المقصود به هو الحالة السلبية التي لم يقع فيها الجواب بالمرة على وسائل النقض أو على جزء منها.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/12/6/22547

2020/827

2020-09-15

إن المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به تكون قد تبنت علله وأسبابه والذي استند فيها إلى إقرار الطاعن تمهيديا بكونه اعتاد سرقة مبالغ مالية تخص مشغله منذ ثلاثة أشهر الشيء الثابت من تفريغ محتوى القرص المدمج لكاميرا المراقبة، تكون قد استعملت سلطتها في تقييم الأدلة والحجج المعروضة عليها ولا رقابة عليها في ذلك من طرف محكمة النقض إلا فيما يخص التعليل، وأبرزت العناصر التكوينية للفعل موضوع المتابعة من إقدام الطاعن على الاستحواذ على المبالغ المالية الخاصة بمشغله والقيام بتبديدها، وأن المحكمة غير ملزمة بإعادة تكييف الوقائع مادام ثبت لديها توفر العناصر التكوينية للجنحة موضوع المتابعة، مما جاء معه قرارها معللا تعليلا كافيا وسليما من الناحيتين الواقعية والقانونية.

.....

الوجيز في نماذج تعليل القرارات القضائية المستساغة في مادة الشغل

المجموعة الثانية

إعداد مصطفى علاوي المستشار
بمحكمة الاستئناف بفاس

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2014/1/5/1261

2015/384

2015-02-05

إن ما أثارته الطالبة بخصوص عدم احترام مسطرة الصلح التمهيدي المنصوص عليها في المادة 41 من مدونة الشغل، فإن هذا الأجراء يعتبر اختياريا، وليس إلزاميا، غاية المشرع منه هي الحصول على تعويض الضرر بأسرع السبل وفي أقرب الآجال، ومادام المطلوب وبقية الأجراء فضلوا اللجوء الى المحكمة للمطالبة بالتعويضات عن الضرر وتوابعه، فلا ضير في ذلك، ويبقى ما خلص اليه القرار الاستئنافي المؤيد للحكم الابتدائي معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2013/1/5/2162

2015/523

2015-02-25

إن المشرع لم يرتب أي جزاء عن عدم احترام مسطرة التصريح بالمرض المهني طالما أن مسطرة التصريح تظل مجرد وسيلة لاعلام المشغلة بالحادثة أو المرض كي يصل الضحية إلى الحصول على التعويض عن الحادثة أو المرض وهو ما تحقق من خلال لجوء المدعي إلى المطالبة مباشرة من المحكمة بالتعويضات المستحقة عن المرض، إضافة الى تعليلها: "بأن مرض السيليكوز من الأمراض التي لا تظهر

أعراضها إلا بعد مدة غير يسيرة من مغادرة العمل، وأن الشركة المشغلة لم تدل بما يفيد أنها أخضعت الضحية لفحص نهاية الخدمة للتأكد من خلوه من الأمراض المهنية خاصة مرض السيليكوز لكونها هي الملزمة بذلك وليس الضحية، وأن مسؤوليتها تظل قائمة مادام ان الأجير ظل معرضا للخطر منذ مغادرته للشركة المشغلة ".

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2015/1/5/100

2015/1759

2015-09-10

إن التعويض عن فقدان الشغل لم تصدر المقتضيات المنظمة له إلا بمقتضى القانون 03-14 المغير والمتمم للظهير الشريف رقم 1-72-184 بتاريخ 1972/7/27 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي والذي تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 6290 بتاريخ 2014/9/11 ودخل حيز التنفيذ ابتداء من اليوم الأول من الشهر الثالث الموالي لتاريخ نشره مما يعني أن المطالبة به لم تكن ممكنة في النازلة التي انتهت فيها العلاقة الشغلية سنة 2012 أي قبل صدور القانون المذكور فضلا عن أن هذه المطالبة تقدم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا إلى المحكمة عملا بمقتضيات الفصل 46 مكرر ثلاث مرات من القانون المشار إليه. وهذا التعليل المستمد من الوقائع الثابتة بالملف يحل محل التعليل المنتقد مما يجعل القرار سليما فيما قضى به من رد الطلب.

.....

ظهير شريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 جمادى الثانية 1392(27 يوليوز 1972) يتعلق بنظام الضمان االجتماعي

كما تم تعديله:

الباب الرابع المكرر: التعويض عن فقدان الشغل

- تم إضافة الباب الرابع المكرر أعلاه، بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم 03.14،

الفصل 46 المكرر

يخول التعويض عن فقدان الشغل للمؤمن له الذي يستوفي الشروط التالية:

- أن يكون قد فقد شغله بكيفية لا إرادية؛

- أن يثبت توفره على فترة للتأمين بنظام الضمان الاجتماعي ال تقل عن 780 يوما

خالل السنوات الثالث السابقة لتاريخ فقدان الشغل، منها 260 يوما خلال الإثني عشر شهرا

السابقة لهذا التاريخ. ولا تدخل في احتساب هذه المدة الأيام المسجلة برسم التأمين الاختياري المنصوص عليه في الفصل 5 أعلاه؛

- أن يكون مسجلا كطالب للشغل لدى الوكالة الوطنية إلنعاش التشغيل والكفاءات؛

- أن يكون قادرا على العمل.

الفصل 46 المكرر مرتين

يمنح التعويض عن فقدان الشغل لمدة ستة (6) أشهر تبتدئ من اليوم الموالي لتاريخ فقدان الشغل.

يمكن للمؤمن له أن يستفيد من جديد من التعويض المذكور إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في الفصل 46 المكرر.

في حالة وفاة مؤمن له مستفيد من التعويض عن فقدان الشغل، يصرف مبلغ التعويض المستحق له غير المدفوع له في تاريخ وفاته، لذوي حقوقه، وفق الشروط المنصوص عليها

في الفصل 45 أعلاه.

يساوي مقدار التعويض عن فقدان الشغل 70% من الأجر الشهري المتوسط المصرح

به لفائدة األلجير خلال الستة وثالثين شهرا الأخيرة التي تسبق تاريخ فقدان الشغل، دون أن يتجاوز هذا المقدار الحد الأدنى القانوني للأجر.

الفصل 46 المكرر ثالث مرات

يجب إيداع طلب التعويض عن فقدان الشغل لدى الصندوق الوطني للضمان

الاجتماعي، تحت طائلة سقوط الحق، داخل أجل الستين يوما لليوم الأول من فقدان الشغل،

ماعدا في حالة قوة قاهرة.

الفصل 46 المكرر أربع مرات

يتعين على المؤمن له الذي حصل على عمل خلال الستة (6) أشهر المستحق عليها

التعويض عن فقدان الشغل، أن يخبر بذلك كتابة الصندوق للضمان االجتماعي داخل أجل لا يتجاوز ثمانية أيام تحتسب ابتداء من تاريخ حصوله على العمل.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2008/2/6/6867

2008/470

2008-04-16

إن المحكمة بتأييدها للحكم الابتدائي البات في المسؤولية والذي ربط بين الإصابات اللاحقة بالمطلوب وبين الحادثة استنادا إلى تواجد المطلوب داخل الناقلة المؤمن عليها من طرف الطالبة وإلى الشهادة الطبية الأولية المدلى بها في الملف، والتي لا يعيبها في شيء كونها صادرة عن غير المستشفى الإقليمي وتبقى – أي تلك الشهادة – من جملة الأدلة التي تخضع في تقييم مدى مطابقتها للحقيقة للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع – تكون قد ردت ضمينا عما أثارته الطاعنة بمقتضى مذكرتها الاستئنافية بخصوص انتفاء العلاقة السببية بين الحادثة وما أصاب المطلوب من جروح، وعللت

قضاءها في ذات الوقت تعليلا كافيا فجاء قرارها مؤسسا غير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2007/2/6/11988

2008/483

2008-04-16

إن محكمة الاستئناف التي أمرت بالخبرة الحسابية في غياب إدلاء طالب التعويض بما يثبت دخله أو كسبه المهني، ومع ذلك وبمقتضى تعليلها حاسبته على ذلك واستبعدت الخبرة وباقي الخبرات المنجزة على ذمة القضية للسبب المذكور وأخذت برأي المستشار القانوني لشركة التأمين، والذي يتضح أنه استمد ما اقترحه مما جاء في تقرير الخبرة ودون أن تبين المحكمة ما هو السند الواقعي والقانوني الذي اعتمدته في الأخذ برأي مستشار شركة التأمين مع أنه خصم للطالبين، مما يبقى معه القرار مشوبا بسوء التعليل ومعرضا للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2010/1/5/1774

2011/1270

2011-10-13

يمكن الاعتماد في القول باستمرارية الأجير في عمله على التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. اعتماد شهادة الشاهدة للقول بانتفاء واقعة المغادرة التلقائية لا يشوبه أي خرق للقانون ما دام أن تقييم شهادة الشهود يخضع

للسلطة التقديرية لقضاة الموضوع ولا رقابة للمجلس الأعلى (محكمة النقض) في ذلك إلا من حيث التعليل.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2006/2/6/3736

2008/45

2008-01-09

إن المحكمة حينما قضت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من المصادقة على تقرير الخبيرة ومنح المصابة تعويضا عن العجز الجزئي الدائم بحسب 10% وليس 14% التي اقترحتها الخبيرة، رغم إثارة الطالب للخطأ الذي وقع فيه القرار المطعون فيه الذي له تأثير على القضية ونتيجتها بشأن مبلغ التعويض المستحق، ودون التفات المحكمة مصدرته للدفع المذكور تكون بعدم جوابها على ما له تأثير بمثابة انعدام التعليل ويعرض قرارها للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2006/2/6/3078

2008/81

2008-01-16

بمقتضى الفقرتين الأولى والثانية من الفصل 63 من قانون المسطرة المدنية كما وقع تعديله وتتميمه بمقتضى ظهير 2000/12/26 "يجب على الخبير أن يستدعي الأطراف ووكلاءهم لحضور إنجاز الخبرة ... يجب عليه أن لا يقوم بمهمته إلا بحضور

أطراف النزاع ووكلائهم أو بعد التأكد من توصلهم بالاستدعاء بصفة قانونية ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك إذا تبين لها أن هناك حالة استعجال." والمحكمة لما ردت دفع الطاعنتين بعلة أن الخبرة أنجزت داخل الأجل القانوني وبعد استدعاء شركة التأمين بصفة قانونية، تكون قد حصرت ردها عن الدفع المتعلق باستدعاء الطاعنة الثانية (شركة التأمين)، دون أن تتطرق المحكمة إلى استدعاء وكيلها والذي لا يوجد من بين تنصيصات تقرير الخبرة ولا باقي وثائق الملف ما يفيد استدعاءه، فإنها لم تجعل أساسا سليما لما قضت به، وجاء قرارها مشوبا بسوء التعليل الموازي لانعدامه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/908

2020/715

2020-09-09

لما كانت المطلوبة في النقض قد أخبرت مشغلتها الطالبة بكونها حاملا وسلمتها شواهد طبية تفيد ذلك، والتي أقرت بها هذه الأخيرة سواء بجلسة الاستماع وكذا بعريضة النقض المدلى بها، وبالتالي فإنها تبقى ملزمة بتخصيص توقيت يتلاءم والظروف الصحية للمطلوبة، لأن المشرع خصها بالحماية طبقا للمادة 153 من مدونة الشغل وذلك بتخفيف الأشغال الموكولة إليها وبالأحرى تشغيلها بتوقيت لا يتناسب وظروفها الصحية وتركها لوحدها داخل المؤسسة في وقت متأخر بعد مغادرة جميع زملائها للعمل، فضلا على أن مقتضيات المادة 159 من مدونة الشغل تنص على أنه لا يمكن للمشغل إنهاء عقد شغل الأجيرة التي ثبت حملها بشهادة طبية سواء أثناء الحمل أو بعد الوضع، وأن الطالبة كانت على علم بحمل المطلوبة وقامت بفصلها عن العمل، مما تكون معه متعسفة في إنهاء العلاقة الشغلية، وهذا ما انتهى إليه القرار وعن صواب وجاء معللا تعليلا سليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/1407

2020/832

2020-07-21

بمقتضى الفصل 22 من النظام الداخلي للمشغلة فإن المدة القصوى للاستفادة من فترة الاستيداع هي ثلاث سنوات، وفي حالة تجاوزها دون تقديم المستفيد لطلب الإدماج في العمل يتم التشطيب عليه من لائحة المستخدمين فورا، والمحكمة لما تبنت تعليلات الحكم الابتدائي موضوع التأييد المؤسسة على مقتضيات النظام الداخلي للمطلوبة في النقض (المشغلة)، وقضت برفض طلب التعويض عن الفصل التعسفي بعلة المغادرة التلقائية، لعدم ثبوت التحاق الطالبة بالعمل بعد انتهاء مدة الاستيداع، تكون قد بنت قرارها على أساس قانوني سليم.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/5/2975

2020/900

2020-07-28

إن المحكمة باستبعادها مضمون القرص المدمج الذي يتضمن صورة حية عن واقعة المنع من الالتحاق بالشغل، ويؤكد صحة واقعة حضور الأجير يومه، رفقة المفوضة القضائية ويتضمن تفاصيل الحوار الذي دار بينه وبين المسؤولة عن الموارد البشرية والمدير المالي حول واقعة منعه من الالتحاق بشغله، وقضت على النحو الذي جاء به قرارها، تكون قد عللته تعليلا ناقصا يوازي انعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/943

2020/1031

2020-08-18

الثابت أن طرفي الدعوى اتفقا بموجب البند الثامن من عقد العمل الرابط بينهما على اللجوء إلى التحكيم لحل النزاعات التي تنشأ عن تأويل أو تطبيق مقتضياته، والحال أن ملف النازلة يتعلق بإنهاء العلاقة الشغلية بينهما بدليل إصدار الطالبة لمقرر الفصل في مواجهة المطلوب، مما يفيد أن إنهاء العقد لا يدخل ضمن حالات اللجوء إلى التحكيم المتفق عليها، وبالتالي فإن اختيار طريق التحكيم لحل النزاع القائم بين طرفي الدعوى أصبح غير ذي موضوع، ولا مجال للتمسك بالدفوع المثارة بشأنه، وهذا التعليل المستمد من وثائق الملف يحل محل التعليل المنتقد، ويبقى القرار المطعون فيه معللا تعليلا كافيا فيما انتهى إليه ومؤسسا قانونا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/2466

2020/1353

2020-10-27

الأجير يطالب بالتعويضات المستحقة له بسبب فصله من الشغل، عن الفترة التي اشتغل فيها لدى المطلوبة في النقض وحدها بعد وفاة زوجها، وليس عن الفترة التي اشتغل خلالها مع زوجها، ولإثبات ذلك أحضر شاهدين خلال المرحلة الابتدائية، أكد أحدهما علمه باشتغاله لدى المطلوبة في النقض مدة 30 سنة، كما أكد الثاني أنه كان يشتغل لدى زوجها، وبعد وفاته بقي يشتغل لديها، وبالتالي فالمطلوبة في النقض هي المشغل الظاهر للطالب، ولا عبرة في عدم تملكها بمفردها للضيعة التي يتم فيها العمل، ووجود ورثة آخرين معها لكون المنازعة تخص علاقة الشغل وليس علاقة التملك، والمحكمة

لما نحت خلاف ذلك وعللت قضاءها بأن شهادة الشاهد باستمرار علاقة الشغل معها لا مجال للقول بقيامها في ظل وجود ورثة آخرين، وبالتالي انعدام علاقة الشغل، تكون قد عللت قضاءها تعليلا فاسدا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2020/1/5/507

2020/1359

2020-10-27

المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي الذي اعتبر أن مغادرة الأجيرة لعملها بعد إصرار المشغلة على إرجاعها إلى منصب عملها الأول الذي يتطلب استعمال مواد كيماوية تسبب لها في حساسية جراء استنشاقها، وأوصى طبيب الشغل بنقلها منه، لا يشكل مغادرة تلقائية للعمل، وإنما فصلا تعسفيا، وإخلالا من جانب الطالبة - باعتبارها مشغلة - بالتزامها الحفاظ على سلامة وصحة أجراءها، تكون قد عللت ما قضت به تعليلا كافيا وسليما، ولم تخرق أي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/1059

2020/1409

2020-11-10

إغلاق المطلوبة في النقض - المشغلة - لم يكن تلقائيا امتثالا لإرادة المشرع، بعد صدور القانون رقم 77/15، المتعلق بمنع صنع أكياس البلاستيك، حتى يمكن اعتبار الإغلاق تم تطبيقا لنظرية فعل السلطة، التي هي كل إجراء مشروع وغير متوقع يصدر من جهة ثالثة غير طرفي العقد، ينجم عنه الإضرار بالمركز المالي للمقاولة بسبب تصرف

الإدارة، وإنما كان في إطار مسؤوليتها التقصيرية، وإخلالها بأوامر السلطة بمواصلتها العمل في صناعة تم منعها بمقتضى القانون 77/15، وهو ما ترتب عنه تشميع محل العمل، ومتابعة صاحبه جنحيا، وبالتالي فإنه في هذه الحالة لا يسعها التمسك بالقوة القاهرة، وتكون مسؤولة عن الإنهاء باعتبار الإغلاق تم بسبب خطأ المشغل وليس امتثالا لإرادة المشرع. والأجير لا يد له في هذا الإغلاق، ولا في توقيف نشاطها، ولا يمكن أن يتحمل نتيجته لكونه أجنبي عنه، وبالتالي فإن توقفها الذي نتج عنه توقف عقد شغل الأجير لا يشكل قوة قاهرة بمفهوم الفصل 269 من قانون الالتزامات والعقود، ولا مبررا مشروعا لإنهاء عقد الشغل، والمحكمة المطعون في قرارها لما نحت خلاف ذلك، يكون قرارها معللا تعليلا فاسدا، ومشوبا بخرق المقتضى القانوني المتمسك به.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/5/97

2020/1464

2020-12-02

تقييم شهادة الشهود يرجع لمحكمة الموضوع ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل. اعتماد المحكمة للقول بمغادرة الأجير لعمله على شهادة الشاهدين رغم ما شابها من تناقض حول تاريخ المغادرة يجعل قرارها معللا تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/1672

2020/1514

2020-12-08

المحكمة لما أيدت الحكم الابتدائي القاضي بتعويض الأقدمية عن مدة العمل، ولم تجب على ما أثارته المشغلة بشأن التقادم المنصوص عليه في المادة 395 من مدونة الشغل رغم ما لها من تأثير على قضائها، تكون قد عللت قرارها تعليلا ناقصا موازيا لانعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/5/1804

2020/491

2020-07-08

لما كانت مقتضيات المادة 40 من مدونة الشغل تعتبر السب الفادح من بين الأخطاء الجسيمة التي يرتكبها الشغل أو رئيس المقاولة أو المؤسسة ضد الأجير، وأن مغادرة هذا الأخير لشغله بسببها في حالة ثبوت ارتكاب المشغل لها بمثابة فصل تعسفي، فإن المحكمة لما استندت في إثبات الخطأ الجسيم المرتكب من طرف الممثل القانوني للطالبة ضد المطلوبة في النقض على شهادة الشاهد الذي أفاد أنه كان حاضرا بمقر الشركة أثناء مخاطبة مدير الشركة للمطلوبة في النقض هاتفيا وتعريضها للسب والشتم بألفاظ نابية، سنده في ذلك هو تواجده في هذه اللحظة رفقة المدير أثناء الحوار الذي دار بينه وبين المطلوبة في النقض باعتباره زبونا للطالبة، واعتبرت نتيجة ذلك أن مغادرة المطلوبة لعملها بسبب السب الفادح الذي تعرضت له من طرف مشغلها بمثابة فصل تعسفي ورتبت الآثار القانونية على ذلك، تكون قد أعملت سلطتها التقديرية في تقييم شهادة الشاهد وركزت قضاءها على أساس والتزمت التطبيق السليم للقانون وعللت قرارها تعليلا كافيا وسليما.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/5/1483

2020/956

2020-08-11

إن عدم إصدار الأمر بالتخلي يترك الباب مفتوحا أمام الخصوم إلى حين حجز القضية للمداولة للإدلاء بما لديهم من حجج. إن الثابت من خلال العقد المبرم بين الطرفين والمصحح الإمضاء من طرف الأجير أنه يتضمن بندا يفيد اتفاق الطرفين انه في حالة وجود نزاع بسبب تطبيق أو تنفيذ عقد الشغل بضرورة اللجوء إلى التحكيم قبل اللجوء إلى القضاء. ولما كان إنهاء عقد الشغل يدخل في صميم تنفيذه، فإن الأجير كان حريا به قبل اللجوء إلى القضاء احترام البند المتفق عليه بضرورة اللجوء إلى مسطرة التحكيم، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا كافيا وغير خارق لأي مقتضى قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/5/2520

2020/19

2020-01-08

بمقتضى المادة 38 من مدونة الشغل خولت للمشغل في حالة ارتكاب الأجير مجموعة من الأخطاء خلال مدة سنة توقيع عقوبة الفصل عليه، والثابت أن الأخطاء المرتكبة من طرف الطالب والعقوبات التي تعرض لها وقعت داخل السنة، وأن المطلوبة استنفدت معه جميع العقوبات الواردة في المادة 37 من مدونة الشغل، مما دفعها إلى اتخاذ قرار الفصل الذي بلغ للطالب وكذا مفتش الشغل في نفس اليوم، مما يبقى معه الفصل الذي تعرض له الطالب فصلا مبررا ولا يكتسي صبغة التعسف، وهذا ما انتهى إليه القرار المطعون فيه الذي جاء معللا تعليلا سليما ومرتكزا على أساس قانوني.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/5/3103

2020/82

2020-01-22

من المقرر أن العقد يعتبر شريعة المتعاقدين، والمطلوبة التي أبرمت مع الطالب عقدا لمدة ثلاث سنوات وحصلت على تأشيرة وزارة التشغيل عن السنة الأولى، ولم تدل بأية وثيقة تثبت بأنها تقدمت بطلب تجديد التأشيرة على العقد لدى السلطات المختصة داخل الأجل المنصوص عليه في نفس التأشيرة وفق المادة 516 من مدونة الشغل إلى أن انتهى الأجل الأقصى لها، تكون قد فسخت العقد بإرادتها المنفردة موجبة للتعويض ولا موجب للاستدلال بتعاقده مع مشغل جديد ما دام التعاقد تم بعد الفسخ. إن المحكمة لما اعتبرت تعاقد الطالب مع مشغل جديد يعد فسخا للعقد من طرفه، دون التقيد بمقتضيات المادة 516 المذكورة والتي تنص صراحة على أن المشغل ملزم بتقديم طلب التأشيرة لتشغيل أجير أجنبي أو تجديدها داخل أجل ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء التأشيرة الأصلية وفق المبين أعلاه، تكون قد خرقت مقتضيات المادة المذكورة، ولم تجعل لقضائها أساسا وعللته تعليلا فاسدا الموازي لانعدامه وعرضته للنقض.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/2/5/3564

2019/1473

2019-12-30

أمام ثبوت وجود نزاع جماعي فإن تطبيق مقتضيات الفصل 20 من قانون المسطرة المدنية أصبحت غير واجبة التطبيق لأنها تتعلق بالنزاعات الفردية وذلك خلافا لما أثاره الطاعن لأنه هو من تمسك بداية وأمام المحكمة الابتدائية بأن الأمر يتعلق بنزاع جماعي وهو من أدلى بالوثائق المثبتة لذلك من خلال مذكرته المدلى بها، وأن القول بوجود نزاع جماعي لا يشترط وجود اتفاقية جماعية مبرمة بين الطرفين يجعل ما أثير في الوسيلة الأولى وكذا الوسيلة الثالثة خلاف الواقع، وهذا ما انتهى إليه القرار

المطعون فيه الذي اعتبر الدعوى سابقة لأوانها لعدم استكمال الإجراءات المشار إليها أعلاه، ويكون قد طبق القانون تطبيقا سليما وجاء معللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2009/1/5/112

2011/234

2011-03-15

القرارات التأديبية الصادرة في حق الأجير من طرف المشغل والمتضمنة للأخطاء المقترفة التي اعتبرها هذا الأخير جسيمة قرر على إثرها طرده من عمله، يدخل تقدير مدى جسامتها في صميم اختصاص قضاة الموضوع. إن المحكمة لما قضت بتقادم طلبات الأجير المتعلقة بالأجور والمكافأة والعطلة السنوية، بعلة أن آخر إجراء قاطع للتقادم هو القرار الصادر عن الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى (محكمة النقض) بشأن الاختصاص النوعي، وأن الدعوى الحالية لم تقدم إلا بعد انصرام أجل السنة المنصوص عليه بالفصل 388 من ق.ل.ع، تكون قد ركزت قضاءها على أساس وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/5/2362

2020/588

2020-06-30

من المقرر قانونا أن عبء إثبات وجود مبرر مقبول للفصل يقع على عاتق المشغل. لما تمسكت المشغلة بأن الأخطاء الجسيمة المرتكبة من طرف الأجير والتي تبرر فصله من العمل والمتمثلة أساسا في عمليات الولوج غير القانوني لمعطيات وبيانات معلوماتية سرية تخص الشركة ومستخدميها ثابتة من خلال تقرير الخبرة التقنية المنجزة من طرف مكتب خبرة مختص في ميدان الأمن المعلوماتي والمدلى به ضمن وثائق الملف، فإن المحكمة المطعون في قرارها حينما اعتبرت أنها أجرت بحثا وأن ممثل المشغلة لم يدل بأي حجة تثبت المخالفات الواردة في مقرر الفصل ولم تحضر أي شاهد يعزز موقفها وأن الأسباب المعتمدة من طرف المشغلة لفصل الأجير لا تتسم بالجدية دون الإشارة إلى تقرير الخبرة المدلى به أو مناقشته ودون تعليل سبب استبعاده أو الأمر بأي إجراء آخر من إجراءات التحقيق على اعتبار أن الأخطاء المثارة ذات طبيعة تقنية وفنية تحتاج إلى خبير مختص، تكون قد تجاهلت الحجة المقدمة من طرف المشغلة، وجاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/2/5/1371

2020/430

2020-06-24

إذا كانت محكمة الموضوع لها السلطة التقديرية في تقدير درجة الخطأ المرتكب من طرف الأجير، ولا رقابة عليها من طرف محكمة النقض إلا من حيث التعليل، فإن الثابت من الاطلاع على عقد الشغل المبرم بين طرفي الدعوى تبين أن المطلوبة التزمت بحماية معطيات الزبائن، غير أنها قد أخلت بهذا الالتزام وقد أقرت باستعمال حسابها الالكتروني لإجراء معاملات مع زبناء الطالبة بدلا من حساب هذه الأخيرة، غير أن المحكمة مصدرة القرار المطعون في قرارها اعتبرت وعن غير صواب أن هذا الخطأ الذي أقرت به المطلوبة لا يرقى إلى درجة الخطأ الجسيم، دون أن تبرز من أين استخلصت كون الخطأ المرتكب مجرد خطأ بسيط، بالرغم من الإخلال البين ببنود العقد والقانون المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، فجاء قرارها ناقص التعليل المنزل منزلة انعدامه والمبرر لنقضه.

.....

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/5/2284

2020/447

2020-06-16

منع الأجيرة من الدخول لعملها من طرف المديرة التربوية وهي مسؤولة بالمؤسسة يعد طردا تعسفيا لأنها تعمل تحت إمرة مديرها وتأتمر بأوامره، إضافة إلى أن هذا المنع كان بتاريخ سابق على توجيه الإنذار بالرجوع للعمل. كما أن المشغلة لم تتخذ أي إجراء في حق الأجيرة بمناسبة غيابها عن عملها حسب ادعائها.إذا كان الأجر يحدد بكل حرية باتفاق بين الطرفين فيجب أن لا يقل عن الحد الأدنى، والمحكمة حينما أخذت بالحد الأدنى للأجر في احتساب التعويضات ولم تأخذ بالأجرة المتفق عليها لكونه من النظام العام الاجتماعي أثارته تلقائيا رغم عدم التمسك به، تكون قد صادفت الصواب وجاء قرارها معللا تعليلا كافيا.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2019/1/5/608

2020/486

2020-03-10

من المقرر أن قرار التوقيف عن الشغل مؤقتا لا يعد فصلا نهائيا من الشغل. وأن إدلاء المشغلة بما يفيد تبليغ مقرر عقوبة التوقيف عن الشغل لمدة ثلاثة أيام، وعدم التحاق الأجير بالشغل بعد انتهاء مدة التوقيف تأكيد للدفع بالمغادرة التلقائية للشغل، والمحكمة

بعدم جوابها عن هذا الدفع، تكون قد تجنبت تعليل قرارها، مما يجعله منعدم التعليل، ويعرضه للنقض.

.....

اجتهادات محكمة النقض

ملف رقم :

2018/1/5/1559

2020/572

2020-06-30

المحكمة لا تنظر للأخطاء المرتكبة من طرف الأجير إلا بعد تأكدها من احترام مسطرة الفصل المنصوص عليها في المواد 62 إلى 65 من مدونة المشغل، وأن عدم احترام أي جزء منها يجعل الفصل الذي تعرض له الأجير متسما بالتعسف يستحق عنه التعويض. المحكمة اعتمدت الأجرة المضمنة بشواهد الأجر المدلى بها من طرف الأجير بعلة أن الأجرة المتمسك بها من طرف المشغلة منازع فيها من طرفه وأقل من الأجرة المتفق عليها بعقد الشغل الرابط بينهما. المحكمة قضت للأجير بتعويض عن عدم المنافسة طبقا للبند المنصوص عليه في العقد، ذلك أن فصل الأجير لأي سبب كان يمنعه من مزاولة أي عمل منافس طيلة مدة سنتين داخل مساحة قدرها 100 كلم وأن المشغلة لم تدل عكس ما ورد في شهادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بعدم اشتغاله لأي جهة منافسة واحترامه شرط عدم المنافسة، الأمر الذي يستحق عنه تعويضا عن ذلك وهو ما انتهت إليه المحكمة عن صواب وجاء قراراها معللا تعليلا كافيا.

.....